



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الآليات الوقائية للحد من الفساد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجربة دولة ماليزيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عمومية للوقاية من الفساد

إشراف الأستاذ :
زكرياء مقيدش

إعداد الطالبة :
هميسي إسمة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر أ	ناصر عامر
مشرف ومقرر	أستاذ محاضر أ	مقيدش زكرياء
عضو ممتحن	أستاذ محاضر أ	خننو فاتح

السنة الجامعية : 2025-2026

قال الله تعالى

{ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ
كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُفْسِدِينَ }

سورة القصص الآية 77

شكر وتقدير

الحمد لله دائما وأبدا

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور زكرياء مقيدش لتفضله الإشراف على هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول أيضا للسادة أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر الكبير للزميلين صالح بوكروح وسعيدة بوسيواف على ما قدماه لي من مساعدة في إنجاز هذا العمل وفي مشوار هذا الماستر ككل.

وأنتقدم بالشكر أيضا للسيدة المديرة الفرعية السيدة حفيظة طالبي لما قدمته لي من مساعدة في المشوار الدراسي

وأنتقدم بالشكر لجميع زملاء الدفعة

كما أشكر عائلتي التي دعمتني كثيرا بالخصوص خالتي.

المقدمة

يشكل الفساد معضلة كبرى للدول عموماً وللدول السائرة في طريق النمو خصوصاً، ذلك أن الفساد يعتبر سدا مانعاً للتطور والازدهار وحسن استغلال موارد الدولة وطاقاتها، لأنه أصبح الأداة التي تستخدم لتحقيق الطموحات التي لا يستطيع الإنسان تحقيقها بالسبل العادية، وله من الآثار الخطيرة ما يستطيع بها هدم وتدمير كل مقومات الانطلاق نحو المستقبل سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن الفساد كأى ظاهرة لا بد له من مسببات يجب معرفتها وتفسير مفرداتها في سبيل فهمها ومن تم العمل على محاربتها، خاصة وأن أضرارها تمتد أثارها إلى كافة أطراف المجتمع الدولي ولا يقتصر أثره على الدولة فقط، والأساليب الردعية وحدها لا تكفي لمنع الفساد ومراقبته وهذا ما أوجب وجود صك أممي مستقل يهتم بمكافحة الفساد وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويعد الالتزام القانوني القاعدة التي تبنى عليها إجراءات الوقاية والرقابة فلذا كانت الأولوية هي وضع آليات وقائية تحد من الممارسات الفاسدة. وضرورة وضع حد لممارسات الفساد.

و مكافحة الفساد هي من القضايا الكبرى سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء فالمجتمعات في كل الأزمنة والعصور قد عرفت ظاهرة الفساد، فهي ظاهرة عالمية ومستمرة لأنها لا تخص مجتمعا بذاته أو مرحلة تاريخية معينة فهي ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزء لا يتجزأ من الصراعات السياسية والاجتماعية فما من أمة إنهارت وأنظمة سقطت أو ثورة قامت إلا وكان الفساد عنصراً فاعلاً فيها.

و يعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة، فالفساد بوصفه ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة، لا يقتصر أثره على تعطيل الأداء المؤسسي فحسب، بل يمتد ليضعف أسس العدالة والكفاءة والاستدامة في إدارة الموارد العامة. وفي الوقت الذي تسعى فيه المجتمعات إلى تحقيق تنمية شاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يظهر الفساد كعقبة كبرى تحول دون تحقيق تلك الغايات. فالتنمية المستدامة تتطلب إدارة رشيدة للموارد وتوزيعاً عادلاً للفرص ومؤسسات فعالة قائمة على مبادئ الشفافية والمساءلة غير أن الفساد وبما ينطوي عليه من ممارسات الرشوة والمحسوبية وسوء استخدام السلطة والمال العام، يؤدي إلى تشويه هذه المبادئ ويقوض مقومات التنمية المستدامة في أبعادها كافة.

للفساد آثار سلبية على كل مجال من مجالات التنمية المجتمعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفساد ظاهرة عالمية وآثاره على الفرد، جعلت المؤسسات والبلدان والتنمية العالمية تجعل منه قضية ذات اهتمام عالي ، فإن من آثار الفساد ما يلي: تآكل النسيج الأخلاقي للمجتمع وانتهاك المشرق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والضعفاء وتقويض للديمقراطية وإضعاف سيادة القانون وتقشي التخلف و الفقر والحرمان من فوائد المنافسة الحرة والمفتوحة. تقويض أهداف التنمية المستدامة.

وتعد التجربة الماليزية باعتبارها نموذجا متفرد جدير بالدراسة خصوصا كدولة نامية ، حيث يمثل النموذج الماليزي في التنمية بشكل عام ومحاربة الفساد بشكل خاص نموذجا خاصا قام على تفعيل منظومة القيم الأخلاقية والدينية التي يتمتع بها المجتمع. وقد أوضحت دراسة التجربة الماليزية في محاربة الفساد عدم وجود استراتيجية سهلة التنفيذ تستطيع من خلالها الدول علاج ذلك الخلل المجتمعي والاقتصادي الذي يسبب تآكلا مستمرا لجهود التنمية ويحد من تحقيق عدالة التوزيع.

1- الإشكالية الرئيسية:

وبناء على تم ذكره عن ظاهرة الفساد ومن أجل الوقاية منها بواسطة أدوات وآليات متنوعة سياسية واجتماعية وقانونية ومؤسسية، ولتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها ودراسة تجربة الدولة الماليزية كنموذج في الوقاية من الفساد وتحقيقا للتنمية المستدامة نطرح التساؤل الآتي:

ما دور الآليات الوقائية المختلفة من الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف نجحت ماليزيا في التصدي لظاهرة الفساد؟

2- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي، وبهدف الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه؛ نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما المقصود بالفساد وفيما تتمثل آليات الوقاية منه؟
- 2- ماهي التنمية المستدامة وعلاقتها بالحوكمة؟
- 3- ماهي الآليات الوقائية التي اتبعتها ماليزيا في الحد من الفساد وللنهوض بالتنمية المستدامة؟

3- الفرضيات :

- كلما زادت فعالية آليات الرقابة والحد من الفساد كلما ارتفعت نسبة التنمية المستدامة.
- هناك علاقة بين أبعاد التنمية الاجتماعية و بين فعالية آليات الحوكمة الرشيدة .
- دولة ماليزيا اتخذت من السياسة الاجتماعية الاصلاحية لتطوير آليات و قائية فعالة في مجال مكافحة الفساد.
- هناك علاقة بين فعالية سياسات مكافحة الفساد في ماليزيا وبين نجاح التجربة التنموية.

4 - أهمية الدراسة العلمية والعملية:

الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لها اهمية علمية وعملية كبيرة :

أ- **الأهمية العلمية :** فمن الناحية العلمية والأكاديمية أخذ موضوع الفساد أهمية بالغة خاصة من الجانب القانوني والاقتصادي والاجتماعي ،نظرا لأن ظاهرة الفساد تعيق التنمية وتضعف سياسات الدول واقتصادها ومجتمعاتها فلا بد من تشخيص هذه الظاهرة وفهم الأسباب وراء انتشار الفساد وآثاره ، كما يجب تطوير الإطار القانوني والرقابي من تشريعات وهيئات لمكافحة الفساد وأيضا وضع آليات حديثة وقائية وشاملة لمجابهة ظاهرة الفساد مثل تعزيز الشفافية وتطبيق معايير الحوكمة واستخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في الكشف عن جرائم الفساد والتحقيق فيها .توفر دراسة الفساد إطارا علميا لانتاج المعرفة التي تمكن صناع القرار من تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الحكم الرشيد وضمان التنمية المستدامة وأصبح هذا الموضوع يلقي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والدارسين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبحت هذه المسألة تشكل أحد أبرز القضايا التي يتم طرحها للنقاش والتحليل على مستوى الأبحاث والدراسات الفكرية والعلمية.

ب- **الأهمية العملية:** وتتمثل الأهمية العملية لمكافحة الفساد في حماية الموارد العامة وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ، وتتطلب محاربة هذه الظاهرة تطبيق آليات عملية تشمل الإصلاح التشريعي، الرقابة المالية الرقمنة وتفعيل للشفافية.

5- أسباب إختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية : ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة سنحاول التعرف على أسبابها ، والتوعية بأهمية الوقاية منها ، إضافة إلى المساهمة وإثراء المعارف العلمية حول هاته الظاهرة وكيفية معالجتها .

ب- الأسباب الموضوعية: موضوع الفساد وآليات مكافحته له أهمية بالغة باعتباره من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات، ولما يترتب عليه من آثار سلبية تمس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأيضا التعرف على أسباب الفساد وآثاره، ومعرفة أهم الآليات الوقائية والإجراءات المعتمدة للوقاية منه وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمسائلة في المجتمع.

6- الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الكتب والمقالات والمذكرات التي تناولت آليات الوقاية من الفساد من بين هذه الدراسات وجدنا ثلاث دراسات يوجد فيها نقص لدراسة آليات الوقاية من الفساد وهي كالتالي:

أ- دراسة حول الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة:

مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد العاشر العدد الأول سنة 2017، لكل من **لحل عائشة، خضراوي الهادي** الموسومة بـ دور مكافحة الفساد الاقتصادي في استدامة التنمية وانطلق الباحثان من الاشكالية التالية: كيف تؤثر مكافحة الفساد الاقتصادي على استدامة التنمية وما هي آلياتها؟ حيث تطرق الباحثان في هذا المقال إلى الفساد الاقتصادي والسياسة الجنائية لردع الفساد الاقتصادي وتحدثا عن آليات مكافحة الفساد الاقتصادي من خلال الآليات الدولية والاليات القانونية، والنتائج التي توصل اليها الباحثان:

ارساء المبادئ والقواعد القانونية الرشيدة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

- اقتصار الاليات المعتمد من طرف الدولة لمكافحة ظاهرة الفساد على مجموعة من النصوص القانونية الغير مطبقة في الواقع.

- عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات التي رصدتها الجزائر لمحاربة ظاهرة الفساد الاقتصادي وهذا راجع لعدم استقلالها الكافي وسلطتها المطلقة للقيام بدورها بكل حرية .فشل السياسة الجنائية في مجال مكافحة الفساد ذلك لأنها لم تتعدى كونها حبر على ورق يجدر استبدالها بسياسة جنائية مغايرة.

وركزا على الآليات القانونية التي اتبعتها الجزائر من أجل مكافحة الفساد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وما يميز دراستنا على هذه الدراسات اننا قمنا بدراسات جميع الآليات سواء القانونية وغير القانونية وفي جميع مجالات التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ب - دراسة حول الشفافية والمساءلة :

دراسة للطالب مراح ميلود الموسومة دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري (التجربة الماليزية) ، مذكرة مكملة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي في ميدان علوم اقتصادية تجارة وعلوم التسيير من إشراف الأستاذ مقلاتي عاشور جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان علوم التسيير السنة الجامعية 2022-2023 ، والتي حاول من خلالها الباحث مناقشة الإشكالية التالية : كيف نفع ونعزز تطبيق آليتي الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الإداري في ضوء التجربة الماليزية ؟ وانطلق الباحث من الفرضية التالية : يساهم تفعيل مبدأي الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد الإداري .

حيث تطرق الباحث إلى الفساد الإداري وأسبابه وركز على آليتي الشفافية والمساءلة في الوقاية من الفساد الإداري ومحاربه، كما تطرق الى جهود دولة ماليزيا في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

بأن الشفافية والمساءلة تلعبان دورا في الحد من الفساد الإداري في الدول عامة وفي ماليزيا تحديدا وهو دور لا يمكن تجاهله، وبالتالي فإن تعزيز مستويات الشفافية في الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير وسائل فعالة للمساءلة، تعزز من مكافحة الفساد وتعزز الثقة العامة في مؤسسات الدولة .

وركزت الدراسة على الفساد الإداري في ماليزيا وكيفية تعزيز الشفافية والمساءلة ، بينما ركزت دراستنا على الفساد السياسي وتأثيره على أنواع الفساد الأخرى وكيف عملت ماليزيا على إليات الفساد المتنوعة من أجل الوقاية من الفساد وايضا على إبعاد التنمية المستدامة .

ج - دراسة حول وسائل مكافحة الفساد :

دراسة للطالبتين عيدة لطرش و فضلية هلاي الموسومة بوسائل مكافحة الفساد -الفساد المالي نموذجا - مذكرة مكملة لمقتضيات شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص شريعة وقانون من إشراف الأستاذ بوهالي محمد جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم العلوم الإسلامية السنة الجامعية 2019-2020، والتي حاولت الباحثتان مناقشة الإشكالية التالية : ماهي وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة؟

حيث تطرقنا إلى وسائل الوقاية من الفساد المالي في القانون الجزائري والفقه الإسلامي حيث خصصنا أساليب الوقاية من الفساد ي إلا في الفساد المالي.

7- مناهج الدراسة:

أ- المنهج التاريخي:

يعتبر المنهج التاريخي من أكثر المناهج المستعملة في مختلف الدراسات بأنه يقدم تصور للظروف و المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها التاريخي فهو يزود الباحثين والمفكرين بالأدلة المثبتة أو المنفية للدراسة النظرية هو أسلوب بحث علمي يعنى بدراسة الأحداث والظواهر الماضية لفهمها وتحليلها و استخدامنا لهذا المنهج في دراستنا مهم جدا لرصد التطورات التي عرفها مفهوم الفساد و التنمية المستدامة وأيضا التطورات التاريخية لدولة ماليزيا .

ب - منهج دراسة الحالة:

تم اعتماد منهج دراسة الحالة من خلال اختيار دولة ماليزيا كنموذج للدراسة، وذلك بهدف تحليل وتجسيد الآليات الوقائية المعتمدة لمكافحة الفساد ، والوقوف على المؤسسات والتشريعات والسياسات التي أسهمت في الحد من هذه الظاهرة ، مع تقييم مدى فعالية هذه الآليات والنتائج التي حققتها .

8- المقاربات :

أ- المقاربة المؤسسية: استعملنا هذه المقاربة لان آليات الوقاية من الفساد تبنى على نظام مؤسسي متكامل يدمج آليات الوقاية في هيكل السلطة لضمان استدامة التنمية ، ومن خلال حالة ماليزيا فنجاح هذه المقاربة يعتمد على استقلالية مؤسسات الوقاية من الفساد مما ينعكس ايجابيا على مؤشرات التنمية المستدامة .

ب- المقاربة الوظيفية: تم توظيف هذه المقاربة لدراسة الآليات الوقائية من الفساد باعتبارها ادوات ومؤسسات تؤدي وظائف محددة تهدف الى الحفاظ على نزاهة الادارة العامة وتعزيز الشفافية والمسائلة وتركز هذه المقاربة على تحليل الدور الذي تؤديه التشريعات واجهزة الرقابة وهيئات مكافحة الفساد والتوعية المجتمعية في منع وقوع الفساد قبل حدوث، كما تسمح بتقييم مدى فعالية هذه الآليات في تحقيق أهدافها الوقائية.

ج - مقاربة الحوكمة : تم توظيف هذه المقاربة باعتبارها مقاربة تفسر كيفية مساهمة مبادئ الشفافية والمسائلة وسيادة القانون والكفاءة الإدارية في تعزيز اليات الوقاية من الفساد ، وذلك من خلال دراسة التجربة الماليزية وما اعتمدته من إصلاحات ومؤسسات رقابية وسياسات تهدف إلى ترسيخ النزاهة والحد من الممارسات الفاسدة.

9- تقسيم الدراسة:

فرضت منهجية الدراسة تقسيم موضوع البحث وفق خطة منهجية متسلسلة وقسمناها إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي لظاهرة الفساد وآليات الوقاية منه، والفصل الثاني خصصناه للإطار النظري للتنمية المستدامة ، والفصل الثالث خصصناه لدراسة تجربة دولة ماليزيا في الوقاية من الفساد ، لنقوم في الأخير بختم هذه الدراسة بخلاصة واستنتاجات حول ظاهرة الفساد وآليات الوقاية منها والدروس المستفادة من التجربة الماليزية .

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد

حظيت ظاهرة الفساد بالعديد من الأبحاث والدراسات، ورغم اتفاق الباحثين والدارسين على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار لا يخلو منها أي مجتمع وتأثر على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية وغيرها من المجالات الأخرى، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد للفساد، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة سياسيا واقتصاديا وإداريا.
 - اختلاف المجتمع حول مضمون الظاهرة، بين ما يراه المختصون وما يراه عامة الناس الفساد يتجدد باستمرار، لأن الظاهرة صفة ملازمة للتحويلات التي تعيشها المجتمعات.
 - ارتباط الفساد بالعنصر البشري يجعله يستشري مهما كانت القيود.
- ونظرا للتداعيات السلبية لهذه الظاهرة التي تؤدي إلى إضعاف الدول والمجتمعات. لذا تحرك المجتمع الدولي والدول لمجابهة هذه الظاهرة من خلال وضع آليات وأسس دولية وطنية من أجل الوقاية من الفساد.

ومن خلال ما ذكرناه نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول نتناول فيه للتعريف بظاهرة الفساد وأشكاله.

المبحث الثاني نتناول فيه لأنواع الفساد وابعاده.

المبحث الثالث نتناول فيه الآليات الوقاية من الفساد الدولية والوطنية المؤسساتية.

المبحث الأول: تعريف الفساد وأشكاله

إن مفهوم الفساد لا يمكن حصره في تعريف محدد وشامل له، وهذا نظراً لاختلاف الرؤى حول موضوع دراسته، إلا أن الإجماع بأنه ظاهرة خطيرة. حيث يعتمد المفسد إلى خدمة مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولقد تعددت أشكال الفساد التي تتم من خلالها عملية الفساد. ولذا نتناول في هذا المبحث مطلبين: الأول نتكلم فيه عن التعاريف المختلفة للفساد، والثاني نتناول فيه أشكال الفساد.

المطلب الأول: تعريف الفساد

التعريف اللغوي للفساد:

الفساد في اللغة: فسد الشيء، يفسد بالضم فساداً فهو فاسد وأفسده فهو فاسد وأفسده ففسد والمفسدة ضد المصلحة. فالفساد يعني أخذ المال ظلماً، أو يعني التلف والعطب.¹ ويعني إلحاق الضرر بالإنفراد والمجتمعات، ومن هنا يقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، وأن هناك خلل يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه.²

قال ابن منظور في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح فَسَدَ يَفْسُدُ وَيَفْسُدُ وَفُسِدَ فَسَاداً وَفُسُوداً فالمفسدة خلاف المصلحة ، والإستفسادُ خلاف الإستصلاح.³ ونجد أن كلمة venality الانجليزية تعني الفساد القابل للرشوة. وكذلك التفسير لمعنى كلمة corruption الإنجليزية تعني السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ، أو بكلمة واحدة تعني المفردة : مضاد النزاهة Dishonest أو الأذى Wicked أو سوء Bad.

الفساد من المنظور الإسلامي :

¹ - هند محمود حميد ، "الفساد (تعريفه وخصائصه ،أسبابه مظاهره ، وطرق مكافحته)" ، مجلة العلوم الساسية ، ، ب د س ن: 390 <https://political-encyclopedia.org/library/323/download>

² - د -خالد عيادة عليمات ، الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الأردن- (دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2020) ، 76

³ - هاني عيسى السبكي ، مكافحة الفساد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2017) ، 32

الفساد في ألفاظ القرآن الكريم له مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره ، فالمعاصي كلها فساد، وهي خروج وإنحراف عن الطريق المستقيم، سواء أكانت هذه الانحرافات في مجال السلوك أو في مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة منها:¹

الفساد بمعنى المعاصي كما في قوله تعالى "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض" ² ومنها الفساد بمعنى الهلاك كما ورد في قوله تعالى "لتفسدن في الأرض مرتين". ³

ومنها الفساد بمعنى القتل وهذا ما نجده في قوله تعالى في سورة الأعراف "وقال الملاء من قوم فرعون أئذ أمر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآلهتك". ⁴

كذلك ما ورد في قوله تعالى في سورة النمل "إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون " ⁵

ومنها: الفساد يعني السحر وهذا ما ورد في قوله تعالى "ما جئتم به السحر إن الله سيبيطله إن الله لا يصلح عمل المفسدين". ⁶

قال الله تعالى : "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" سورة الروم الآية 41 ، والفساد هنا الجذب في البر ، والقحط في البحر يعني المدن التي على ضفاف الأنهار. ⁷

التعريف الاصطلاحي للفساد:

الفساد هو مصطلح عام يندرج تحته جميع أنواع الفساد في مجالات مختلفة الأخلاقية والاقتصادية والإدارية والسياسية. فهناك تعريفات عديدة للفساد بحسب المجال الذي ينتشر فيه الفساد، فالفساد الإداري يختلف عن تعريف الفساد الأخلاقي، وكذلك الفساد السياسي يختلف عن الفساد الاقتصادي.

1- محمود حميد ،الفساد ، 390

2- سورة البقرة الآية رقم 11

3- سورة الإسراء الآية رقم 04

4- سورة الاعراف الآية رقم 127

5 - سورة النمل الآية رقم 34

6- سورة يونس الآية 81

7- سورة الروم الآية 41

فمن الناحية الإقتصادية يعرف الفساد بأنه كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الامثل للموارد.¹

ومن الناحية السياسية فالفساد هو الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية، كالرشوة، المحسوبية، أي التوظيف من غير ذي المؤهلات والخبرات وغيرها .

أما تعريف الفساد من زاوية قانونية فقد إهتم فقهاء علم القانون بظاهرة الفساد وأعطوه أهمية خاصة برزت من خلال العدد الكبير من التعريفات التي وضعت في هذا المجال ، من بين هذه التعريفات يعرف الفساد بأنه تصرف وسلوك وظيفي سيئ فاسد خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام ، والخروج عن النظام لمصلحة شخصية ، ويقوم هذا التعريف على الإشارة إلى أن الفساد يكون مضادا للإصلاح ومخالفا للدين.²

مفهوم هنتنغتون (Huntington) : يرى أن الفساد هو "سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة".³

أما جوزيف ناي (Joseph Nye) : فيعرف الفساد بأنه سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية، والاستفادة المادية أو إستغلال المركز، ومخالفة التعليمات .ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة ، وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام للإستفادة الخاصة.⁴

بينما عرفه جانب آخر بأنه: استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة الجماعة أو طبقة معينة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.⁵

تعريف المنظمات والهيئات الدولية:

¹ - لؤي ابراهيم عبد الله الجبوري، جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لعام 2003، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2023)، 24

² - الجبوري، جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لعام 2003، 25

³ - عيادة عليّات، الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية، 76

⁴ - عيادة عليّات، الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية، 77

⁵ - عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه صورته علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى (دار النهضة للنشر، 2013)، 22

لقد كانت بعض الهيئات الدولية على غرار البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية السباقة في برمجة ندوات و برامج الهدف منها معالجة هاته الظاهرة، حتى أنه تم إنشاء منظمة الشفافية الدولية التي تهدف الى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات.¹

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000: تعتبر هذه الاتفاقية من أول الاتفاقيات الدولية التي تم النص فيها مباشرة على تجريم فعل باعتباره فسادا، وهو ما جاء في المادة 08 منها بعد أن نصت على تجريم رشوة الموظفين العموميين الوطنيين منهم والدوليين وطالبت الدول الأعضاء باعتماد تجريم أشكال الفساد الأخرى. ويلاحظ على هذه الاتفاقية أن تعريف الفساد فيها قاصرا على جريمة الرشوة وقد كانت هي السباقة في المطالبة بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب والدوليين.²

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 وتم التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر 2003 ، وشارك في المفاوضات الخاصة بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دامت سنتين ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر وب2005 ولقد صادق على هذه الاتفاقية أكثر من 130 بلد.³

كان من المأمول من هذه الاتفاقية أن تضع تعريفا محددا لمفهوم الفساد، كونها الصك الدولي الأهم في هذا المجال، والتي أصبحت مرجعا للتشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، خاصة وأن هناك خشية أن يؤدي التعريف من قبل المشرع الوطني إلى الجمود وعدم القدرة على إدخال أفعال جديدة لمجال التجريم ليست موجودة في الصكوك الدولية، إلا أنها لم تضع ذلك التعريف واكتفت بالنص على الجرائم التي تعتبر فسادا وخصت الفصل الثالث من الإتفاقية لتجريم الفساد وذلك بتجريمها لصوره ووضع الجزاء له. ومن مراجعة الفساد في الفصل الثالث من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نجد أنها إعتبرت الفساد وهو القيام بأحد الأفعال التالية:⁴

المادة 15: رشوة الموظفين العموميين الوطنيين .

المادة 16: رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية.

¹ - سامي محمد غنيم ، جرائم الفساد -دراسة مقارنة - (المصرية للنشر والتوزيع ، سنة 2018) ، 18

² - محمد غنيم ، جرائم الفساد ، 28

³ - كريمة بقدي، "الآليات الدولية لمكافحة الفساد" ، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09 ، العدد 02 ، (2022):64

file:///C:/Users/Hamza/Downloads لآليات-الدولية-لمكافحة-الفساد.pdf

⁴ - محمد غنيم ، جرائم الفساد ، 19

المادة 17: اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها من قبل موظف عمومي.

المادة 18: المتاجرة بالنفوذ.

المادة 19: إساءة استغلال الوظائف.

المادة 20: الإثراء غير المشروع.

المادة 21: الرشوة في القطاع الخاص .

المادة 22: اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

المادة 23: غسل العائدات الإجرامية.

المادة 24: الإخفاء.

المادة 25: إعاقة سير العدالة.

3- تعريف منظمة الشفافية الدولية : عرفت الفساد على أنه: "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة

العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة على المحسوبية¹ .

4- تعريف البنك الدولي للفساد: هو سوء استغلال المنصب العام لغايات شخصية.

تعتبر منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي من أكثر المؤسسات الدولية المعنية بمحاربة الفساد وإن كان

دخول البنك الدولي إلى مجال مكافحة الفساد جاء متأخرا.²

المطلب الثاني: أشكال الفساد

1- الرشوة : وتعتبر الرشوة هي أكثر أنواع الفساد المعروفة انتشارا، وقد جرى تعريف الرشوة وتحديد

أنواعها في كثير من المواثيق الدولية ومعظم القوانين الوطنية، والرشوة قد تكون منفعة مالية، أو أسهم

شركات، أو أوراق مالية، أو علاقات جنسية، أو وظيفة، أو أي خدمة مفيدة، أو الوعد بإحدى هذه

المنافع.³

❖ **الرشوة في القطاع العام:** وهي من أخطر الجرائم الماسة بنزاهة الوظيفة العامة ويترتب عليها

أضرار على الجهاز الإداري والمجتمع، وهذه الجريمة ترتكب من طرف الموظف العام وتتمثل بإنحراف

¹ - عثمان تالوتي ، "الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد"، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية ، العدد 07 ، (2021) : 230

<file:///C:/Users/Hamza/Downloads.pdf>

² - محمد غنيم ، ، جرائم الفساد دراسة مقارنة ، 29

³ - محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه صوره علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى ، 36

الموظف عن أدائه الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية، وتعد من أبرز أشكال الفساد وهي قبول الموظف العام مبلغ من المال أو الهدايا أو أي منفعة أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته.

غير أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توسعت في مكافحة جريمة الرشوة ولم تقتصرها على الموظف العام الوطني وذلك حسب ما نصت عليه في المادة 02 في تعريف الموظف العام الذي يمكن إسناد جرائم الرشوة إليه بحيث لا يقتصر على الموظف العام بل ويشمل أيضا الموظف العام الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية.¹

❖ **الرشوة في القطاع الخاص:** هو وعد أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما، مما يشكل إخلالا بواجباته.²

- التماس أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما، مما يشكل إخلالا بواجباته.

2- المحسوبية والوساطة : وتعد من أكثر أشكال الفساد إضرارا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل باستغلال السلطة أو النفوذ بشكل غير مشروع قانونيا لخدمة مصالح الغير³. وهذه الظاهرة تنتشر عند التعيينات في الوظائف سواء الحكومية أو غير الحكومية، حيث يقوم بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة حسب علاقاتهم مع المسؤولين الآخرين، أو على أساس القرابة وذلك على حساب الكفاءات والمساوات في الفرص لأشخاص آخرين يستحقوا التعيين رغم كفاءاتهم العلمية والعملية، وهذا النوع من الفساد يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية فيفقد المجتمع قدرته على التميز بين السلوكيات النزيفة والفاصلة، وبترتب على هذا النوع من أشكال الفساد يولد الشعور بالظلم الاجتماعي

¹ - احمد محمود نهار ابو سليم، مكافحة الفساد (دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010)، 32- 33

² - المادة 21 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 19

³ - محمد يوسف الطعاني، مكافحة الفساد التشخيص والعلاج من الألف إلى الياء، (دار الكتاب الثقافي، ب س ن)، 27

لدى الفئات الأخرى من المواطنين ، وهذا ما يؤدي إلى تفكك المجتمع ومن ثم إلى ضعف الانتماء الوطني.¹

3- الإختلاس في ممتلكات القطاع العام:

يعد الاختلاس من أسوأ الانحرافات في الوظيفة العامة حيث يلجأ إليه البعض من خلال استغلالهم لوظائفهم وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم لتحقيق مصالح مادية لهم، ولا تحصل إلا ممن كان يتميز بالضعف وسلوكه منحرفاً ، فالمال العام هو أمانة لدى الموظف يجب المحافظة عليه، واختلاسه يتعارض مع هذا المبدأ. فتجريم الاختلاس لأنه يتضمن الاعتداء على المال العام ويزيد من خطورة هذا الاعتداء أن للمال صلة وثيقة بالوظيفة التي يشغلها الجاني فهذا الفعل ينطوي على خيانة الأمانة العامة التي ألقته الدولة على عائق الموظف.²

وبالرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة نجد أنها ألفت على عاتق الدول الأطراف اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية و قوانينها الداخلية لتجريم الاختلاس المرتكب من الموظف وهذا ما نصت عليه المادة (17) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.³

4- إساءة استغلال الوظائف والإهمال في العمل: المقصود هنا تعمد الموظف العمومي بإساءة استغلال وظائفه أو موقعه أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما عند الاضطلاع بوظائفه بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر مما يشكل انتهاكاً للقوانين . أما الإهمال وهو قيام الموظف بإهمال للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل .

5- التلاعب: يعد التلاعب في البيانات أحد أشكال الفساد ويقصد به تعمد إخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر أو الحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بما يزيد على التزاماته أو الحصول على ممتلكات المنشأة لاستعمالها في الأغراض الخاصة.⁴

¹ - نهار ابو سليم ، مكافحة الفساد ، 45-46

² - نهار ابو سليم ، مكافحة الفساد ، 46

³ - نهار ابو سليم ، مكافحة الفساد، 47

⁴ - مشاجع محمد علي ، التلفزيون والفساد "دور التلفزيون في مكافحة الفساد" ، (العربي للنشر والتوزيع ، 2016) ، 25

6- **التزوير**: يتمثل بمحاكاة التواقيع والأختام بالاستعانة بالوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة¹.

7- **الإبتزاز**: وهو قيام الموظف العام باستغلال وظيفته عن طريق التأثير على طالبي الخدمة العامة تحت تأثير التهديد بالضرر من ويمكن ان يكون الابتزاز صريحا عن طريق طلب الموظف لمبالغ نقدية وقد يكون ضمنيا عن طريق دلائل الاعاقة او التأخير مما يدفع بالآخرين الى دفع هذه المبالغ بما يشبه الرشوة ، وهذا النوع من مظاهر الفساد عندما ينتشر في المجتمع يعد مؤشرا خطيرا له اثار سلبية على المجتمع².

8- **غسيل الأموال**: هي عملية إخفاء المصدر غير القانوني لهذه الأموال وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع.

المبحث الثاني: أنواع الفساد وأبعاده

لقد تعددت أنواع الفساد وأبعاده وتتمثل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكلها تتربط فيما بينها و تؤثر في ظاهرة الفساد ويختلف الفساد حسب المجال الذي ينتشر فيه والمجال الذي ينشط فيه . ولذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول نتطرق إلى أنواع الفساد والثاني نتطرق لأبعاد الفساد.

المطلب الأول: أنواع الفساد

أنواع الفساد من حيث الحجم:

1- **الفساد الصغير (Minor Corruption)**: فساد الدرجات الوظيفية الدنيا وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين.

2- **الفساد الكبير (Gros s Corruption)**: فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية او إجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

أنواع الفساد من حيث الإنتشار:

¹ الطعاني، مكافحة الفساد التشخيص والعلاج من الألف إلى الياء، 27

² - الجبوري ، جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لعام 2003 ، 50

1- **فساد دولي:** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعايير بين البلدان وتحت نظام الاقتصاد الحر ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتميرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد متفرع يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً¹.

2- **الفساد المحلي:** يطلق عليه أيضا **الفساد الداخلي** هذا النوع من الفساد ينتشر داخل الدولة دون تجاوزه للحدود الإقليمية، كما يقتصر على أطراف محليين².

- حسب درجة التنظيم:

إن إنتشار أكثر من نوع فساد وتلاقيه بصفة منظمة مدعما بعضه البعض يعتبر فسادا منظما في حين يمكن أن يكون بصفة عشوائي .

الفساد المنظم: هذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع عامة، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنظم أو الممتد حيث يعرفه على أنه : " سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامه لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي " .وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما يميزه عن غيره أنه فساد منظم و يصعب تجنبه، يتجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة³.

2- **الفساد العرضي:** هو عكس الفساد المنظم (عشوائي) إذ أنه يعبر عن سلوك شخصي أكثر مما يعبر عنه من نظام عام بالإدارة بمعنى آخر أن القاعدة العامة هي أن الموظف ملزم بتأدية واجباته على أكمل وجه إلا أنه بارتكابه أحد مظاهر الفساد يصبح هذا حالة عرضية أو فردية .

3- **الفساد الشامل:** هو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية يمكن أن يكون على شاكلة تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة الرشاوى.... الخ⁴.

حسب طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد:

1- **الفساد السياسي (political corruption) :** وهو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية للموظف العام الذي وصل بالانتخاب أو التعيين ليحقق مصلحة خاصة أو عائلية أو طائفية، أو تتعلق بمكاسب

¹ - محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي - مفهومه وأبعاده المختلفة - (المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، 18-19

² - عثمان تالوتي ، "الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد"، 235

³ - عثمان تالوتي ، "الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد"، 235-236

⁴ - عثمان تالوتي ، "الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد"، 236

مادية أو غير مادية بطرق غير قانونية، ومظاهره الرشوة واستغلال المنصب وشراء الأصوات، ويمثل قمة الهرم ما بين أنواع الفساد الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، والنوع الأخطر في الفساد، فلا تخلوا دولة في العالم من الفساد السياسي، ولكن يصعب دراسته لصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة به، لأن ممارسيه يتمتعون بالنفوذ والحصانة، حيث يشغلون مناصب سياسية وإدارية رفيعة وحتى قضائية، فقد يتخذ الفساد شكل تبادل النفوذ ولا يشترط تبادل الأموال.¹

الفساد السياسي آلية من آليات تزوير العمل الديمقراطي، ويمكن القول بأنه الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور، والمواثيق الداخلية للدولة، والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الوطنية، ويتجلى باستغلال أصحاب المناصب السياسية للسلطة المخولة لهم للاكتساب غير المشروع، ويشكل عقبة أمام الشفافية ويفسد الحياة السياسية والديمقراطية، ففقدان المجتمع للثقة بالسياسيين والأحزاب يمثل تحدياً قوياً للقيم الديمقراطية، ويهدد في الدول النامية المؤسسات الديمقراطية الناشئة ويفقدها الفاعلية.²

ويعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد، ويأخذ بالانتشار في البلدان النامية ذات الأنظمة السياسية الشمولية، فهو الممر الذي تتسرب منه كل أنواع الفساد الأخرى، ويشير مؤسس منظمة الشفافية الدولية ورئيسها سابقاً الألماني بيتر آيغن Petar Eigen : إلى أن سوء استخدام المكانة السياسية بهدف الحصول على المكانة الشخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية . بالتالي يؤدي إلى فقدان الأمل لدى للأفراد، الأمر الذي يغذي بدوره النزاع والعنف، ويؤكد آيغن على ضرورة تضافر الجهود المحلية والدولية لترسيخ النزاهة والمساءلة في أجهزة الحكم ووقف الرشوى التي تقدمها الشركات العالمية، ووقف تدفق الممتلكات المسروقة لحسابات سرية في الغرب.³

2- الفساد الإداري : يعرف بأنه انحراف في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو التحقيق مكسب مالي، كما يمكن القول بأن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له، ويتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، والمخالفات الصادرة عن الموظف العام، ويظهر بصيغ عدة، منها الانحراف الأخلاقي لبعض المسؤولين، والرشوة، والاختلاس، والغش، والتهرب الضريبي، وبيع وتأجير أملاك الدولة، لغرض

¹- بلقيس محمد جواد وآخرون ، "أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعلومية" ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد 69

، (بدون سنة نشر) : 361-360 540/502 <https://iu-juic.com/index.php/juic/article/view/>

²- محمد جواد وآخرون ، "أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعلومية" ، 360،

³- محمد جواد وآخرون ، "أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعلومية" ، 361،

تحقيق مصالح شخصية، وعدم احترام مواعيد العمل بالحضور والانصراف، وتمضية وقت العمل باللهو، والتكاسل في أداء العمل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها ، فوجود ظاهرة الفساد السياسي تتطور لتصبح فساد إداري ، فالسياسيون هم أول من يفسد، وحينئذ يجد الإداريون أنفسهم أمام باب مشرع لهم للانحراف، ففساد الموظف الصغير جرى بعد فساد الموظف الكبير، وهو يختلف عن التخلف الإداري، فالفساد الإداري يشير لتراجع في السلوك وهبوط أخلاقي والممارسة المخالفة للقوانين وطبيعة الإنسان، بينما يشير التخلف الإداري لتردي المستوى الفني للأداء عن مستوى الكفاءة التي تلبى احتياجات ومطالب الجمهور.¹

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري وترجع هذه الصعوبة لصعوبة تعريف ظاهرة الفساد من الأساس وتشعب معالمها وأسبابها و اختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها واختلاف طبيعتها والذي ممكن أن ينقسم إلى:².

فساد إداري بسيط: يتمثل في عدم احترام مواعيد العمل وتمضية وقت العمل في مصلحة شخصية والتراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية.

فساد إداري معقد: يشتمل على جرائم جنائية مرتبطة به مثل جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، ويصبح الفساد في الحالة الأخيرة وسيلة للتكسب من الوظيفة العامة، ويمكن تعريف الفساد الإداري بأنه: جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون بوضع مصلحتهم الخاصة فوق المصلحة العامة متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها.

فكافة الحكومات في العالم معرضة لارتكاب الفساد الإداري، بالإضافة إلى أن الفساد ممكن أن يكون تسهياً في حدوث الجريمة المنظمة كتهريب المخدرات، غسل الأموال، التهريب إلا أن الفساد ليس مقتصرًا على تلك الجرائم، حيث يوجد في بعض الدول شيوع الفساد يكون متوقعا عند حدوث تعاملات بين أفراد ومؤسسات تجارية مع جهات أو مسؤولين حكوميين . ويجدر بالمشرع تشديد العقوبات على جرائم الفساد الإداري، يجب تدعيم الأجهزة الرقابية والقضائية في أداء عملها، وذلك لما لهذا النوع من الفساد من تأثير على مقدرات الشعوب وموارد المجتمع وتنميته وخاصة الشعوب النامية.³

¹- أيمن فخر الدين، جرائم الفساد ودور الذكاء الاصطناعي في مكافحته (دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2025) ، 42-43

²- أيمن فخر الدين، جرائم الفساد ودور الذكاء الاصطناعي في مكافحته، 44-45

³- أيمن فخر الدين، جرائم الفساد ودور الذكاء الاصطناعي في مكافحته، 45

الفساد المالي : تعريف الفساد المالي هو سلوك فردي أو جماعي ينطوي على التعاطي مع الموارد المالية بطرق وأساليب غير قانونية وغير أخلاقية، بقصد تحقيق منافع أو مكاسب شخصية خارج المنظومة المالية المشروعة للمؤسسة، نتائجه تتمثل في الهدر الغير مشروع للموارد المالية.¹

الفساد الأخلاقي : وهو المتمثل بمجمل الانحرافات والسلوكيات المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مصالح شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى المحاباة الشخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة . ويشمل الفساد الأخلاقي الرشوة والاختلاس والغش والتخريب الضريبي.²

الفساد الاجتماعي : وهو مجموعة من السلوكيات التي تحطم مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى أن تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية تتسرخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية . ويعتبر علماء الاجتماع أن الفساد هو علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج على القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين، وبما يعتبره المجتمع سلوكا سويابصفة عامة، ويرون أن احتمالات انتشار الفساد تزيد في المجتمعات الصغيرة التي تتميز فيها العلاقات بين الأفراد بطابع شخصي واضح. ويتمثل الفساد الاجتماعي في ندرة وجود معاني الوطنية والولاء والإخلاص أو انعدامها، وحب العمل و التقاضي في أدائه، وتقشي اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية، والإهمال في تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفيرها للمواطنين الذي ينعكس بآثاره السلبية في مختلف مناحي الحياة.³

الفساد القضائي : وهو فساد أعضاء السلطة القضائية ويعد أخطر الأنواع ، إذ يترتب عليه انعدام المساءلة أو ضعفها. وضياح الحقوق وغياب العدل، وتقشي الظلم، ويتمثل ذلك في الازدواجية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعا لأطراف العلاقة والمحاباة والمحسوبية لصالح المعارف على حساب الضعفاء ، والتساهل في الإجراءات الروتينية المعقدة والممارسات غير القانونية أثناء تنفيذ القانون أو السعي لتطبيقه من قبل بعض رجال القانون محامين وقضاة.⁴

الفساد الثقافي : وهو أحد أنواع الفساد الذي ينال من الثوابت العامة لدى المجتمع، فيتغلغل إلى إفساد الهوية والموروثات، ويحدث في الأغلب تحت مظلة حرية الرأي تارة والإبداع تارة أخرى، ومن خلال

¹ - عبد الرزاق رمضان شبشابة ،الحوكمة (مدخل اداري لحوكمة الشركات ومكافحة الفساد الاداري والمالي) (دار حميثرا

للنشر، 2026) ، 281

² - مشاجع ، التلفزيون والفساد ، 28

³ - مشاجع ، التلفزيون والفساد ، 28

⁴ - مشاجع ، التلفزيون والفساد ، 29

وسائل الإعلام أو مناهج التعليم تارة ثالثة، مما حاد بالبعض إلى القول بصعوبة الإجماع على أدنته أو من تشريعات تجرمه وهذا النوع من الفساد قد يلقي بظلاله على مجال المعاملات التجارية أو تعاملات المؤسسات المصرفية بالتأثير على هويتها والانحراف المقصود بها إلى أسس وقيم أخرى، وهو من أخطر أنواع الفساد.¹

المطلب الثاني: أبعاد الفساد

1- البعد السياسي: يشكل الفساد خطراً على النظام السياسي حيث يضعف أسس الديمقراطية ويعيق تطورها بشكل جذري. عندما ينتشر الفساد في السلطة، يصبح تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة أمراً مستحيلاً، وتتلاشى فرص التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية الفعالة. تتأثر العملية الانتخابية بشكل خاص بالفساد، حيث يمكن أن يؤدي شراء الأصوات، والتلاعب بالنتائج، واستغلال النفوذ إلى وصول أشخاص غير مؤهلين أو فاسدين إلى المناصب القيادية. هذا لا يفسد التمثيل الشعبي فحسب، بل يكرس أيضاً نظاماً لا يعتمد على الكفاءة والنزاهة، مما يزيد من تفاقم المشكلة ويضعف ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية برمتها.²

بالإضافة إلى ذلك، يضعف الفساد المؤسسات العامة، مثل الوزارات والهيئات الحكومية، ويجعلها غير قادرة على أداء مهامها بكفاءة وفعالية. عندما تفقد هذه المؤسسات مصداقيتها ويُنظر إليها على أنها أدوات لتحقيق المصالح الشخصية بدلاً من خدمة الصالح العام، يفقد المواطنون الثقة في الدولة ككل. هذا الانعدام للثقة يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية، وزيادة اللامبالاة، وتصاعد الاستياء العام، مما يمكن أن يمهد الطريق لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن الفساد يقلل من قدرة الدولة على سن وتطبيق قوانين عادلة وفعالة، حيث يمكن أن تتأثر القرارات التشريعية والتنفيذية بمصالح فئات معينة، مما يضعف مبدأ سيادة القانون.³

2- البعد الإداري: إن الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة، يمكن إدراجها على النحو التالي : أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة

¹ - مشاجع ، التلفزيون والفساد ، 29

² - تأثير الفساد على المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غوغل ، أطلع عليه يوم 20 أبريل 2026

<https://arabpsychology.com/lesson>

³ -غوغل، تأثير الفساد على المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على هذه. النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة¹.

2- البعد الاقتصادي: على النمو الاقتصادي: تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي².

- الفساد معيق للنمو الاقتصادي: من خلال تقليل كفاءة الاستثمار وتوجيه الموارد إلى مشاريع غير فعالة. كما يرفع من تكاليف الأعمال ويجعل بيئة العمل أقل جاذبية للمستثمرين، كما أن الفساد يعيق الابتكار والنمو جراء تفضيل العلاقات الشخصية على الكفاءات الحقيقية. كما أن الفساد يقوض مبدأ العدالة والمساواة، مما يخلق بيئة من الظلم الاجتماعي، ويشكل الوصول إلى الوظائف دون مراعاة للكفاءة، حيث يتم الاكتتاب عن طريق العلاقات الشخصية حسب القرب من دوائر النفوذ، ومنح الصفقات على أساس النفوذ لا على أساس الكفاءة والمصادقة .

ففي ذلك ظلم لذوي الكفاءة من خلال حرمانهم من الوصول إلى حقوقهم الطبيعية، وفيه حرمان للمرافق العام أو الخاص من الكفاءات القادرة على تمكينه من تحقيق أهدافه التي تم إنشاؤه من أجلها ، وهناك ظلم آخر يشكل نتيجة حتمية لما سبقه من ظلم، وهو ظلم المواطن المستفيد من المرفق الذي تم هدمه وتخرية من خلال حرمان الشخص المناسب من المكان المناسب³.

3- البعد الاجتماعي: يآثر الفساد على مستوى الفقر وتوزيع الدخل ويؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق وذلك من خلال تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية. قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات

¹- صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي، 19،

²- صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي، 19،

³-عالي وليد اعليوت، الفساد تعريفه أبعاده وطرق محاربته، تاريخ الإطلاع: 12افريل 2026

<https://aqlame.com/node/32983>

الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.¹

4- إضعاف تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يقف الفساد عائقاً أمام تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وإن هذه الأهداف شاملة وقابلية تعرضها للفساد أمر غير مفاجئ فمن المتصور تماماً أن مستقبلاً أفضل وأكثر استدامة للجميع يتعارض غالباً مع مصالح قلة ويمكن الخروج عن هذا المسار عبر العديد من أشكال الفساد. وفي ظل ظروف تقلص قدرة الدولة، تفشل الدول في القضاء على الفقر ومعالجة الجوع وتأمين رعاية صحية جيدة وتعليم عالي الجودة لمواطنيها، وضمان المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الأخرى، والحد من عدم المساواة. ومن الأهداف ذات الأهمية الخاصة الهدف 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية، الذي يحمل عنوان "السلام والعدل والمؤسسات القوية" وهو يهدف إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدل للجميع وبناء قدرات فعالة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات شاملة للجميع على كافة المستويات". فالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى الحد من جميع أشكال الفساد، وتعزيز استرداد الأموال المسروقة وإعادتها، وتطوير مؤسسات شفافة. وفي الوقت نفسه، يحد الفساد من تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في كثير من النواحي، حيث كان من الممكن استخدام المبالغ الضخمة التي أهدرت بسبب الفساد في تحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة فرص الحصول على السكن والصحة والتعليم والمياه. وعلى سبيل المثال، يقدر الاتحاد الأفريقي أن 25٪ من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا قد أهدر بسبب الفساد. وأن العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة هي علاقة سلبية بين الفساد والنمو، وأن الفساد يمكن أن يضع البلد على طريق غير مستدام تتآكل فيه قاعدة رأس ماله. أصبح مطلوباً من المجتمع الدولي ملاحظة أن الفساد يمثل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتكثيف جهود مكافحة الفساد إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.²

¹ - صادق إسماعيل ، الفساد الإداري في العالم العربي، 20

² - مكتب الأمم المتحدة المعني بالفساد ، سلسلة الوحدات الجامعية ، مكافحة الفساد ، أطلع عليه يوم 18 أبريل 2016
<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/effects-of-corruption.html>

المبحث الثالث: آليات الوقاية من الفساد:

تمثل برامج الوقاية من الفساد أحد أهم الآليات التي تساهم في الحد من الفساد ومنع أسبابه، إذا إستطعنا أن نضع سبل وقائية تمنع وقوع جرائم الفساد فهذا يعد خطوة استباقية تعزز مكافحة الفساد وخصوصا على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق خصصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التدابير الوقائية لمكافحة الفساد لاهميته الكبيرة.و تمثل التدابير الوقائية أحد أهم أدوات في التصدي لظاهرة الفساد.ولذا نتطرق في هذا المبحث الى مطلبين الاول نتحدث عن آليات الوقاية من الفساد الدولية والثاني نتكلم على الآليات الوطنية المؤسساتية لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: آليات الوقاية من الفساد الدولية:

أ -آليات الوقائية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
لقد أعطت منظمة الأمم المتحدة أهمية كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز الآليات الرقابية للحد من انتشاره وهذا نتيجة التداعيات السلبية التي تتجم عنه وكذا ارتباطه بمظاهر بالعديد من التهديدات الأمنية التي تحدد استقرار وترابط المجتمعات، فالجهود الوطنية لم تتمكن من الحد من انتشاره وهو ما استدعى تنسيق الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة للحد من مظاهر الفساد بين الدول، وهو ما أكد عليه كوني عنان في تصديره لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004¹ عندما قال: "أن الفساد وباء يقوض المجتمعات ويهدم البناء الديمقراطي وسيادة القانون، ما يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة في المجتمع، بالمقابل تسمح بانتشار أشكال التهديدات الأمنية للوجود البشري"².

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 28 جانفي 1997، قرارا يطلب من الأمين العام مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لمنع ومكافحة الفساد نتيجة للتداعيات السلبية للظاهرة على الدول الأعضاء، هذا القرار جاء كمقدمة لاعتماد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 (القرار رقم 58/04 المؤرخ في 3 أكتوبر 2003) نتيجة للجهود الدولية المشتركة ضمن النشاط العام للمنظمة الذي يهدف إلى تعزيز السلم والأمن.³

¹ - الحواس كعبوش، "الفساد:قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد: 01، (2017)،

153: <https://asjp.cerist.dz/en/article/98108>

² - كعبوش، "، الفساد"، 153

³ - كعبوش، " الفساد"، 153،

هذه الاتفاقية جاءت كمحاولة للحد من أثار الظاهرة أو إيجاد حلول للتعامل معها، سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة على حد سواء.

وتضمنت الاتفاقية أحكام عامة حول سياسات وتدابير مكافحة الفساد للدول الأعضاء حيث شملت الاتفاقية العديد من الإجراءات التي تشمل القطاعين العام والخاص وكذا دور المجتمع وإشراكه في عملية مكافحة الفساد من خلال تعزيز دوره الرقابي عبر تنظيماته المستقلة التي يعمل من خلالها الأفراد على الحد من الظاهرة، فأكدت الاتفاقية في فصلها الرابع على تشديد الإجراءات القانونية لمعاقبة المتورطين في أعمال الفساد، وأكدت الاتفاقية على ضرورة التعاون الدولي في هذا المجال بما يخدم مصلحة الأعضاء¹.

كما تعمل هيكل الأمم المتحدة على مكافحة الظاهرة وذلك من خلال مكاتبها الإقليمية في دول العالم حيث يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " PNUD " طرفا فاعلا في مكافحة الفساد من خلال برامج العمل التي يقوم بها حيث أن الأهداف الإنمائية تعتبر في نفس الوقت أهداف للحد من انتشار الفساد².

أهم التدابير الوقائية التي اقترتها إتفاقية الأمم المتحدة : لقد نصت هذه الاتفاقية على التدابير الوقائية للفساد في الفصل الثاني من الإتفاقية وفي المادة 05 منها ، والتي تركز على الأهداف الرئيسية للوقاية والأساليب الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف ،وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الداخلي ويطلب من الدول الأطراف أن تضع أو أن ترسخ مجموعة من التدابير والسياسات العامة المنسقة والفعالة لمكافحة الفساد تستهدف مشاركة المجتمع المدني، وتدعم سيادة القانون وحسن إدارة المصالح العامة والشفافية والمساءلة³.

وألزمت هذه الإتفاقية الدول الأطراف بأن تكون لديها هيئة أو هيئات لمكافحة تكون مسؤولة عن التدابير والسياسات العامة الوقائية، وبأن تمنح تلك الهيئات الاستقلالية اللازمة لضمان استطاعتها تأدية مهمتها من دون إعاقة من أي تأثير ، وبأن تزودها بالموارد والتدريب على نحو واف بالغرض . ويجب على الدول أيضا أن تسعى إلى إخضاع إجراءات التوظيف والترقية للمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية، وضمان أن الخدمات العامة تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية ، وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية لضمانات تكفل تعزيز الكفاءة والشفافية

¹ - كعبوش، " الفساد "، 154،

² - كعبوش، " الفساد "، 154،

³ - كعبوش، " الفساد "، 155،

والتوظيف استنادا إلى الجدارة ، وينبغي أن يخضع الموظفون العموميون عند تعيينهم لمدونات قواعد السلوك، بحيث يكشفوا عن مقتنياتهم المالية وغيرها.¹

ب- إن للبنك الدولي مساهمة فعالة حيث أولى اهتمامه بالتدابير الوقائية منذ عام 2014 بطرحه لست استراتيجيات يمكنها أن تسهم في خيارات منع وقوع الفساد على المستوى الدولي والتخفيف من ممارساته ومن آثاره من خلال المدير التنفيذي المنتدى الحوكمة العالمي في البنك الدولي أوغستو لوبيز كلاروس، وسوف نعرض هذه التدابير الوقائية :²

1- دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية .

2 - خلق الثقافة والانفتاح في الإنفاق الحكومي

3- عقد الاتفاقيات الدولية في ظل الاقتصاد المعولم العابر للقارات، فلا ينبغي النهوض بالتجارة كسبب لعرقلة مكافحة الفساد أو حماية المصالح التجارية للشركات الوطنية من الامتثال لقوانين مكافحة الفساد .

4- نشر التكنولوجيا الذكية بعد أن أثبتت الإنترنت إنها أداة فعالة للحد من الفساد.

ولقد وضع البنك الدولي عدة مبادرات كآلية لمساعدة الدول للوقاية من الفساد وهي مبادرة استعادة الأصول المسروقة هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) وهي تدعم الجهود الدولية لانتهاء الميزات الآمنة للأموال الفاسدة.³

مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية: حيث كلفت إدارة النزاهة المؤسسية التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي لدعم جهود مكافحة الفساد وللتحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد في عمليات مجموعة البنك الدولي خاصة وإن مجال نشاطه التطوير الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تساعد النزاهة في الجهود الوقائية لحماية أموال من البنك، والأموال الموكلة إليها، من سوء استخدام وردع الاحتيال والفساد في عملياتها. وهذا كله لتحقيق الأهداف الإنمائية لسنة 2015 والحد من الاحتيال والفساد في مشروعات البنك الدولي التي تضمن أن يتم استخدام أموال البنك أغراض المقصود: لتخفيف حدة الفقر وزيادة الرخاء والاستقرار في مناطق من البلدان الفقيرة ومكافحة الفساد و الغش، والتي تأخذ عدة أشكال بما في ذلك الاحتيال في

¹ - الجبوري ، الفساد ، 219-221

² - عامر خضير الكبيسي ، الجهود الدولية والعربية للوقاية من الفساد ومكافحته ، (دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2025) ، 380

³ - أحسن عمروش ، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، المجلد 13 العدد 01 (2022) : 129

[https://archives.univ-eloued.dz/items/f0a7e7-934c-4bdd-a8d8-c8d313827a67/full 14/](https://archives.univ-eloued.dz/items/f0a7e7-934c-4bdd-a8d8-c8d313827a67/full%2014/)

المشتريات والعمولات غير المشروعة والتواطؤ والرشاوى، وإساءة استخدام الأصول المالية و عدم الدقة في البيانات المرفقة.¹

أنشأ البنك الدولي لجنة الرقابة على الغش والفساد، للإشراف على التحقيق في الاحتيال والفساد داخل البنك في المشاريع التي يمولها البنك الدولي، وتتألف هذه اللجنة من كبار الموظفين من وزارة الشؤون القانونية والتدقيق الداخلي بالإدارة، ومكتب الأخلاقيات.²

المبادرة العالمية للشفافية المالية: هي شبكة عالمية تسهل الحوار بين المشرفين والشركاء من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إيجاد حلول للتحديات في الشفافية والمشاركة المالية ومشاركتها ، وهي تعمل من خلال المناصرة والحوار عالي المستوى و التعاون التقني والبحث والتكنولوجيا ، للمشاركة في مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات و المؤسسات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.³

ج - منظمة الشفافية الدولية: تعتمد منظمة الشفافية الدولية على مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد تتمثل في، الكتاب المرجعي، نظام النزاهة الوطني، التقرير العالمي الشامل عن الفساد، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر دافعي.

1- الكتاب المرجعي: هو تجميع وتصنيف وتبويب كم هائل من المعلومات عن ظاهرة الفساد ونشره في كتاب مرجعي. وهو أول عمل كبير له صبغة علمية تقوم به المنظمة وقد ترجم إلى عشرين لغة ولفت إليه الأنظار خاصة من جانب الأوساط العلمية والأكاديمية وساعد على رفع أسهم المنظمة في حربها على الفساد. ويزخر الكتاب المرجعي على مواضيع ومداخلات من طرف خبراء تتعلق بالفساد أسبابه وآليات محاربة الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل دولة ومنطقة.⁴

2- نظام النزاهة الوطني: نم تطوير ونشر نظام النزاهة الوطني والذي يشمل مؤسسات الإدارة العامة الأساسية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد من قبل منظمة الشفافية الدولية كجزء من نهج المنظمة الشامل لمكافحة الفساد. فبالرغم من عدم وجود أي مخطط مطلق لنظام فعال في مكافحة الفساد، الا ان هناك إجماع دولي متزايد حول الجوانب الأبرز والأفضل لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. يقدم نظام النزاهة الوطني للأسس القانونية والأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام لمكافحة الفساد. هذه المؤسسات تتضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والقطاع العام، ومؤسسات الرقابة العامة الرئيسية النيابة

¹ - عمروش ، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد"، 129

² - عمروش ، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد"، 130

³ - عمروش ، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد"، 130

⁴ - حليلة بزاز ، آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ملتقى وطني حول ظاهرة وآليات مواجهة الفساد في الجزائر ، جامعة قسنطينة ، افريل 2021 ، 11

العامّة المالية هيئة التفتيش القضائي، وكذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع التجاري، أي القوى الاجتماعية الرئيسية الناشطة في الميدان السياسي.

3- التقرير العالمي الشامل للفساد: هو أحد الإصدارات البارزة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث تجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة الفساد وتحليله في قطاع معين. ويدرس مدى انتشار الفساد في هذا القطاع حول العالم. وقد ركزت معظم التقارير الأخيرة على الفساد في تغير المناخ والقطاع الخاص والمياه والقضاء حيث بدأ عام 2001 باعتباره مجرد مجموعة من البحوث حول الفساد العالمي.¹

ولكن منذ عام 2003 ازداد ليصبح تقريراً تم تخصيصه لتقديم معلومات وحلول للفساد في مختلف المجالات ويستخدم تقرير الفساد العالمي مصادر معلومات مختلفة من بينها خبراء وناشطون، وأيضاً البحوث الحديثة من أجل تقديم التطورات الأخيرة، ويتناول التقرير أيضاً والإقليمية، ويسلط الضوء على القضايا المهمة. ولم تصمم تقارير الفساد العالمي لمجرد التأكيد على مدى الفساد وكيف يؤثر على العمليات. بل ليوضح كيف يمكن للإصلاحات أن تساعد في عالج نظام يشوبه الفساد. وتتسم أيضاً التقارير بوجود مجموعة واسعة من المساهمين الذين يقدمون آراء من مختلف وجهات النظر ومستويات الخبرة في التعامل مع الفساد.

4- مؤشر مدركات الفساد: أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة لنسبية الانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 درجة الأكثر فساداً و100 درجة الأكثر نزاهة.

5- مؤشر دافعي الرشوة: يمثل مؤشر دافعي الرشواي مقياساً مكملًا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشواي للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تدفع الرشواي. وتحاول المنظمة من خلال هذا المؤشر أن تبيين المصادر التي تورط الرشوة، فوفقاً لهذا المؤشر تتمثل الرشواي المدفوعة في البلدان المستقبلية للشركات والاستثمارات الأجنبية فيما يلي: الرشواي المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشواي المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية.

وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على مؤسسة غالوب الدولية في إجراء وتصميم مسح مؤشر دفع الرشوة، وتعتبر قيمة هذا المؤشر محدودة نظراً لمحدودية الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة، وللاشارة فإن هذا المؤشر لا يتضمن بيانات عن الدول العربية نظراً لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر.²

¹- بزاز ، آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، 12-13

²- بزاز ، آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، 14-15

يتمثل الفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة إلى أن الأولى يشير إلى مستويات الفساد الاجمالي في الدول ، أما المؤشر الثاني فيركز على ميل الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات إلى دفع الرشوة في الخارج.¹

المطلب الثاني: الآليات الوقائية المؤسسية الوطنية:

الآليات السياسية: تكمن أهم الآليات السياسية في الوقاية من ظاهرة الفساد في الإرادة السياسية الواعية و الرشيدة والصارمة النزيهة في نفس الوقت من قبل المسؤولين من خلال تبني سياسات واضحة للوقاية من ظاهرة الفساد، وهو أن توضع معايير جد دقيقة و صارمة لتوظيف و تعيين و ترقية الموظفين في القطاع العام، خاصة في الوظائف المالية كالبنوك و المصالح المالية الأخرى ، و ذلك بان تعتمد هذه المعايير على الكفاءة و النزاهة والوفاء بالأمانة والإستقامة في السلوك.²

السياسات التشريعية والقانونية:

الأطر القانونية: العديد من الدول قامت بوضع أطر قانونية صارمة لمكافحة الفساد تشمل تشريعات لمكافحة الرشوة، الاختلاس، وإساءة استخدام السلطة. على سبيل المثال، وضعت الدول المتقدمة مثل السويد وكندا قوانين دقيقة تعزز الشفافية وتحظر الفساد في جميع مستوياته.³

إنفاذ القانون:

يجب تحديث القوانين لتجريم كل أشكال الفساد وتعزيز العقوبات الرادعة، ومن الناحية المؤسسية، ينبغي ضمان استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية لتتمكن من أداء دورها بحرية وفاعلية .

تعد ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد وحرمانهم من الاستفادة من عائد جرائمهم هي أهم الرسائل الواجب إيصالها للجميع وأن الجريمة لا بد من ملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها ويتم تحقيق هذه الغاية عن طريق المراجعة الدائمة للتشريعات التي تضمن ذلك وتبسيط الإجراءات الخاصة بحجز ومصادرة الأموال واسترداد العائدات الناتجة عن الفساد والتوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.⁴

¹- بزاز ، آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، 15

²- عيسى طيبي ،"أهم الآليات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد في البلاد الإسلامية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية جامعة زيان عاشور ، العدد التاسع (2018)، 106، 10.53419/2259-000-009-007

³- مالك الحافظ، "الإدارة العامة ومكافحة الفساد، آليات وفعالية السياسات الحكومية في الحد من الفساد"،

38، pdf (3) 120476535

⁴- العقون جلول، التنمية المستدامة ومكافحة الفساد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 مطبوعة

مقدمة لطلبة سنة ثانية جذع مشترك علوم سياسية تخصص علاقات دولية، السنة الدراسية 2021-2022، 96،

بالإضافة إلى تطبيق عقوبات صارمة على المتورطين في قضايا الفساد، بما في ذلك السجن لفترات طويلة، الغرامات المالية الكبيرة، والمصادرة. فهذه العقوبات الرادعة العقوبات الرادعة يمكن أن تقلل من مستويات الفساد.¹

على الرغم من وجود هذه التشريعات، إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في التنفيذ الفعال لها. في بعض الدول النامية، قد تكون التشريعات موجودة لكنها تطبق بشكل غير متساوي أو بعن طريق استخدام النفوذ السياسي لإضعاف تنفيذها. فالدول التي لديها قوانين صارمة ومتكاملة لمكافحة الفساد تحقق نجاحا أكبر في تقليل مستويات الفساد.

إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد: إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد تعمل خارج نطاق التأثير السياسي وتتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المتورطين. من الأمثلة الناجحة هيئة مكافحة الفساد في هونغ كونغ. ال هيئات تعتمد بشكل كبير على استقلاليتها. في بعض الدول تعين قيادات هذه ال هيئات بشكل سياسي، مما يعرقل قدرتها على العمل بفعالية. فيجب أن تتوفر في هذه الهيئات الاستقلالية وتوفير الموارد البشرية والمادية والكفاءات المتخصصة و التدريب في مجال الوقاية من الفساد.²

تشير الدراسات إلى أن ال هيئات المستقلة التي تتمتع بصلاحيات واسعة واستقلالية عن التأثيرات السياسية تحقق نجاحا أكبر في مكافحة الفساد، حيث تظهر أن ال هيئات المستقلة التي تملك سلطات تحقيق وملاحقة قضائية تكون أكثر فعالية في كشف الفساد وملاحقة المتورطين. في بعض الدول، يتم تعيين قيادات هذه ال هيئات بناء على الولاءات السياسية، مما يؤثر سلبا على قدرتها على مكافحة الفساد بفعالية. ال هيئات تعتمد على مدى استقلاليتها و قدرتها على العمل دون تدخل سياسي. البيانات تشير إلى أن تعزيز استقلالية هذه ال هيئات هو خطوة ضرورية لتحسين فعاليتها من اجل تحقيق أهدافها وهي الوقاية من الفساد ومكافحته.³

الأجهزة الرقابية: الأجهزة الرقابية تشمل مؤسسات مختلفة في الدولة منها التشريعية والتنفيذية وكذلك القضائية، اختص بعضها بدور الرقابة على أجهزة الدولة ومكافحة ما يمكن أن يعتريه من حالات فساد، وكان البعض الآخر من الأجهزة الرقابية يمارس بعض صلاحيات الرقابة إضافة إلى اختصاصات أخرى

Details for: التنمية المستدامة ومكافحة الفساد : مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك / > Library of University of

Algiers 3 Ibrahim Sultan Cheibout catalog

¹ - الحافظ، "الإدارة العامة ومكافحة الفساد"، 39

² - الحافظ، "الإدارة العامة ومكافحة الفساد"، 50

³ - الحافظ، "الإدارة العامة ومكافحة الفساد"، 50

غير رقابية، إلا أن جميع هذه الأجهزة تهدف إلى غاية موحدة وهي ضمان سير أداء الوظيفة العامة ومرافق الدولة بشفافية ونزاهة بعيداً عن الانحدار إلى هاوية الفساد وقلة الكفاءة في مرافق الوظيفة العامة¹.

تتمثل صلاحيات أجهزة الرقابة في الوقاية من الفساد في مراقبة كيفية تحصيل و إنفاق الأموال العمومية ومعرفة مواطن القصور فيها لمعالجتها ، فتقوم هذه الأجهزة بدراسة و تحليل تلك النفاثات و العيوب و الثغرات في التشريع ومحاولة الربط بينها و بين أسباب ارتكاب تلك المخالفات المالية ومحاولة إزالتها، و نظرا لطبيعة عمل هذه الأجهزة ، فأنها بحاجة إلى التنسيق مع الهيئات الأخرى كالمحاكم والشرطة والمفتشيات ، فلكي تكون عملية الرقابة ناجعة ، فان مهمة الرقابة لا تنتهي عند مجرد اكتشاف تلك الجرائم، بل العمل على محاسبة المفسدين.²

الحكومة المفتوحة والحكومة الالكترونية:

نصت المادة 10 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الدول المصادقة على الإتفاقية اعتماد إجراءات خاصة بالتبليغ العام والولوج إلى المعلومات الخاصة بالقطاع العام. وفي هذا الإطار، أنشأ العديد من البلدان خدمات الحكومة الالكترونية التي تسمح باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات المرتبطة بوظائف وإجراءات الحكومة، وذلك بهدف الارتقاء بالفعالية والشفافية وزيادة مشاركة المواطنين. وتساهم تقنيات الاتصال والمعلومات في الارتقاء بتقديم الخدمات العامة، وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، والمساهمة في مبادرات إصلاح القطاع العام ويستعان بتقنيات الاتصال والمعلومات لتعزيز النزاهة. ويجب تصميم البيانات بما يعزز الحوكمة الجيدة وإشراك المواطنين، كما يجب أن تعزز الابتكار والتنمية الشاملة.³

و للمساهمة في تقديم الدعم والمعلومات التقنية للحكومات حول كيفية تطبيق مبادرات البيانات المفتوحة، يوفر برنامج البيانات المفتوحة للتنمية العديد من الموارد وبرامج التدريب. فعلى سبيل المثال، يظهر دليل مكافحة الفساد المفتوح كيفية استخدام البيانات المفتوحة لتعزيز وإنفاذ جهود محاربة الفساد. ونذكر كمثال عن كيفية استخدام برنامج البيانات المفتوحة للتنمية من قبل البلدان الفردية، قاعدة بيانات المعلومات العامة لجورجيا "Opendata.ge". ويقدم الموقع الالكتروني مجموعة كبيرة من المعلومات من كافة المؤسسات العامة في جورجيا، بما في ذلك النفقات المخطط لها، وعلاوات ورواتب الموظفين

¹ - إحسان علي عبد الحسين، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية ، قسم البحوث والدراسات ، ب - س - ن ، 08 - 09

² - طيبي ، "أهم الآليات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد في البلاد الإسلامية"، 110

³ - [https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-4/key-issues/preventing-public-](https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-4/key-issues/preventing-public-sector)

[sector](https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-4/key-issues/preventing-public-sector) اطلع عليه يوم 18 أفريل 2026

العموميين، وزيادة الشفافية في النشاطات العامة والسماح للمواطنين والمؤسسات غير الحكومية بأن تفهم وتدرس بشكل أفضل عمليات الإنفاق العام من قبل السلطات الجورجية¹.

أما من الناحية التقنية فإن التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية يمثلان أداة محورية في تقليص فرص الفساد، من خلال تقليل التفاعل البشري وتوثيق العمليات الإدارية والمالية بشكل شفاف يمكن تتبعه ومراجعته، كذلك فإن بناء ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المجتمع يعد الركيزة الأهم في المواجهة طويلة الأمد. فمكافحة الفساد لا تتحقق بالقوانين وحدها، بل بترسيخ القيم الأخلاقية والضمير المهني والرقابة الذاتية. كما أن دعم دور الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية يسهم في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره الكارثية على الدولة والمجتمع².

الشفافية: وهي تعبير عن ضرورة الإفصاح للجمهور وإطلاعهم على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء الدول والوزراء وبقية هياكل الدولة الأخرى بغية الحد من السياسات غير المعلنة أو ما يطلق عليه اصطلاحاً سياسات خلق الكواليس التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح. ومن ثم فالشفافية هي المنفذ لرقابة الشعب على السلوك العام للحكومة والمنظمات والأحزاب والجمعيات والأفراد ليطلع على حسن الأداء من عدمه. فهي الأداة التي تتيح للجمهور ولوسائل الإعلام القدرة على المساءلة والمحاسبة وتعيد الناس على الأسلوب الحضاري في المحاسبة، وهذا بدوره يؤدي إلى التخلص من الفساد بأشكاله المختلفة³.

مدونة قواعد السلوك:

غالباً ما تبدأ آليات مكافحة الفساد بقواعد تمنع بعضاً من أنواع السلوك. وتشمل هذه القواعد تحذيرات قانونية ضد الفساد، وعقوبات جنائية ومدنية ت طال كلا القطاعين العام والخاص، كما تتضمن مدونات قواعد سلوك وأخلاقيات الموظفين العموميين. ووفقاً للمادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تتم الاستعانة بهذه المدونات لتعزيز المعايير الشخصية (النزاهة، الأمانة والمسؤولية) والمسؤوليات المهنية المرتبطة بتأدية الوظائف العمومية بطريقة سليمة وحيادية ومشرفة وصحيحة. وتنص المدونات على إرشادات حول كيفية تصرف الموظفين العموميين استناداً إلى هذه المعايير وكيفية محاسبتهم على أعمالهم

¹ <https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-4/key-issues/preventing-public-sector>

اطلع عليه يوم 18 أبريل 2026

² عبد الرزاق رمضان شبشابة ، الحوكمة مدخل إداري لحوكمة الشركات ومكافحة الفساد الإداري والمالي، دار حميثرا للنشر والترجمة ، (2026) ، 300

³ - محمد ابراهيم عبد الله الزبيدي ، الفساد الإداري وإستراتيجية مكافحة الإعلامية ، (عمان ، 2017) ، 93

دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية:

- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحرية بقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري.

و باعتبار منظمات المجتمع المدني هي قنوات للتواصل مع العديد من الناس ولها صلة وطيدة مع الدولة لما لها من خصائص كالخدمائية، وبالتالي التعامل مع جميع فئات المجتمع، فالآليات والطرق المعتمدة لتدخلها في مكافحة الفساد تكون من خلال آليات ووسائل وهي:

توعية المجتمع ونشر الثقافة والتوعية للمواطنين بمخاطر الفساد لها دورا أساسيا في محاربة الفساد، فكلما زادت ثقافة خطورة الفساد وتكلفته وآثاره على المجتمع واقتصاد الدولة، وإضراره بجميع القطاعات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات، سواء كانت هذه الآثار والمخاطر على المدى أو المدى القصير، كانت مشاركة الناس أكثر وأكبر في محاربة الفساد، والمشاركة في فضح ظاهرة الفساد.¹

دور الإعلام: للوسائل الإعلامية دور مؤثر في مكافحة الفساد وتوعية وتنقيف المجتمع عن طريق تسليط الضوء على ظواهر الفساد وتنظيم حملات توعية للرأي العام تجاه مخاطر الفساد وأنواعه وآثاره ونشر الدراسات التخصصية ذات الصلة بالفساد وطرق العلاج الوقائية والحلول العملية للحد منه بالإضافة إلى المتابعة الدورية للبرامج المتخصصة وتغطية الندوات والمؤتمرات والأخبار مما يعزز من دورها الرقابي والتثقيفي للجمهور باعتبارها أحد أهم مصادر تلقي ونشر المعلومات.²

تأتي آليات الوقاية باعتبارها خط الدفاع الأول، وتشمل تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الشفافية في التقارير المالية، ونشر ثقافة التبليغ عن التجاوزات، إلى جانب التدريب والتوعية الأخلاقية المستمرة للعاملين. هذه الإجراءات تتكامل لتشكل منظومة وقائية تمنع نشوء الفساد قبل وقوعه، وتكملها آليات الكشف والاستجابة التي تتيح التعامل السريع مع الانحرافات عبر التدقيق الداخلي والخارجي، والتحقيقات المستقلة، و المشاركة في الرقابة العامة. ولهذا لا بد من النظر إلى مكافحة الفساد كعملية إصلاح شامل تتقاطع فيها السياسة بالقانون، والإدارة بالأخلاق، والاقتصاد بالقيم الإنسانية.³

¹ - صرياك، طرق الوقاية من الفساد وأساليب مكافحته، 167

² - العقون، التنمية المستدامة ومكافحة الفساد، 98

³ - شبابه، الحوكمة مدخل إداري لحوكمة الشركات ومكافحة الفساد الإداري والمالي، 336

خلاصة الفصل:

إن آليات مكافحة الفساد جميعها تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة العامة، فالقانون يضع الحدود، والمؤسسات تضمن التطبيق، والرقابة تتابع التنفيذ، والتقنية تعزز الشفافية، والثقافة المجتمعية كل آلية تمثل حلقة في سلسلة مترابطة، لا تؤدي وظيفتها إلا إذا تضافرت مع بقية الحلقات . وعند اكتمال هذه المنظومة، تتحول مكافحة الفساد من رد فعل إلى سياسة دولة، ومن شعارات إلى ممارسات واقعية، ومن إجراءات ظرفية إلى ثقافة دائمة. فنجاح الدولة في مكافحة الفساد لا يقاس بعدد القضايا التي تكشفها، بل بقدرتها على بناء إدارة عامة نزيهة لا تسمح بتكون بيئة فاسدة من الأساس. وعندما تصبح النزاهة قيمة مؤسسية ومجتمعية، يتحقق الإصلاح الحقيقي الذي يضمن الكفاءة والعدالة ويعيد الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم . هكذا تتضح الصورة الكلية لمفهوم آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي. بوصفها منظومة متعددة المستويات، تبدأ من التشريع وتنتهي بالثقافة، وتستند إلى تفاعل

متواران بين الردع والوقاية، بين الرقابة والعقوبة، وبين التقنية والقيم، لتشكل في مجموعها الطريق المؤدي إلى إدارة عامة نزيهة تدار بالشفافية والمسؤولية في خدمة الصالح العام.

الفصل الثاني:

الأبعاد المفاهيمية والنظرية للتنمية
المستدامة وأهميتها

تعتبر التنمية المستدامة مفهوما حديثا يهدف إلى تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي، وحماية البيئة. وتعزيز العدالة الاجتماعية، ، يشمل هذا المفهوم مجموعة من الأبعاد، بما في ذلك الاستدامة الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والاستدامة البيئية التي تعنى بالحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والاستدامة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة لجميع الأفراد والحوكمة هي الركيزة الأساسية لنجاح التنمية المستدامة، فهي توفر الإطار المؤسسي والإداري الذي يضمن إدارة الموارد بكفاءة، من خلال إرساء قواعد الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، والمشاركة المجتمعية، تضمن الحوكمة توجيه الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمة احتياجات الحاضر دون الإضرار بالأجيال القادمة.

وبناء على ما تم ذكره سوف نتناول في هذا الفصل

المبحث الأول نتناول مفهوم التنمية ونشأتها.

المبحث الثاني نتناول أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

المبحث الثالث نتناول أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الرشيد.

المبحث الأول: التنمية المستدامة: النشأة، المفهوم والمبادئ

التنمية المستدامة هي مفهوم جديد يتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وتتم عملية التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية. ولذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين الأول تعرف التنمية المستدامة والثاني نشأة التنمية المستدامة .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها.

1- مفهوم التنمية:

تعددت تعريفات التنمية بتعدد المدارس، وفروع العلم، واتجاهات الباحثين، فيعرفها البعض على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية هي عملية تغيير مقصود للهياكل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

فالتنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث مع التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. زيادة على تحقيق تغييرات مجتمعية وسياسية باتجاه الرشاد¹.

فالتنمية تسعى للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال.

❖ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** عرف التنمية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة.

¹ - نبيل بويبية، ماهية التنمية والتنمية المستدامة - المفهوم والتطور - سنة الثانية، علوم سياسية جامعة جيجل سنة

❖ وعرفت الأمم المتحدة: التنمية بأنها: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.¹

يعود أصل مصطلح الاستدامة (sustainable) إلى علم الإيكولوجيا حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الدينامكية التي تكون نتيجة لديناميكياتها عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض.²

2- تعريف التنمية المستدامة:

استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيسة الوزراء النرويجية غرو هارلم برونتلاند سنة 1987 في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة برونتلاند المهمة بالبيئة والتنمية، و أصبحت التنمية المستدامة مفهوما رئيسيا في المؤتمر الدولي "قمة الأرض" الأولى المنعقد سنة 1992 في ريو دي جانيرو والتي حددت فيه المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي لمواجهة تحديات القرن .³

تعريف تقرير برونتلاند لسنة 1997: هي تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة.

تعريف البنك الدولي: التنمية المستدامة هي الإهتمام بتحقيق التكافؤ المتواصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال الحالية والقادمة من خلال ضمان ثبات أو زيادة رأسمال المجتمع عبر الزمن ويشمل رأس المال الصناعي والاجتماعي والبيئي .

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية : سنة 1992 عرف التنمية المستدامة في تقريره العالمي بأنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الإقتصادية الضريبية التجارية الطاقوية الزراعية والصناعية

¹ - العربي حجام ، سميحة طري ، التنمية المستدامة في الجزائر : قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 العدد 02، (2019): 122 /<https://www.academia.edu/111122940>

² - بن لمخيش أسماء ، كافي ، الحوكمة والتنمية المستدامة ،محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثانية جذع مشترك تخصص علوم ساسية ، السنة الجامعية 2017-2018 ، 04

³ - مصطفى يوسف كافي ، الحوكمة والتنمية المستدامة (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2025) ، 123

كلها بقصد إقامة تنمية تكون إقتصاديا إجتماعيا وإيكولوجيا مستدامة. ووضعت حد أدنى تصل إلى مئة عام لأي مشروع تنموي.¹

تعريف معهد الموارد العالمية: قسم تعريف التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات:²

- إقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر .
- اجتماعيا: تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية.

- بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

- تكنولوجيا: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة.

3- مبادئ التنمية المستدامة : تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في ما يلي :³

- مبدأ التخطيط الإستراتيجي: أي التخطيط للمدى البعيد في القيام بالمشاريع.
- مبدأ الدمج: أي دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع القرار.
- مبدأ مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه.
- مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال أي العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين ابناء الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.
- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية: وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- مبدأ قيام المستخدم والملوث بالدفع: يجب على كل من يستخدم الموارد الطبيعية أو من يلوث البيئة أن يدفع مقابل ذلك الاستخدام لأجل معالجة بقايا التلوث.
- مبدأ الحكم الراشد: ان يكون الحكم قائم على الشفافية في وضع القرار ومشاركة المواطنين في صنعه.
- مبدأ رفع الوعي وذلك عن طريق التعليم ووسائل الإعلام حتى يتم إستعاب كل فئات المجتمع لقضايا التنمية المستدامة.

¹- كافي ، الحوكمة والتنمية المستدامة، 124

²- أحمد جابر بدران ، التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة ،(مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، 2014)، 86

³- كافي ، الحوكمة والتنمية المستدامة، 129-130

المطلب الثاني: نشأة وتطور التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن تشكيلة من المفاهيم الجديدة كالمجتمع المدني، الاقتصاد الجديد، الحكم الراشد، وقد نشأت هذه المفاهيم بصفة عامة في سياق موجة العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تثيره من ردود أفعال على كافة المستويات، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية على ضرورة إيجاد بديل يهدف دائماً إلى وجود الموائمة للعلاقات المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، وكذلك التركيز ليس فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع بل أيضاً على توفير فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، والحد من مشكلة الفقر وغيرها من الخدمات الأساسية.¹

فالتنمية المستدامة وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات والخطط التنموية والسياسية في معظم دول العالم. وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج المنتظر. تبلور مفهوم التنمية المستدام خلال الثلاث العقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع السبعينات والذي شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي والالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على المواد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالأثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية على وجه الخصوص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو، وقد أصبح هذا التطور مطلوب في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لإدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي.²

وفي أوائل السبعينات حدثت عدة تطورات بخصوص التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير حدود النمو الصادر عن نادي روما، وانتشر في عقد الثمانينات في الكتابات العلمية، وقدم المفهوم خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972، وكان بعد أول

¹- بن لمخيش ، الحوكمة والتنمية المستدامة ، 05

²- بن لمخيش ، الحوكمة والتنمية المستدامة ، 05

اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق واسع، وقد أثمر المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية.¹ و اجتمعت لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء الترويجي السابق "غرو هارلمبرونتلاند" سنة 1983، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات من إنشائها، نشرت اللجنة تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك" وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام مصطلح التنمية المستدامة رسمياً من قبل مؤسسة دولية، ويعتبر هذا التقرير المنشور في 1987 هو المبراة الاولى لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وهو ذو مكانة وتأثير كبيرين حيث درس حلولاً عديدة للمشاكل المتوازية مع التدهور البيئي وفشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بتوجيه هذه المشاكل بطريقة مندمجة المصلحة الاجيال الحاضرة والمستقبلية.²

كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بأن تخدم أجيال القادمة الذي يتضاعف فيه أعداد البشرية الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها وقد أدى ذلك التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية، وأصبح النظر إليه ليس فقط ضمن إطارها المحدد والخاص بالنمو الاقتصادي، بل أصبح التقرير يرى بأن الحاجة قد أصبحت ضرورية لقيام مسار جديد للتنمية مستقبلاً المشترك". وبذلك أصبحت، من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني التنمية المستدامة هدفاً يشمل كل من مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.³

إن فكرة التنمية المستدامة تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992 حيث أدرك القادة السياسيين في هذا المؤتمر أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية والدول الفقيرة و بين أولئك الذين

¹ - بن لمخيش ، الحوكمة والتنمية المستدامة ، 05

² - أسماء حجازي، وآخرون، أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية-الواقع والتحديات- (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023) 8-9

³ - ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، اطلع عليه يوم 20 أبريل 2026

https://watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/developpement_permanant.pdf

يرغبون في استغلال الموارد وأولئك الذين يرغبون في الحفاظ عليها، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية وبالفعل استجابت الدول النامية والدول الصناعية واقترحت البلدان النامية صباغة ما يسمى عهد جديد من النمو المعالجة المشاكل التي تعاني منها الدول الأقل فقرا و أما بالنسبة للدول الصناعية فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المصلية من اجل زيادة الطاقة والموارد الفعالة والكافية بقية احداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كامل البيئة.¹

وفي عام 1997 وفي إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت الاطراف على استعراض جدول أعمال القرن 21 على أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تكون وفق آليات مهمة لتقرير أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها كما أنه طلب من البلدان جميعها أن تكمل بحلول عام 2002 صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس اسهامات ومسؤوليات الأطراف جميعا.²

وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة سنة 2002 أكد إعلان جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بصفة خاصة على التزام الأطراف بالاضطلاع بالمسؤولية الجماعية بهدف تطوير وتعزيز على المستويات المحلية والوطنية والدولية ركائز وأساسات التنمية المستدامة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبار هذه الركائز مترابطة ويقوي بعضها البعض بالتبادل.³

وفي عام 2010 انعقدت قمة المناخ في كونها سبب قناعة جميع الاطراف أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر. وقد ناقشت هذه القمة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية .

وقد تم التأكيد مرة أخرى على التنمية المستدامة في الذكرى العشرين لقمة ريو حيث عقدت قمة في عام 2012 باسم (ريو) 20 تحت شعار "المستقبل الذي تريده" حيث تم وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، وخلق فرقة أكبر للجميع، والحد من التفاوتات، وتعزيز الادارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية التي تدعم في جملة أمور التنمية

¹- حجازي، وآخرون، أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية، 9

²- حجازي، وآخرون، أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية، 9

³- حجازي، وآخرون، أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية، 9

الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تسهيل حفظ النظم الايكولوجية وتجديدها واستعادتها ومرونتها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.¹

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة الناس، بينما يركز بعضها الآخر على حماية كوكب الأرض، ويسعى البعض الآخر إلى ضمان السلام والازدهار. إذ يمثل الهدفان الأول والثاني تحدي للقضاء على الفقر والجوع على مستوى العالم . ولذا نتناول في هذا المبحث مطلبين الاول نتكل عن اهداف التنمية المستدامة والثاني مؤشراتها.

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة:

1-الأهداف التقليدية للتنمية المستدامة: تتمثل هذه الاهداف في النقاط التالية : ²

- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال السياسات التنموية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. ومن خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.
- التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة . ضمان مستوى سكاني مستقر.
- المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها واستخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة. مع تجسيد التعاون التكنولوجي الذي يساهم في التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة.
- فالتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان لذلك لابد من تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية وتحسينهم بالمسؤولية

¹- حجازي، وآخرون ،أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية، 9

²- شليحي الطاهر، وآخرون ، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد

01، (2017): file:///C:/Users/Hamza/Download 76

تجاه المحيط الذي يعيشون فيه من خلال إعطاءهم فرصة متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- تحقيق التنمية البيئية التي تسعى إلى حماية النظام الايكولوجي للإنسان بعيدا عن التلوث بمختلف أنواعه.¹

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المرجوة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية.²

2- أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آفاق 2030:

في سنة 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة، وعلى إثره تم الاتفاق على خطة للتنمية المستدامة، التي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار. تمتد إلى سنة 2030 على أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية متابعة التقدم في تنفيذ الخطة. وأبرز ما جاء في هذه الخطة 17 هدفا رئيسيا، بالإضافة إلى 199 غاية. ويمكن ذكر هذه الأهداف الرئيسية على النحو التالي:³

- 1- القضاء على الفقر، يعيش 10٪ من سكان العالم على أقل من 1.9 دولار في اليوم ، وهو خط الفقر الدولي.
- 2- محاربة الجوع، يعاني 1 من كل 9 أشخاص في العالم من سوء التغذية.
- 3 - الصحة الجيدة ورفاهية السكان والعمال، يموت أكثر من 5 ملايين طفل كل عام في جميع أنحاء العالم قبل سن الخامسة.
- 4- الوصول إلى تعليم جيد، 1 من كل 5 أطفال في سن المدرسة خارج المدرسة على مستوى العالم.
- 5- المساواة بين الجنسين، تكسب النساء في المتوسط 23٪ أقل من الرجال.
- 6- الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، أكثر من 40٪ من سكان العالم يفتقرون إلى الهواء النظيف.

¹- شليحي ، وآخرون ، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 ، 76

²- الجودي صاطوري ، "التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات"، مجلة الباحث ، العدد 16 ، (2016) ،

301 0034350/10.12816

³- <https://www.undp.org/ar/arab-states/> أطلع عليه يوم 21 أبريل 2026

- 7- الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ، 1 من كل 7 أشخاص في العالم لا يحصلون على الكهرباء.
 - 8- العمل اللائق والنمو الاقتصادي ، 25 مليون شخص حول العالم هم ضحايا العمل القسري.
 - 9 -تشجيع الابتكار والبنية التحتية المستدامة ، 49٪ من سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت.
 - 10- الحد من عدم المساواة ، أغنى 10٪ من الناس يكسبون ما يقرب من 40٪ من إجمالي الدخل العالمي.
 - 11- إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة ؛ يعيش 828 مليون شخص حول العالم في أحياء فقيرة تتزايد باطراد.
 - 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ؛ يُفقد أو يهدر ثلث الأغذية المنتجة في العالم ، أو 1.3 مليار طن سنوياً.
 - 13- التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ، منذ عام 1880، بداية الثورة الصناعية، زادت درجة الحرارة العالمية بأكثر من 1 درجة مئوية.
 - 14- حماية الحيوانات والنباتات المائية، تبلغ مساحة القارة البلاستيكية الواقعة في شمال المحيط الهادئ 3.5 مليون كيلومتر مربع ، أي ضعف مساحة الجزائر الشاسعة.
 - 15- حماية النباتات والحيوانات الأرضية (الحياة الأرضية) ، يعتمد 1.6 مليار شخص حول العالم على الغابات لكسب عيشهم.
 - 16- السلام والعدل والمؤسسات الفعالة، يكلف الفساد 1.5 تريليون دولار إلى 2000 مليار دولار سنوياً، أو ما يقرب من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
 - 17- تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف العالمية ، تصل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حوالي 150 مليار دولار في السنة.¹
- من خلال هذه الأهداف 17 يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أهداف رئيسية:
- تحقيق الاستدامة البشرية:** وتهدف إلى تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه .
- وذلك من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية والصحية، وإشباع احتياجاته المادية والروحية

¹-التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، أطلع عليه يوم 22 أبريل 2026

https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-objectifs-du-developpement-durable.html

الاستدامة البيئية: ويهدف إلى الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، وذلك من خلال تعريف الطلاب بمكونات البيئة المحيطة بهم، والتأثيرات البيئية المختلفة على جميع الكائنات الحية، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية أو إيجابية تنعكس على الحياة، ومن ثم العمل على إيجاد الحلول للتغلب على النواحي السلبية .²

✓ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

✓ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

✓ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

¹⁻ بايزيد علي ، " التنمية المستدامة ،مفهومها ،أبعادها، مؤشراتها -حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي-"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 06 ،العدد 02 ، (2022): 276-
<https://theses-276.lgerie.com/2041850637763680/articles-scientifiques-et-publications/centre-universitaire-aflou>

²- بايزد ، التنمية المستدامة ، 276

³- بايزيد ، التنمية المستدامة ، 276

50

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

وضعت لجنة التنمية المستدامة في عام 1995م، مجموعة من مؤشرات الاستدامة بوصفها أداة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة ومتابعة النتائج والإنجازات، ولذلك فإن مؤشرات لجنة التنمية المستدامة تتضمن مجموعة أساسية مكونة من 50 مؤشراً، هذه المؤشرات الأساسية هي جزء من مجموعة أكبر أساسية مكونة من 96 مؤشراً للتنمية المستدامة المجموعة الأساسية تساعد على إبقاء مجموعة المؤشرات التي يمكن التحكم فيها، في حين أن المجموعة الأكبر من المؤشرات تسمح بإدراج مؤشرات إضافية لتمكين البلدان من إجراء تقييم أكثر شمولاً للتنمية المستدامة.¹

أقرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطاراً لرصد مختلف مؤشرات الاستدامة، ويتكون هيكل الإطار من أربعة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وقد صنفت هذه الشرائح تبعاً للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة ولا يشترط أن يتم تطبيق هذه المؤشرات في كل الدول ولكن كل دولة لها حق اختيار من هذه المؤشرات وما له علاقة بالأولويات المحلية والأهداف المرجوة لكل دولة وسيتم عرض هذه المؤشرات كالتالي:²

المؤشرات البيئية: تم تقسيم المؤشرات البيئية حسب أهدافها إلى مواضيع تتعلق بالجو الأرض المحيطات والبحار والسواحل المياه العذبة، التنوع البيولوجي. وكل موضوع من هذه المواضيع لديه المؤشرات الخاصة به. فالمؤشر البيئي يشمل على 19 مؤشر.³

و تعتبر المؤشرات البيئية جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف.

ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى حيث أن العوامل الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وتعتبر من ضمن المؤشرات البيئية. وكمثال على ذلك يعتبر مؤشر النمو السكاني أحد المؤشرات التي تؤدي إلى

¹- عنتر عبد العال أبو قرين، وآخرون ، "مؤشرات ومنهجية قياس الاستدامة في التنمية الإقليمية في الدول النامية: حالة إقليم شمال الصعيد بمصر"، Minia Journal of Engineering and Technology، العدد 33، (2014) : 02

<https://publication-cpas-egypt.com/wp-content/uploads/2024/02/540-2>

²- أبو قرين، وآخرون ، "مؤشرات ومنهجية قياس الاستدامة في التنمية الإقليمية في الدول النامية": 02

³- أبو قرين، وآخرون ، "مؤشرات ومنهجية قياس الاستدامة في التنمية الإقليمية في الدول النامية": 02

الضغط على البيئة، والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات على البيئة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة جديدة للبيئة. وبالنظر إلى تعريف التنمية المستدامة والذي يثبت أن مؤشرات البيئة في جزء من مؤشرات التنمية المستدامة حيث تعرف على أنها التنمية التي تقي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تقتض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.¹

نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، وأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية. فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء. التصحر قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد وبعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.²

المؤشرات الاجتماعية: تم تقسيم المؤشرات الاجتماعية حسب أهدافها إلى مواضيع تتعلق بالعدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم الاسكان الأمن للسكان، وكل موضوع من هذه المواضيع يحتوى على المؤشر الخاص به، والمؤشر الاجتماعي يحتوى على 18 مؤشر.³

- **المساواة الاجتماعية:** تتعلق بنوعية الحياة والمساواة في توزيع المواد وعدالة الفرص ما بين الأجيال وتمكين الإقليميات من الوصول الى الموارد الطبيعية ويعتمد هذا المؤشر على عنصرين هما : الفقر يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في الفقر والعاطلين عن العمل

- **المساواة في النوع الاجتماعي:** يقاس بالمقارنة بين معدل اجر المرأة واجر الرجل .

¹ - خيس عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني،

سرت ليبيا، (2009) : 76-77 / <https://www.scribd.com/document/369162035>

² - محمد حماد عبد الله عبد الرحيم ، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان (دراسة تحليلية الفترة 2010-2019م)" ،مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، المجلد التاسع عشر العدد 01 ، (2023): 359
https://www.bing.com/images/search?view=detailV2&ccid=zL8bvmiH&id=F0D29E9A1C81E32094E26032548EB8CA64AF98C9&thid=OIP.zL8bvmiHstgB7gJH-Q_weAHaKe&mediaurl=https://i1.rgstatic.net/publication/368494668_ttbyq_mwshrat_altnmyt_almstdamt_fy_alswdan_drast_thlylyt_alftt2010-2019m/links/63eba43c4dcb750da75c225b/largepreview.png&q

³ - ابو قرين، وآخرون أبو قرين، وآخرون ، "مؤشرات ومنهجية قياس الاستدامة في التنمية الإقليمية في الدول النامية، 03

- **الصحة العامة:** ترتبط بالتنمية المستدامة في الحصول على المياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، إما تلويث البيئة والتهمة السكاني يؤدي إلى تدهور الصحة بالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة والمؤشرات الصحية تتمثل في:¹

حالة التغذية تقاس الحالة الصحية للأطفال، أما مؤشر الوفاة يقاس بمعدل وفاة الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

الصحة الاجتماعية تقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب.

التعليم: تحدد مؤشرات من خلال مستوى التعليمي، يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى صف الخامس من التعليم الابتدائي، أما محو الأمية يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

السكن: من أهم الاحتياجات للتنمية المستدامة لتقادي التجمعات العشوائية وتقاس حالة السكن بمؤشر نسبة مساحات الأبنية لكل شخص.

الأمن يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

السكان: كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما اثر سلبي على استهلاك المواد الطبيعية، ما يؤدي لزيادة المجاعة . الفقر وبطالة ، هذه الزيادة تستخدم لقياس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني.²

المؤشرات الاقتصادية: تم تقسيم المؤشرات الاقتصادية حسب أهدافها إلى مواضيع تتعلق بالهيكل الاقتصادي، أنماط الاستهلاك والإنتاج، وكل موضوع يحتوي على المؤشرات الخاصة به، والمؤشر الإقتصادي يحتوي على 14 مؤشر.³

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة لتأتي الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر في انه يعكس معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي في الدولة.

- **نسبة الإستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي أو ما يعرف بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي** وهو ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع والخدمات الرأسمالية مثل البناء والتشييد والالات ووسائل النقل وغيرها وينقسم إلى قسمين هما:⁴

¹ - راييس فاطمة الزهراء ، "دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 02، (2023): 456-457
/https://asjp.cerist.dz/en/article

² - عبد الرحيم ، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان" ، 358

³ - عبد الرحيم ، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان"، 358

⁴ - عبد الرحيم ، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان، 359

- 1- تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية. تكوين رأس المال التعويضي والذي يستخدم الحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة أي تعويض الإندثار في رأس المال الثابت القائم.
- 2- نسبة الصادرات إلى الواردات يبين هذا المؤشر صادرات السلع والخدمات و كسبه من واردات السلع والخدمات. وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى قدرة الدولة في مواصلة الاستيراد في السلع والخدمات التي لا تنتجها محليا أو ليس لديها ميزة نسبية في إنتاجها خاصة في ظل إنفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي وتوجه الدول نحو التخصص من مجموع المساعدات الإنمائية مثل المنح والقروض التي تقدم إلى بعض الدول بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط ميسرة. يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة المختلفة وحسب كنسبة من الناتج القومي الاجمالي حيث أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا الطلب الاعتماد الكبير على المنح والقروض والمساعدات الخارجية من الدين الخليجي على الناتج الفعلي الاجمالي وحسب هذا المؤشر كنسبة مدوية من الناتج المحلي الاجمالي والغرض منه معرفة قدرة الدولة في الوفاء بسداد ديونها الخارجية.

المبحث الثالث : أبعاد التنمية المستدامة والحكم الراشد

التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية والتي يجب أن تكون متكاملة ومتوازنة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. هذه الأبعاد هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي وتعتبر الحكامة الرشيدة في تسيير المجالات البيئي والاجتماعي والاقتصادي ، ولذا نتطرق في هذا المبحث لمطبيين الاول نتكلم عن ابعاد التنمية المستدامة والثاني نتكلم عن الحوكمة الرشيدة .

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة :

1- البعد البيئي :

يمثل البعد البيئي أحد الأركان المحورية للتنمية المستدامة، ويتمحور حول ضرورة الحفاظ على البيئة ومكوناتها الحيوية من التدهور، مع ضمان استمرارية الخدمات البيئية للأجيال القادمة. ويركز هذا البعد على:

- ✓ ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية : بحيث يستخدم ما يكفي لحاجات الحاضر دون إهدار أو استنزاف لما هو متاح في المستقبل.¹ وحماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع

¹ - السيد خيرى عبد الرؤف داود ،الجامعات الخضراء والتنمية المستدامة- نحو جامعة مستدامة صديقة للبيئة - (2026):

التوسع في الإنتاج التلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.¹

✓ مكافحة التلوث البيئي: عبر تبني تقنيات وتقنيات إنتاج نظيفة تقلل من الانبعاثات والنفايات.

✓ الحفاظ على النوع البيولوجي: لحماية الكائنات الحية والأنظمة البيئية التي تشكل أساس التوازن الطبيعي.² تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.³

✓ استخدام الطاقة المتجددة: كالطاقة الشمسية والرياح ، بدلا من الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري.⁴ المحافظة على الطقس وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة.

✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وهذا بالتخلص تدريجياً من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون ويتم ذلك بالتعاون بين الدول ومعالجة مخاطر البيئة العالمية والحد من انبعاث الغازات وهذا عبر الحد بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات.⁵

2- البعد الإقتصادي :

يعتبر الإقتصاد هو محرك التنمية إلا أنه لا يمكن بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية. ولهذا جاء تصور للتنمية المستدامة بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية ونظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي لأضرار البيئية ... الخ والمتغيرات الاجتماعية كالحق في السكن... إلخ، وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة الإقتصاد المصنع التي كانت تحقق الرفاه الإقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية نتيجة التلوث البيئي ". ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية⁶ :

✓ استعمال الأدوات الاقتصادية الحفاظ على البيئة الرسم التدعيمات، سوق حقوق التلوث .

✓ تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة التوظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث.

¹ - محمد يوسف كافي ، إقتصاديات البيئة ، (دار رسلان ، سنة 2014) ، 95

² - السيد ، الجامعات الخضراء والتنمية المستدامة ، 95

³ - كافي ، إقتصاديات البيئة ، 95

⁴ - السيد ، الجامعات الخضراء والتنمية المستدامة، 65

⁵ - محمد يوسف كافي، إقتصاديات البيئة، 95

⁶ - محمد يوسف كافي، إقتصاديات البيئة، 93-94

- ✓ وضع موارد و ميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة المؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها .تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك " وجعلها أكثر استدامة كالتكنولوجيات النظيفة و الإستهلاك الأخضر .
- ✓ الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها.
- ✓ المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
- ✓ التجارة العادلة دولياً رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

البعد الاجتماعي :

يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، و التنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار .

فالبعد الاجتماعي، يعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة. ومن هنا فالإستدامة تعني " كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية و الأخلاقية و لن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله أو بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.¹

فالبعد الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثل الإنسان أو الفرد².

¹ - حافظ بن عمر، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة العمل، الفقر البطالة كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس، أطلع عليه يوم 30 أفريل 2026

file:///C:/Users/Hamza/Downloads

² - زاوية رشيدة ، "أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر" ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد 20 العدد 01 ، (2019):

<https://www.scribd.com/document/704850288> 14

المطلب الثاني: الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

1- تعريف الحكم الراشد:

تتشكل كلمة الحكم الراشد من شطرين حكم وراشد.

الحكم : يعني مفهوم الحكم ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية ، و هو بذلك يعني مفهوماً أوسع من مفهوم الحكومة ، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحديد معالم هذا المفهوم ابتداء من إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزي و اللامركزي، وصولاً إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات. يعرف الحكم الراشد انطلاقاً من عدة اعتبارات و رؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات و الاهتمامات.¹

تعرف هيئة الأمم المتحدة للحكم الراشد (Governance Good): هو ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي و تقدمي ، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و يتقدم المواطنون و بتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم، فالحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يستطيع ضمان حاجات المجتمع في الوقت الراهن وحاجات الأجيال القادمة و هذا بمعنى استدامة المواد والحفاظ عليها و عدم الإفراط في الاستهلاك .²

تعريف البنك الدولي: الحكم الراشد هو ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من اجل الصالح العام.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجتمع عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.³

أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد:

¹- طايبي أمال ، "الحكم الراشد في الجزائر" ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد العاشر ، ب س ن /https://asjp.cerist.dz/en/article 230:

²- طايبي ، " الحكم الراشد في الجزائر " ، 230

³- شريط كمال ، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة" ، مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال ، العدد 02 ، (2018): 283 - 284 /https://asjp.cerist.dz/en/article

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكم الراشد سواء من الناحية الفكرية أو العملية فما هو الا انعكاس لتطورات و تغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب و التطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، حيث يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى:¹

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان
- تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى الدولي والوطني.
- عولمة آليات وأفكار اقتصاديات السوق مما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- انتشار التحولات على المستوى العالمي.
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات.
- تقشي ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية .

كل هذه التطورات أدت إلى تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية أي أن خيارات العامل الخارجي وسياسته هي التي تشكل بمجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات.²

أسس ومبادئ الحكم الراشد :

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي:

- 1- **المشاركة:** هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة
- 2- **الفعالية والكفاءة :** تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للمورد، وتتوقف كالمعنى الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن النوعية الخدمة العمومية.³

¹ طايبي، "الحكم الراشد في الجزائر"، 231،

² شريط، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 285،

³ شريط، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 285،

3- الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة .

4- المحاسبة والمساءلة:

تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتأخذ المساءلة أشكالاً مختلفة فقد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالاً جزائية وقانونية¹.

5- حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.²

6- الإنصاف والمساواة: أي المعاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلاً عن التوزيع العادل للثروات، وتهدف المساواة إلى إعطاء حق الجميع للنساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم .

7- البناء المؤسسي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات اقتصادية سياسية اجتماعية حكومية وغير حكومية فعالة موجودة فعلاً وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

8- الرؤية الاستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظوراً واسعاً للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها³.

9- اللامركزية: وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى⁴.

¹ شريط ، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 286

² شريط ، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 286

³ شريط ، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 287

⁴ شريط ، وآخرون ، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، 288

2- الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة:

من خلال إبرازنا لمفهومى الحوكمة و التنمية يتجسد لنا الأثر الذي يتركه المفهوم الأول اي الحوكمة على التنمية و ذلك من خلال:

تعزيز و تكريس مفهوم الديمقراطية والذي يعتمد على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته و تنميته،و على المسؤولين و القائمين على شؤون هؤلاء أن تراعي في سياساتها نشر و تعميق مفاهيم الديمقراطية من حرية التعبير و الصحافة و فتح المجال لسيادة القانون، يعني تطبيق و تعزيز مفهوم الحوكمة من منطلق علاقتها بالتنمية مع التركيز على فئة الشباب المؤهلة والقادرة على تحقيق هذا الهدف من اجل الاصلاح و النهوض بالمجتمع لهذا لابد من التفتاة جدية للدور الفعال الذي يمكن ان تلعبه هذه الفئة الواسعة من المجتمع في صياغة التنافس السياسي وكذا ترويج العدالة و حقوق الانسان¹ . كذلك يمكن إبراز علاقة الحوكمة بالتنمية من خلال العلاقة الموجودة بين ادارة الحكم وإدارة الدولة وهذا ضمن معايير الشفافية والمحاسبة المختلفة لموارد الدولة الاقتصادية البشرية و احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وكذا حقوق الانسان².

تعد الحوكمة الجيدة أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة سنة 2015 ،فهي تضمن الاستخدام العادل للموارد وتعزز العدالة الاجتماعية، وتحد من الفساد وتؤكد الدراسات الحديثة على الترابط بين الحوكمة والركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. تعد الحوكمة في القطاع العام إطارا متكاملا لإصلاح الأداء الحكومي وتعزيز الثقة المجتمعية. فكلما كانت المؤسسات أكثر شفافية ومساءلة، زادت قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والاستجابة لتطلعات المواطنين. ومن ثم، فإن الاستثمار في بناء مؤسسات حكومية قائمة على مبادئ الحوكمة هو استثمار في بناء الدولة والمجتمع³.

ترتبط الحوكمة الرشيدة ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، إذ تشكل أحد محاور أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015، ولا سيما الهدف السادس عشر الذي يدعو إلى بناء مؤسسات قوية وشاملة ومسؤولة. فالبلدان التي تتبنى نظم حوكمة فعالة تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي واستقرارا اجتماعيا وسياسيا أوسع، ومعدلات أقل من الفساد. وبالتالي، فإنها تمثل الأساس الإستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة ، وبناء نموذج إداري وحضاري لإدارة شؤون الدولة والمجتمع

¹ - بوسنة محمد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة أفاق للعلوم ، المجلد 07 ، العدد 02 ،

(2022): 727-726 10.37167/1677-007-002-053

² - بوسنة محمد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة"، 727

³ - شيشابة ، الحوكمة، 243

و بين السلطة والمسؤولية، ويضمن الشفافية والعدالة والمساءلة. وهي ليست مجرد إجراء تنظيمي، بل منظومة قيم وممارسات تسهم في ترسيخ ثقافة الحكم الرشيد، وبناء مؤسسات قوية قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإن تبني الحوكمة يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتعاوناً بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن نشر الوعي العام بقيم المواطنة والشفافية. فالحوكمة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لضمان رفاه الإنسان وتحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمعات الحديثة.¹

¹- شيشابة ، الحوكمة ، 244

خلاصة الفصل:

التنمية المستدامة هي خلق عالم أفضل لكل الأجيال؛ حيث يمكن للناس أن يعيشوا حياة كريمة، ويستفيدوا من الموارد الطبيعية دون أن تكون هذه الموارد مهددة في المستقبل؛ فالتنمية المستدامة هي خطة طويلة المدى لجعل الكوكب مكانا صالحا للحياة ولتحقيق كل هذا يجب تطبيق مبادئ التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتحقيق التنمية المستدامة تعد الحوكمة شرطا اساسيا في تحقيقها. فالتنمية المستدامة هي عملية التطوير الشاملة التي تهدف إلى تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بحيث تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. أي أن التنمية المستدامة رؤية طويلة الأمد، تقوم على مبدأ أن رفاه الإنسان لا يتحقق على حساب الأرض أو على حساب الآخرين، بل من خلال إدارة ذكية للموارد، وتعاون مجتمعي يوازن بين النمو والاستدامة.

الفصل الثالث:

التجربة المالية للوقاية من الفساد

إن دولة ماليزيا من الدول النامية التي استطاعت أن تحقق تنمية شاملة في جميع المجالات خاصة في المجال الإقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل التعدد العرقي الذي يميز دولة ماليزيا ، وباعتبار أن ظاهرة الفساد تقف عائقا امام تحقيق التنمية المستدامة الشاملة .لذا عملت ماليزيا على تنمية تطوير الاجهزة الحكومية بما يحقق التنمية الاقتصادية ويضمن مستوى متميز من الخدمات العامة وبناء نظام سياسي واداري واجتماعي ذو قدرة واستجابة عالية لتلبية إحتياجات المواطن . ووضعت استراتيجية للحد من ممارسات الفساد من أجل الحفاظ على التنمية المستدامة.

ومن خلال ما ذكرناه نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول نتناول فيه واقع المنظومة المجتمعية الماليزية قبل سياسات الإصلاح.

المبحث الثاني نتناول فيه سياسات الإصلاح ومكافحة الفساد وتشجيع التنمية في ماليزيا.

المبحث الثالث نتناول فيه آليات الوقاية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد في ماليزيا.

المبحث الأول: واقع المنظومة المجتمعية الماليزية قبل سياسات الإصلاح

تتميز ماليزيا بتركيبة ديمغرافية معقدة مكونة من عدد من الديانات والأعراق التي كان لها تأثيرها على العملية السياسية .

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول نتطرق فيه إلى البعد المرفلوجي لماليزيا والثاني نتطرق فيه التركيبة المجتمعية لماليزيا.

المطلب الأول: البعد المرفلوجي لماليزيا

تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا، وهي غنية بمقومات طبيعية وموارد طبيعية إقتصادية ، حيث يمثل الغاز الطبيعي النسبة الأكبر يليها التصدير الفحم والخشب ، كما أن طبيعة مناخها الجيد جعلها بلدا زراعيا ينتج العديد من المنتجات الزراعية التي شكلت مصدر هام وثروة طبيعية يعتمد عليها الإقتصاد الماليزي.

فبالرغم من تعدد الديانات في دولة ماليزيا إلا أنها دولة إسلامية ، تتكون من إقليمين منفصلين وهما شبه الجزيرة الماليزية وكانت تعرف باسم غرب ماليزيا وإقليم سرناك وصباح أو ما يعرف بشرق ماليزيا ، ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي¹.

تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، تشتمل على ثلاث فئات عرقية كبيرة هي الملايو والصينيون والهنود، وعندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان بينما يشكل الصينيون 37%، والهنود 12% ، وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسراوك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حد ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم.

وتعتبر فئة الملايو هي أكبر المجموعات العرقية وأكثرها تجانسا، وكلهم مسلمون، ويتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزية.²

و يشكل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن. وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم ، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما

¹ - طواهرية منى ، وآخرون ، "التجربة التنموية الماليزية :قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا"،مجلة

الدراسات القانونية والإقتصادية المجلد 05 العدد 01 (2022) : 1460 [/https://asjp.cerist.dz/en/article](https://asjp.cerist.dz/en/article)

² - النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف

في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير وغيرها. أما الهنود فمعظمهم من فئة التاميل "Tamil" الذين قدموا من جنوب الهند.¹

أما بالنسبة لنظام الحكم في ماليزيا وهو ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلًا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية، وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملاوية كالمملكة ولغة الملايو، ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايوي على الحياة السياسية والخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية. وتضم ماليزيا 13 ولاية فدرالية وثلاثة أقاليم اتحادية.²

المطلب الثاني: التركيبة المجتمعية لماليزيا

1- التركيبة المجتمعية أثناء مرحلة الإستعمار :

بدأت ملامح الشكل الديموغرافي للمجتمع الماليزي في التغير في فترة الاستعمار البريطاني ، فقد عمل على جلب العديد من العمال من الصين والهند للعمل في المناجم والمزارع في ماليزيا، مما تسبب في ازدياد عدد المهاجرين وخاصة الصينيين.

ومن الجدير بالذكر أن التعدد العرقي إكتسب الكثير من الخصوصية في النموذج الماليزي نظرا للتلازم بين كل من العرق والدين من ناحية والحالة الاقتصادية من ناحية أخرى ، فالملاييون هم السكان الأصليون ويعتقون الدين الإسلامي يعانون من تدني في الحالة الاقتصادية وإنخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالصينيين الذين لا يمثلون أكثر من ربع السكان إلا أنهم يمتلكون معظم ثروات البلاد ويمكن تلخيص طبيعة تلك الاختلافات في الآتي:³

- ✓ مستوى معيشة الملايو منخفض بشكل ملحوظ بالمقارنة بغيرهم من الصينيين والهنود.
- ✓ يعمل الملايو بالزراعة أي المهن ذات الانتاج المنخفض وعدد قليل منهم بالصناعة.

¹ - "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف "

² - أحمد محمد عبد الله ناصر، "تجربة ماليزيا في الإصلاح الإداري"، أطلع عليه يوم 30 افريل 2026

<https://csr-yemen.com/articles/MalaysiaStudy>

³ - أحمد مجدي محمود عبد السلام ،التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي ،
<https://democraticac.de> ، (2016)

✓ يقطن نسبة كبيرة من الملايو المناطق الريفية والمناطق الفقيرة مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى.

✓ يعيش 65 % من الملايو تحت خط الفقر يشغل الصينيين مراكز رفيعة في الإدارة والجهاز البيروقراطي في البلاد.

اتبع الاستعمار سياسات تحيزية لصالح المهاجرين الصينيين الساعين للثروة. لذا كان الصينيين مسيطرين على الصناعة (مثل إنتاج القصدير والمطاط) والتجارة التي تجني دخلاً كبيراً، وتولى الهنود الخدمات المهنية مثل الطب والمحاماة وغيرها. بينما عمل الملايو بالصيد والزراعة، والتي تدر دخلاً ضئيلاً. مما أسس لأوضاع غير عادلة لطبقة الملايو، حيث سيطر الصينيون على أكثر من ثلث ثروة الدولة، بينما كان نصيب الملايو حوالي 2.4% فقط من تلك الثروة. وبالتالي، تمتع الصينيون بقدر كبير من النفوذ الاقتصادي مكنهم من الهيمنة على الحياة الاقتصادية، على الرغم من أن السكان الأصليين يشكلون غالبية السكان.

و خلال مرحلة الإستعمار البريطاني كانت ماليزيا مقسمة إلى مستعمرات يحكم كل منها سلطان يتبع عملياً للسلطات البريطانية له مستشار بريطاني تكون نصائحه ملزمة. عملت بريطانيا على كسب ولاء السلاطين عبر منحهم مزايا وأموال كانت تؤخذ بالأساس من ما يجنيه البريطانيون من ثروات وخيرات البلاد والجدير بالذكر أن الملايويين في ثقافتهم يحترمون حكامهم ويطيعونهم وقد لعبت بريطانيا على هذه النقطة حيث ضمنت ولاء حكامهم بالمزايا والأموال والمكانة التي منحتهم إياها وبالتالي ضمنت ولاء الشعب¹.

وقبل الإستقلال تشكلت فيدرالية ملايا، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتمتع فيها شعب ملايا بحكم ذاتي، أصبح المفوض السامي البريطاني رئيس الدولة الفعلي وتونكو عبدالرحمن رئيس الوزراء. مع تولي تونكو عبدالرحمن الحكم نادى بالإستقلال وطالب بريطانيا به، دعوته هذه أقلقته حكام الولايات خوفاً من فقدان مكانتهم ومزاياهم. كان هؤلاء الحكام مستعدون للقبول بالمفوض السامي البريطاني حاكماً ورئيس عليهم في مقابل بقاءهم في مناصبهم وبقاء امتيازاتهم. في هذه الأثناء انقسم الملايويون إلى قسمين، قسم مع رغبة الحكام وأكثرهم من الإقطاعيين وقسم مع الإستقلال².

في خطوة جريئة قررت الحكومة الماليزية برئاسة تونكو عبدالرحمن إرسال وفد إلى بريطانيا للمطالبة بالإستقلال، في الوقت نفسه قرر حكام الولايات الماليزية إرسال وفد خاص بهم أيضاً، في محاولة منهم للحفاظ على مكانتهم وامتيازاتهم، ولقد اتفق الوفدان على رأي واحد يطرحونه أمام البريطانيين. كان

¹ - عزيز أحمد سعدون، "ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال"، أطلع عليه يوم 30 أفريل 2026

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/8/27>

² - "ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال"

توصل الوفدين الى رأي واحد أمر بالغ الأهمية ولو ذهب الوفدين برأين مختلفين لاتخذ البريطانيون هذا ذريعة في تأخير الإستقلال.¹

أصبح الوفدين وفدا واحدا يمثل كل ماليزيا وقد تم الإتفاق بين الطرفين على شكل الحكم ومكانة السلاطين وكل ما يخص مستقبل البلاد والحكام والعباد بعد نيل الإستقلال.

توصل الوفدان إلى ما يلي:²

- يبقى حكام الولايات أو السلاطين في مناصبهم دون المساس بهم وبمكانتهم.
- تقرر استحداث منصب الحاكم الأعلى للدولة أو الملك ويتم إختياره من بين حكام الولايات يحكم مدة خمس سنوات ويكون رمزاً للدولة من دون سلطات تنفيذية. وللملك صلاحية التوقيع على قرارات البرلمان وفي حال عدم توقيعه لا يصبح القانون نافذاً ويتم إلغاؤه.
- تكون ماليزيا دولة مستقلة ديمقراطية برلمانية نظامها ملكي دستوري.
- برلمان منتخب من الشعب.
- رئيس وزراء يعينه الملك من بين الأعضاء المنتخبين ينتمي للكتلة الحاصلة على أغلبية الأصوات ومجلس وزراء يتبع له.
- يكون لكل ولاية رئيس وزراء كمسؤول تنفيذي، على أن يختاره حاكم الولاية من بين أعضاء مجالس الولاية المنتخبة، على أن يتمتع بثقة أغلبية الأعضاء المنتخبين، ويكون هناك مجلس تنفيذي تابع لرئيس الوزراء في كل ولاية يتم اختيارهم من بين الأعضاء المنتخبين.
- لا تزيد مدة بقاء الحكومة المنتخبة في الحكم عن خمس سنوات.
- بإمكان الحكومة الطلب من الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة في أي وقت لانتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.

و تم عقد مؤتمر فيدرالية ملايا في لندن عام 1956، لم يوافق البريطانيون على مطالب الوفد ولكن إصرارهم وتوحد مطالبهم كانت نقطة قوة لصالحهم، وافقت بريطانيا على منح ماليزيا الإستقلال في 31 اوت من سنة 1957.³

2- التركيبة المجتمعية في مرحلة ما بعد الاستعمار:

لقد ركز زعماء العرق المالايو بعد الاستقلال الذين كانوا من الطبقة البرجوازية وكان لهم حظ كبير من التعليم، وهذا ما جعل مشكلتهم في التمرکز حول العرق المالايو لا يتجاوز البحث في كيفية حفاظ المالايو على الأغلبية دون استبعاد الأعراق الأخرى (الصينيين والهنود) وكان أهم هدف إذ هو

¹ - "ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال

² - "ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال

³ - "ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال

الحفاظ على الأغلبية. وهذا ما أدى بهم إلى أن تكون السلطة في يدهم غير أن مشاكل العرق الملايو تتعدى الجانب السياسي إلى الجوانب الأخرى حيث لوحظ فيما بعد قدر التفاوت الموجود بين الأعراق، وكيف أن نسبة كبيرة من الملايو لم تتحسن أحوالهم، ولا يزالون يعانون من الفقر عكس الأعراق الأخرى خاصة الصينيين والهنود الذين يسيطرون على الاقتصاد الحديث في جانبيه الصناعي والتجاري والخدمات لذلك فالزعماء الأوائل حافظوا على التنوع العرقي بدون قصد تنموية وذلك من أجل الحفاظ على الموقع الساسي للعرق الملايو.¹

وفي ظل سيطرة الصينيين والهنود على المجال الاقتصادي وتهميش فئة الاغلبية المالوية التي كانت فقيرة ومهمشة جاءت أحداث 13 ماي 1969 في ماليزيا و التي تمثلت في أعمال شغب عرقية دامية اندلعت في كوالالمبور بين قومية الملايو (السكان الأصليين) والصينيين، وتعد نقطة تحول جوهريّة في تاريخ البلاد الحديث وكانت أسباب هذه الأحداث فيما يلي:²

- **نتائج الانتخابات العامة لسنة 1969:** كانت السبب المباشر، حيث حققت أحزاب المعارضة التي يهيمن عليها الصينيون بشكل كبير مكاسب كبيرة على حساب التحالف الحاكم "حزب الاتحاد" مما قلل من أغلبية الملايو في البرلمان وأثار مخاوفهم من فقدان السلطة السياسية.
- **التفاوت الاقتصادي العرقي:** كان هناك شعور لدى الملايو بأنهم متخلفون اقتصاديا مقارنة بالصينيين الذين سيطروا على جزء كبير من التجارة والاقتصاد، رغم أن الملايو يمتلكون السلطة السياسية.
- **الخوف على المكانة الخاصة للملايو:** ساد لدى الملايو من أن المكاسب الانتخابية للمعارضة ستؤدي إلى إلغاء الحقوق الخاصة والمكانة التي يتمتع بها الملايو في الدستور (اللغة، الدين، التعليم).
- **تراكم التوترات العرقية:** كانت البلاد تعيش حالة من التوتر العرقي منذ الاستقلال، وتزايدت حدة النقاشات حول المواطنة والثقافة واللغة، مما جعل الانفجار أمراً محتملاً عند أي فرصة. وأدت هذه الأحداث، التي أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى، إلى إعلان حالة الطوارئ، وتعليق البرلمان، وتأسيس مجلس العمليات القومية، وإعادة تشكيل السياسات الماليزية بشكل جذري، بما في ذلك إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة لمعالجة التفاوت الاقتصادي.

¹ - بوقرة عبد المجيد، "التنوع العرقي والتنمية في دولة ما بعد الاستعمار، تجربة ماليزيا أنموذجا"، مجلة الحقيقة للعلوم

الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 22 ، العدد 03، (2023) : 174 <https://asjp.cerist.dz/en/article>

² - <https://ar.wikipedia.org/wiki> ،أطلع عليه يوم 02 ماي 2026

المبحث الثاني : سياسات الإصلاح ومكافحة الفساد وتشجيع التنمية في ماليزيا

اعتمدت ماليزيا مجموعة من السياسات الإصلاحية التي هدفت الى تعزيز النزاهة والحد من الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولذا سنطرق في هذا المبحث الى مطلبين الأول يتحدث عن سياسات الإصلاح ومكافحة الفساد في ماليزيا، والثاني يتحدث عن مسار التنمية في ماليزيا.

المطلب الأول : سياسات الإصلاح في ماليزيا ومكافحة الفساد

1- سياسات الإصلاح الاقتصادية :

عقب أحداث 13 مايو 1969، ونتيجة لغياب التوازن بين الجماعات العرقية وضعت سياسات إصلاحية ركزت ماليزيا على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة مشكلة الفقر، مع إعطاء الأولوية للماليزيين من أصول ملاوية، وإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية واشتمل الإطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية مع الحرص على تنوع الاقتصاد بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، أما إستراتيجية التصنيع فاستهدفت التحول من إحلال الواردات إلى الاعتماد على التصدير، والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة وتعزيز تنمية الموارد البشرية.¹

وبدأت تجربة ماليزيا في الإصلاح الاقتصادي، وخاصة بين عامي 1986 و 1990، كان نموذج ناجح و لقد عالجت الحكومة الماليزية الصراع العرقي الذي اندلع في عام 1969 من خلال استراتيجية واسعة تهدف إلى التكامل الوطني من خلال تعزيز النمو مع محاولة تضيق وإغلاق الفوارق العرقية والإقليمية.²

وكانت مرحلة 1970، هي طفرة الانتقال الماليزي أين انتقل الاقتصاد الماليزي من صادرات اعتمدت على المواد الأولية من الخشب والغاز الطبيعي والبوكسيت والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز إلى اقتصاد يصدر الآلات المصنعة والمعدات المنتجات الزراعية والغذائية والكيميائية الصناعات الدقيقة وأدوات الكمبيوتر إلى كل من الولايات المتحدة اليابان الصين وهو تكونع.³ وقد تزامنت هذه المرحلة مع انطلاق الاستراتيجية وعرفت بمصطلح السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهي سياسة تغطي الفترة 1971-1990 وتتكون من مزيج متوازن من سياسة التجارة الليبرالية وسعر الصرف

¹ - المركز التأسيسي للدراسات والبحوث ، اطلع عليه يوم 02 ماي 2026

<https://csr-yemen.com/articles/MalaysiaStudy>

² - العربي العربي ، وآخرون ، " التجربة الماليزية التنموية: دراسة تحليلية" ،مجلة أكاديميا للعلوم السياسية،المجلد 06 ،

العدد 03 ، (2020) : 90 <https://asjp.cerist.dz/en/article>

³ - العربي ،"التجربة الماليزية التنموية: دراسة تحليلية" ، 90

التنافسي. والانضباط المالي والسياسة النقدية المحافظة. وكانت نتائج الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال 70 عاما واعدة جدا ، وتجاوز الاقتصاد الماليزي مستويات النمو في جميع البلدان النامية الآسيوية باستثناء اربعة دول من جنوب شرق آسيا وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.¹

كما تميزت هذه السياسة الإصلاحية للاقتصاد الجديد في مرحلتها الأولى للفترة الممتدة من سنة 1970 حتى سنة 1980 بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدمات، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتقديم مساعدة للفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة عن طريق منظمات المجتمع المدني، مع زيادة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات إضافة إلى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية.²

أما المرحلة الثانية التي امتدت من 1980 حتى 1990 في هذه الفترة وعندما أصبح محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا من سنة 1981 إلى سنة 2003، أين عرفت ماليزيا في فترة حكمه الازدهار الاقتصادي والإنمائي، وجمعت شخصيته بين خصائص الشخصية السلطوية وصفة النشاط والاستقلالية المحب للتطوير وإحساسه بتحقيق الذات. فقد كان دائماً يخطط لعمله ويعمل لخطته، وكان يؤكد على أهمية الحصول على المعرفة، وتقديم الأفكار الجديدة التي هي حجر الأساس لتقدم الدولة ، فكان التركيز فيها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تم الاعتماد على برامج إعادة الهيكلة والخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام.³

غير أن الأزمة الاقتصادية لعام 1997 أثرت كثيراً على مستوى الاقتصاد مما انعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى سياسة التقشف، وأعيد تأميم عدة شركات كشركة بروتون، شركة السيارات الوطنية، الخطوط الجوية الماليزية والمجموعة الإعلامية للموارد الماليزية، وذلك لمنع انهيارها.

¹ - غرادين عبد الواحد ،" الخبرة الدولية في الإصلاح الاقتصادي و التمويل البديل: دراسة حالة ماليزية"،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 13 ، العدد 01 ، (2025) : 349 <https://asjp.cerist.dz/en/article>

² - طواهرية ، "التجربة التنموية الماليزية"، 1462

³ - محمود جودت قبا ،ابراهيم حسن ابو جابر ، "دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا " : مهاتير محمد

نموذجاً" ،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 06 العدد 15 ، (2022) ، 35

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/ar/article/view>

حملت فترة 1991-2000 بوادر السياسة الوطنية، وهي تعد بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة، فاستهدفت تطوير الموارد البشرية وتمييزها، إلى جانب فعالية الاستثمار، فضلاً عن استهداف الحفاظ على النمو المتوازن وتعزيز التكنولوجيا الصناعية وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية الدولية، في حين ركزت سياسة الرؤية الجديدة 2000-2010 على بناء الأمة الماليزية وترخيص أعرافها، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في المنافسة العالمية وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة وتعزيز الموارد البشرية، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.¹

أما الرؤية المستقبلية 2020، فإنها تعكس الرؤية الإستراتيجية والتصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020، وهي ترمي إلى²:

- بناء دولة ماليزية متحدة وقوية.
- بناء مجتمع ماليزي متقدم، ناضج ديمقراطياً.
- تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.
- خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيا.
- الاهتمام بالبيئة، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية الماليزية، ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل.

1- الإصلاحات في مجال التطوير المؤسسي:

ركزت الجهود الإصلاحية الأولى في ماليزيا على التطوير المؤسسي وبناء القدرات، وقد أسفرت هذه الجهود إلى إنشاء -وحدة التطوير المؤسسي- التي تولت مسؤولية متابعة تطبيق الإصلاحات التي يعدها الباحثون من أبرز الأدوات التي وضعت أسس سياسات التدريب وبناء القدرات في القطاع العام، كما توالى العملية التنظيمية في ماليزيا، حيث أنشئت (المؤسسة الوطنية للإدارة العامة) في عام 1972م، كما أنشئت وحدة التخطيط والتطوير الإداري في العام 1977م، وفي العام 1981م جرى إطلاق سياسة ماليزيا الموحدة، وفي عام 1991م جرى إطلاق مجلس الأعمال الماليزي الذي يعد الركن الأساسي ونقطة الانطلاق لحركة الإصلاح خلال التسعينيات، وتجدر الإشارة إلى أنه وتزامناً مع انطلاق المجلس وضعت رؤية ماليزيا 2020 التي هدفت إلى وضع سياسات وبرامج وخطط تضع ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة تنموياً بحلول العام 2020.³

¹ - طواهرية، "التجربة التنموية الماليزية"، 1462

² - طواهرية، "التجربة التنموية الماليزية"، 1463

³ - المركز التأسيسي للدراسات والبحوث، اطلع عليه يوم 02 ماي 2026

<https://csr-yemen.com/articles/MalaysiaStudy>

2-الإصلاح الإداري في مجال الجودة في القطاع العام :

عن طريق مسار ماليزيا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن خلال إدخال الإصلاحات الإدارية منذ عام 1966 تم في عام 1993 إطلاق برنامج (الجودة في القطاع العام) الذي يهدف إلى تقديم خدمات حكومية مبنية على الجودة، وحيث يستطيع العميل تقييم الخدمة، ومن ثمَّ يأخذ هذا التقييم حيزاً أساسياً في عملية تقييم الهيئة العامة من قبل الحكومة، وترافق هذا البرنامج مع اعتماد تطوير أنظمة الجودة وإدخال معايير قياس الجودة (ISO9000) إلى المؤسسات الحكومية؛ بهدف تقديم خدمة أفضل للمستفيدين.

كما ركزت الحكومة الماليزية على العمل بمبادئ الجودة ومفاهيمها التي تهتم بتحسين العمل والإنتاج من سلع وخدمات بجودة ودقة عالية بدون أي تأخير في التسليم، مع الاهتمام بنشر ثقافة الوقاية من الأخطاء قبل حدوثها، والعمل بروح الفريق الواحد مع اختصار الإجراءات الإدارية، وعدم جعل المعاملة تمر بإجراءات وموظفين كثر، وهذا من شأنه تسريع الإنجاز وعدم التأخير وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل والانتفاع المادي والمعنوي من طرف بعض الموظفين غير المنضبطين.¹

3 - الإصلاح في مجال التعليم :

لقد اهتمت ماليزيا بتطوير قطاع التعليم منذ السبعينيات إلى يومنا هذا؛ لتجعل من مخرجاتها البشرية ذات خبرة والكفاءة؛ كي تسدَّ احتياجاتها في مسيرتها التنموية، بالإضافة إلى زيادة مستوى مواطنيها التعليمي، والدليل في ذلك هو وجود أكثر من 80 جامعة ماليزية حكومية وخاصة، تصنّف أكثرها في مراتب عالية عالمياً، المنهج الذي اتبعته الحكومات الماليزية المتعاقبة في قطاع التعليم الذي يهدف إلى التنمية البشرية في البلاد أظهر مشاريع عديدة في القطاع، وقد نفذته الحكومات دون توقف وتراجع للوصول إلى الغاية المستهدفة،² فركز رئيس الوزراء السابق لماليزيا محمد مهاتير على تعلم الإنجليزية ليكون الماليزيون قادرين على المنافسة في عصر العولمة. كما أنه لا يؤمن بقيمة المساواة بين البشر، لأن التفاوت أمر طبيعي، فضلاً عن أن اقتسام الثروة بالتساوي يؤدي إلى إفقار الجميع وأما عن رؤيته في التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، فقد بدأ سياسته في إذابة الحواجز العرقية من خلال

¹ - المركز التأسيسي للدراسات والبحوث

² - المركز التأسيسي للدراسات والبحوث

المدارس القومية التي تضم طلاب الملايا جنبا إلى جنب مع نظرائهم الصينيين والهنود وتحفيز شعب المالايا على تعلم الطبيعية والتكنولوجيا.¹

ولعل أبرز تلك المشاريع التعليمية: مشروع المدارس الذكية: الهدف من هذا المشروع هو إعادة تأهيل المدارس الحكومية؛ كي تكون مدارس ذكية تتوافق مع التطورات الحديثة في النظم التعليمية في العالم، بدأ الابتكار في قطاع التعليم، أي: مشروع المدارس الذكية في عام 1996م، وهدف تلك المدارس هو أن تتوفر فيها موارد دراسية تساعد الطلبة على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية، وكذلك كان يدمج مع المشروع استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات في المدارس.²

2- الفساد في ماليزيا وسبل مكافحته:

في الحالة الماليزية نجد الفساد سواء منه السياسي أو الاقتصادي له منافذ عدة، مكنته من الاستمرار والتطور، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفساد السياسي يعد المدخل الأساس للفساد الاقتصادي، بمعنى أن الأخير يتغذى ويتقوى بالأول، وسيتبين ذلك من خلال المداخل التالية للفساد بماليزيا:

أ- **السياسات الاقتصادية الجديدة:** جعلت من التمييز الاقتصادي لصالح السكان الأصليين كان بهدف تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القائمة بين الصينيين وبين الملايو، إلا أنها أقامت في ماليزيا اقتصاديين متوازيين اقتصاد ليبرالي حر تتنافس فيه المقاولات الوطنية والدولية، مواز للإقتصاد الريعي تنتشر فيه شبكات الفساد هذا الاقتصاد الموازي تتحكم فيه الحكومة، ويقوم أساسا على الهبات والدعم الموجه للأفراد والهيئات، وغالبا ما يستخدم كوسيلة من الحكومة لشراء دعم وولاء رجال الأعمال الملايو.³

ب- **اختلال الحملة الانتخابية:** ومن هذه الإختلالات أن قوانين الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية في ماليزيا ضعيفة وغير فعالة، وغير صارمة بشكل كاف لتحديد الممارسات الفاسدة، فهذه القوانين لا توجب إعلان الأصول والممتلكات الخاصة بمسؤولي الحزب والنواب، ولا تضيع أي قيود على التبرعات أو النفقات خارج فترة الحملة الانتخابية.⁴

ج- **سلطة المال الانتخابي:** وهنا لابد من التذكير بأن المادة 19 من قانون الانتخابات تقيد المرشحين فيما يتعلق بالإنفاق خلال الحملة الانتخابية، فقد تم تحديد 200.000 رينغت (56000 دولار) كحد أقصى لهذا الإنفاق، إلا أن الرقم المحدد يتم تجاوزه بشكل كبير من مجموع المرشحين، ولأن قدرة الأحزاب

¹ - جودت قبحا ، "دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا"، 35

² - المركز التأسيسي للدراسات والبحوث

³ - المحبوب لال، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا : الواقع وأفاق الإصلاح"، مجلة قضايا آسيوية، المركز

الديمقراطي العربي ، العدد 11 ، (2022) : 47 [/https://democraticac.de](https://democraticac.de)

⁴ - لال، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا"، 47

المشكلة للحكومة على الوصول إلى المال واستثماره انتخابيا أكبر من قدرة أحزاب المعارضة. فإن التحالف الحاكم لم يتفاعل بالشكل اللازم مع انتقادات المنافسين والمراقبين بخصوص المال. الانتخابي إذن للفساد السياسي في ماليزيا مداخل عدة تتركز في ثلاثة أبعاد أولها وجود سياسات اقتصادية توفر مخصصات و امتيازات للساكنة الأصلية، حيث تنتشر في هذه المخصصات شبهات الفساد، وجود فساد انتخابي سواء عبر القوانين الانتخابية أو خلال الحملات الانتخابية أو التمويل الانتخابي.¹

نجحت ماليزيا في تشخيص علل الفساد وأعطابه، لكنها لم تتجح بالكفاءة نفسها في مواجهته ومحاربتة، ويتبين هذا الأمر من خلال قول *محمد مهاتير : "الفساد موجود في كل مكان، لا توجد أمة أو دولة خالية منه، والقضاء عليه بنسبة مائة في المائة أمر مستحيل، إلا أنه يمكن التقليل من أثاره بشرط ألا يكون قد وصل إلى مرحلتين حرجيتين المرحلة الحرجة الأولى عندما يظل الفساد سرا بينما تكون ضوابط الاتصال قد تكونت وامتدت بين المسؤولين الصغار والكبار في هذه المرحلة سوف يقبل الموظف الصغير الرشوة، ويذهب لاقتسامها مع الكبير أو العكس، وعندما يحدث ذلك سوف يحمي كل منهم الآخر صغيرا أو كبيرا. وقد يشمل أعلى المستويات بمن فيهم وزراء وسياسيين وربما القضاة والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وعواقب هذه المرحلة من الفساد واضحة، المرحلة الحرجة الثانية من الفساد هي عندما يصبح علنيا ومقبولا كمسلك عام من قبل المجتمع أحيانا يعتبر الراتب غير الكافي سببا لتقديم الرشوة ولو كان ذلك صحيحا، لما قبل كبار الموظفين والوزراء الرشوة والواقع أن أصحاب الرواتب العالية، أيا كان علوها، يطلبون رشاوى أكبر، فالجشع الإنساني ليس له حدود".²

ولقد تحدث مهاتير عن علاج إشكالية الفساد، فالفساد يمارسه المجتمع نفسه، والعلاج هو تخليص المجتمع من الفساد وليس رفض ما قد يعتبر رمزا للفساد أي ثروة المرشح أو الحزب والقضاء على الفساد وآثاره، ينبغي على أفراد المجتمع أن يتجنبوا كل صوره وهكذا يرى مهاتير أن المؤسسات المكلفة بعلاج الفساد يمكن أن يطالها في نفسها عملية الفساد.

وبالنسبة لمهاتير فإن إشكالية الفساد بماليزيا وآليات علاجه، يمكن تسجل ملاحظتين أساسيتين وهما :³

الملاحظة الأولى: أن الحزم الواضح الذي يتحدث به مهاتير عن دور الدولة والنظام والمؤسسات في مختلف القضايا الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لا يكون بالقوة ذاتها حين يتحدث عن إشكالية الفساد بالبلاد.

والملاحظة الثانية: أن دور المجتمع بالصيغة التي يقدمها مهاتير في مجابهة الفساد دور ذاتي وجزئي، لارتباطه بتحسين الفرد لنفسه من الفساد، دون أن يتعداه إلى محاربته على مستوى البنية العامة للمجتمع

¹- لال، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا"، 47

²- لال، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا"، 48

³- لال، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا"، 48

أو الدولة، وإرادة الانتقال في محاربة الفساد من المستوى الذاتي إلى المستوى العام بشكل جماعي أو منظم أو مؤسساتي تعترضه مواقع حقيقية، في القاعدة وفي الشكل. فأما المانع الأساس من جهة القاعدة والمبدأ، فيتجسد في تضيق الدولة على الفعل المدني، ومحاصرة مجال تأثيره في الحياة السياسية والعامية. وأما المانع من جهة الشكل والأهداف فيتعلق بالمانع الذي يطل الأشكال المجتمعية الممكنة لمحاربة الفساد، بما فيها المظاهرات والوقفات الاحتجاجية والندوات والجماهيرية.

المطلب الثاني: مسار التنمية في ماليزيا

1- البعد التنموي الاقتصادي: لقد بدأ الفكر التنموي في ماليزيا في السبعينات، وكان الدافع تأثير اقتصاديات الدول الآسيوية وقتها، ومن هذه الدول كوريا الجنوبية وجمهورية الصين وتايوان وآخرهم جمهورية سنغافورة، وتلك الدول كانت تعتمد على التعدين والزراعة بنسبة كبيرة، ولكنها سرعان ما حولت اقتصادها إلى اقتصادا مصنعا، وأصبحت من رواد الصناعة في المنطقة، إلى أن صارت ذات اسم ومكانة في مجال الصناعات الكبيرة. وأصبح القطاع الصناعي من القطاعات التي قفزت قفزة خلال فترة وجيزة،¹

انطلقت التنمية الاقتصادية في محاولة التلبية الحاجات الأساسية للمجتمع الماليزي، والبلوغ من خلالها إلى مرحلة الرفاه وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات فاعليتها بعد أن بدأت ماليزيا تجني ثمار إيجابية جعلت من تجربتها التنموية ناجحة كانت بداياتها مرحلة التصنيع التي حولت النظام الاقتصادي الماليزي إلى نظام رأسمالي، هذه الاستراتيجيات مرت بالمراحل التالية² :

المرحلة الأولى 1970 - 1990 : وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية الصناعات التصديرية؛ عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدل البطالة، تحسن توزيع الدخل وبلغ معدل النمو 8 بالمائة سنويا .

المرحلة الثالثة 1990-2010 : وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية التصنيع الثقيل والصناعات المتحدة على الموارد الماليزية، " فقد اعتقدت ماليزيا في مطلع الثمانينيات إلى الآن على التصنيع الثقيل والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية المتاحة وتصنيع سيارة "بريتون"، والتوسع في

¹ - حسام الدين إبراهيم محمد، وآخر، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجا"، Journal of Islamic and Humanities Studies، العدد 02، (2021) 192:

<https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file>

² - محمد زتوني، "التجربة التنموية الماليزية"، مجلة الرائد في الدراسات السياسات، المجلد 01 العدد 02، (2020): 59-60 <https://asjp.cerist.dz/en/article>

الصناعات الإسمنكية والتركيز على صناعة الالكترونيات والصلب والنسيج، إذ تساهم في بثلي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40 بالمائة من العمالة

المرحلة الرابعة -1991- 2020: وتميزت هذه المرحلة باعتماد ماليزيا على إستراتيجية الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة " اعتقدت ماليزيا على الصناعات من الغمط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية والمهارة الفنية وذو القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وشهدت هذه المرحلة استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود 15 ألف مشروع وحجم الاستثمارات 800 مليار رنجيت ماليزي وكانت نسبة المشاريع الأجنبية 54 بالمائة والمشاريع المحلية 46 بالمائة.¹

على سبيل المثال كانت ماليزيا لا تصدر إلا المطاط والقصدير إلى أن اتجهت إلى الصناعة الثقيلة، ونجحوا في إنتاج أول سيارة محلية الصنع (PROTON SAGA) في عام 1983م، وتلت هذه التجربة الأولى الناجحة سيارات أخرى أيضا، وصارت من الدول التي تصنع سياراتها بل بدأت تصدرها، وفي هذا الصدد يقابلنا مثال آخر وهو شركة بتروناس (PETRONAS) "للنفط الشركة حققت أكثر من 21 مليار دولار accedera أمريكي من عوائد في عام 2003م مع أنها أسست في عام 1974م وبدأت عملها بالفعل في أواخر السبعينات ، إضافة إلى ذلك قامت بتسهيلات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي للبلاد، وقد استطاعت ماليزيا أن تحقق معدلات كبيرة حيث إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 2000 دولار أمريكي في عام 1985م إلى 11000 دولار أمريكي في عام 2019م، فاقتصاد ماليزيا شهد هذا التطور في فترة تعتبر قصيرة دون أن يتأثر من الأزمات التي حدثت في العالم بشكل كبير من أهم أسباب ذلك أسعار الفوائد المنخفضة، وقد وصلت نسبة قطاع الصناعة في ماليزيا إلى 42، 37% في عام 2019م.²

1- البعد التنموي الاجتماعي:

- محاربة الفقر والعدالة في التوزيع: كان أغلب سكان القرى يمتنون الفلاحة ويعانون من مستوى دخل منخفض، ما دفع بالحكومة إلى ضرورة توفير أساسيات العيش الرغيد، والعمل على تطوير القطاع

¹ - زتوني ، "التجربة التنموية الماليزية"، 60

² - إبراهيم محمد ، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة"، 193

الزراعي على المدى الطويل لتأمين شريحة واسعة من الفلاحين عبر استراتيجيات أدت إلى تخفيض نسبة الفقر من 49.3% عام 1970 إلى 29.2% عام 1980، ثم إلى 17.1% عام 1990 ومنه إلى 7.5% عام 1999. دون إهمال سكان المدن والعمل على إلغاء التمايز في مستوى التعليم بين الفئات الهشة والفقيرة، وكذلك الانتثبات، ودعوة الجميع للمشاركة بقوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التعليم: أطلقت الحكومة مخطط التعليم الماليزي في عام 2013 لتحديد مسار إصلاح التعليم على مدى العقد القادم والاستجابة للعديد من التحديات التي يواجهها النظام.¹

يحدد المخطط عددًا من الأهداف، بما في ذلك الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع الأطفال من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدرسة الثانوية بحلول عام 2020. تحسين درجات الطلاب في التقييمات الدولية، تقليص الفجوات الحالية بين المناطق الحضرية والريفية والاجتماعية والاقتصادية والفجوات بين الجنسين بمقدار النصف بحلول عام 2020.²

البعد التنموي البيئي، السياسة القومية الماليزية بينما كانت تخطط في شتى مجالات من أجل مستقبل البلد سعت إلى توفير الاحتياجات اللازمة لحياة مواطنيها عبر احترام البيئة وضمانها، كما تسعى إلى خلق مجموعة أي بيئة مناسبة كي تضمن حياة كريمة للمواطنين، وتركز على نقاط عدّة في عملية الخطة هذه كالتالي:³

- إيجاد بيئة مناسبة وآمنة للجيل الحالي والأجيال القادمة
- تركيز على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد من خلال اشتراك الجميع
- اهتمام بتوفير أسلوب حياة مستدام.
- الاستفادة والاستغلال الصحيح للموارد الطبيعية الموجودة على أن يتم الحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.

وبالرغم من اهتمام ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة بمظاهرها الاقتصادية والاجتماعية مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، إلى أن اهتماماتها التنموية كانت متماشية مع المبادئ

¹- سمير لطرش، "نموذج ماليزيا في التنمية"، مجلة المعيار، المجلد: 26، العدد: 04، (2022)، 620

<https://ojs.univ-emir-constantine.edu.dz/index.php/Mieyar/article/view>

² - لطرش، "نموذج ماليزيا في التنمية"، 620

³ - إبراهيم محمد، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة"، 195-196

الإسلامية التي كانت تتمحور حول جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته. فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.¹

المبحث الثالث : آليات الوقاية ودورها للحد من ظاهرة الفساد في ماليزيا

تتميز ماليزيا بتبني مجموعة من الآليات الوقائية للحد من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، وتبذل جهودا متواصلة للوقاية من الفساد عبر الجمع بين الإصلاح القانوني والرقابة المؤسسية والتوعية المجتمعية. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول يتحدث عن قوانين وهيئات مكافحة الفساد في ماليزيا، وترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد.

المطلب الأول: قوانين وهيئات مكافحة الفساد في ماليزيا

1- يعود أصل أول تشريع لمكافحة الفساد في ماليزيا لسنة 1961 حيث تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وفي سنة 1967 ثم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد (ACA)، بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961 وكانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد:²

- التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون.
 - اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية.
 - التحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية.
- وفي سنة 1993 دخل قانون الموظفين العموميين و موظفي الخدمة المدنية حيز التنفيذ تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء في سنة 1994.

وقد واجه عمل الهيئة مجموعة من الانتقادات أهمها : عدم ضمان إستقلالية الهيئة و إستمرارية تبعيتها لأحد الأجهزة الحكومية مما يثير مسألة تضارب المصالح، وأيضا إفتقار الهيئة للموارد البشرية المطلوبة لتعقب قضايا الفساد الذي تورط فيه بعض الشخصيات المعروفة كبار الساسة وذلك لقربها من الحزب الحاكم أو قضايا الفساد التي تتورط فيه بعض الأفراد العاملين في قطاع الشرطة أخذا في الإعتبار

¹ - بوسلمة حكيمة ، "حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا نموذجا"-

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، (2018) : 60 <https://asjp.cerist.dz/en/article>

² - بن الطيب علي ، وآخر ، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة"،

مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد : 03 ، (2018) : 318

file:///C:/Users/Hamza/Downloads

أن العديد من العاملين في هذه الهيئة هم من رجال الصف الثاني من جهاز الشرطة وذلك بدوره يمثل تضارباً للمصلحة. حيث لا يستطيع هؤلاء توجيه الاتهام إلى من هم في الصف الأول في جهاز الشرطة لأنهم من يتخذوا قرارات الترقية الخاص بهم حال رجوعهم إلى جهاز الشرطة مرة أخرى، و بالتالي عدم قدرة الهيئة على تحريك الإدعاء ضد هذه الشخصيات والإقتصار علي التحقيق في بعض قضايا الفساد المحدودة.¹

وفي سنة 1997 الغي قانون مكافحة الفساد الصادر سنة 1961. و أقر البرلمان الماليزي قانون لمكافحة الفساد The Anti-Corruption Law وذلك ممن أجل تعزيز آليات ووسائل مكافحة الفساد ونشر ثقافة منعه وتجنيب الرأي العام ضده، كما تم إصدار قانون لمنع غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية في عام 2001.

وقد صادقت ماليزيا في 24 سبتمبر من سنة 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد تأكيذا على نيتها في مكافحة جميع أشكال الفساد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، كما تم إصدار قوانين أخرى خاصة بتشجيع التبليغ عن حالات الفساد، ومحاربة الفساد في مجال المشتريات الحكومية، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وضمان استقلال القضاء. وأصبحت طرف في العديد من الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والجرائم المتعلقة به في إطار التعاون الدولي.²

وتمثلت أبرز سياسات ماليزيا المتعلقة بمكافحة الفساد في قوانين البلاد وقواعده ولوائحه الجنائية والمدنية والإدارية التي تحمي النظام العام وترسي أسس النزاهة والشفافية والمساءلة في الحكومة والقطاع الخاص، وتدرج تلك السياسات في أجندة سياساته المتنوعة، مثل تعميمات الأجهزة الحكومية، والمبادئ التوجيهية والرسائل الحكومية والوثائق ذات الصلة، فضلا عن خطة تنمية البلد. وأيضاً ماليزيا وضعت خطة نزاهة وطنية تجمع ما بين كل تلك المبادرات المعنية بمكافحة الفساد، ويقود تلك الخطة معهد النزاهة الماليزي بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في الحكومة والقطاع الخاص.³

¹ - محمد محمود ،الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد " دراسة حالة ماليزيا "،مجلة السياسة والاقتصاد، سنة (2020): 28-29 <https://www.bing.com/search>

² - الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فريق استعراض التنفيذ الدورة الثامنة المستأنفة، نوفمبر 2017، 3

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries2>

³ - الأمم المتحدة الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 3

ولقد وضعت الحكومة والبرلمان الماليزي الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد ولقد انشئت لجنة مكافحة الفساد الماليزية (The Malaysian Anti-Corruption Commission (MAAC - لسنة 2009: وتتولى هيئة مكافحة الفساد الماليزية عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد بشكل مستقل دون تبعية لرئيس مجلس الوزراء وقد شمل مجموعة من التدابير والآليات لمكافحة الفساد وهي:

المؤسسة الرئيسية المكلفة بمنع الفساد في ماليزيا. وهي مخولة، بتوعية السلطات العامة والموظفين العموميين والجمهور بشأن الفساد، وتعزيز الدعم العام للمبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد.¹

وهناك ضمانات قانونية تكفل استقلالية تلك اللجنة، تتكون الهيئة من جهاز تنفيذي يديره كبير المفوضين، وتتولى الإشراف على أعمالها خمس لجان مستقلة تقدم تقارير سنوية إلى البرلمان وهي: ²

1- الهيئة الاستشارية لمكافحة الفساد

2- الهيئة الخاصة حول الفساد

3- لجنة الشكاوي

4- لجنة مراجعة العمليات

5- اللجنة الاستشارية للوقاية من الفساد

وتتولى مهمة رصد وتقييم تدابير مكافحة الفساد، كما تنفذ تلك المهمة من خلال الأوامر الإدارية التي يصدرها رئيس الوزراء. ومن أبرز الآليات التي وضعتها هيئة مكافحة الفساد: ³

أ - في مجال التبليغ عن المخالفات: قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية وقانون مكافحة غسل الأموال يوفران إطارا قانونيا لحماية المبلغين عن المخالفات بما فيها شبهات الفساد في ماليزيا. وذلك في الفقرة 65 من قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009 تحظر الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى كشف هوية المخبر أو المبلغ. في أبريل 2010 أجازت الحكومة الماليزية القانون الجديد لحماية المبلغين كما دخل القانون حيز التنفيذ في ديسمبر سنة 2010. ووفقا لمقال لسنة 2010 لصحيفة ستار أحد عيوب مشروع القانون هو أنه يعطي الحماية فقط للمخبرين الذين يقدمون معلومات سرية للحكومة، ويتم سحب الحماية فورا في حال كشف المعلومات لطرف ثالث، وأوضح نائب الوزير

¹ - الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 4

² - محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، (دار الشروق

للنشر والتوزيع ، 2014)، 230

³ - الأمم المتحدة، 4

أن السبب الكامن وراء الحفاظ على سرية المعلومات يكمن في حماية المتهم إذا ثبت أن التقرير كاذب، وتجنب التأثير سلباً على التحقيق. تقدم هيئة مكافحة الفساد الماليزية آلية للمبلغين على الانترنت خاصة بالفساد مع المبادئ التوجيهية تستطيع الشركات والأفراد أن يبلغوا من خلاله عن الفساد. وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2012، أعلنت لجنة مكافحة الفساد الماليزية بأنه تم وقاية 75 مبلغ عن الفساد أغلبهم رجال شرطة في سنة 2012 كما تم حماية 17 شاهداً في قضايا فساد¹.

ب - مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين: اتخذت ماليزيا تدابير وإجراءات شاملة تنظم التعيين والتوظيف والاستبقاء والترقية والتقاعد فيما يخص موظفي الخدمة المدنية، ولا سيما في قانون لجنة الخدمات الحكومية وما يتصل بذلك من لوائح وأوامر وتعميمات وتعليمات حكومية. وهناك تدابير إضافية بشأن اختيار المرشحين لشغل مناصب عمومية تعتبر عرضة للفساد، حيث تطبق تلك التدابير على فئات معينة من المسؤولين، مثل العاملين في الشرطة الملكية الماليزية ولجنة مكافحة الفساد الماليزية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. وقد اعتمدت عدة مدونات قواعد سلوك بشأن الكيانات العامة. تشمل المدونة الرئيسية المتعلقة بجميع الموظفين الحكوميين (الموظفين العموميين) للسلوك والانضباط لائحة عام 1993 للسلوك والانضباط ومدونة منفصلة تنطبق على الهيئات القانونية. وهناك أيضاً مدونات قواعد سلوك اعتمدتها الوزارات والوكالات، فضلاً عن البرلمانين (أعضاء البرلمان) والسلطة القضائية. ويجري بانتظام تنقيح هذه المعايير وتقييمها، وقد عدلت عدة مرات. وتتولى إدارة الخدمة العمومية معالجة المسائل المتعلقة بجميع الأجهزة المدنية، بما في ذلك الإجراءات التأديبية، واستعراض اللوائح الحالية، وإجراء دراسات بشأن أداء الأجهزة المدنية².

وقد وضعت ماليزيا تدابير قانونية وإطار إداري لضبط مسألة تضارب المصالح في القطاع العام، ولا سيما في لائحة السلوك والانضباط وما يتعلق بها من تعميمات إدارية. واعتمدت لوائح بشأن الهدايا والاستضافة. وفيما يخص الموظفين العموميين المنتخبين، يتم التحقق من تضارب المصالح عند انتخابهم لشغل وظائفهم. إلا أن المرشحين غير ملزمين بالكشف عن ممتلكاتهم. وتقضي مدونة أخلاقيات أعضاء البرلمان بوجوب أن يقوم مسؤولو الحزب السياسي الحاكم بالإعلان، داخل الحزب، عن ممتلكاتهم مرة كل سنتين. ولا يوجد في ماليزيا حالياً ما ينظم تمويل الأحزاب السياسية، وإن كانت هناك عدة خطوات قد اتخذت في هذا الاتجاه. بالإضافة إلى إلزام موظفي الخدمة المدنية بارتداء شارات تحمل الاسم والمنصب لتسهيل التبليغ عن أي تجاوز³.

¹ - بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة"، 318

² - الأمم المتحدة، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 4

³ - الأمم المتحدة، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 5

خطة النزاهة و معهد النزاهة الماليزي : أهم الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة الماليزية لمحاصرة الفساد الخطة القومية لتدعيم النزاهة و اتباع منهج وقائي يقوم على منع تواجد الفساد وذلك من خلال الإستثمار الاخلاقي في أفراد المجتمع الماليزي بشكل عام وتدعيم مجموعة من القيم والأخلاق التي تعلو من قيم النزاهة والأمانة والشفافية، كما أكدت الخطة على أن الهدف ليس فقط مواجهة الفساد الذي يسبب تآكل الموارد العامة فحسب بل أن الهدف هو النهوض بالمجتمع قوام أفراده يتمتع بمنظومة قوية من القيم الأخلاقية والدينية. وقد قامت خطة النزاهة القومية على تطبيق خمس مراحل للفترة الممتدة من 2004-2008 .

وقد أعلنت المرحلة الأولى مجموعة من الأولويات جعلتها على أجندة عمل الأجهزة الحكومية التي تبنت فكر الإصلاح والتطوير المستمر نهجا لها، من أهم هذه الأولويات:¹

- العمل بفاعلية على تقليل كل ما يعد عملا فاسدا يتم من خلاله اساءة استخدام السلطة.
 - العمل على الرقي بجودة تقديم وايصال الخدمات العامة وتجنب ما قد يوصف على أنه تعقيد بيروقراطي وقد يمثل بابا من أبواب إساءة استغلال السلطة.
 - تدعيم حوكمة الشركات والعمل على بناء مجتمع أعمال تكون قوامه الأخلاق والقيم وغير منفع فقط بتحقيق الربح.
 - تدعيم وتقوية مؤسسة الأسرة.
 - تحسين جودة حياة الانسان.
- وقد عملت الحكومة الماليزية على تقسيم الخطة إلى مجموعة من البرامج وإيجاد مجموعة من أدوات و ميكانيزمات التنسيق التي تفعل من وجود مجموعة أخرى من المؤسسات المجتمعية الموجودة بالفعل والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف البرنامج. وفي سبيل ذلك حددت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات الشاملة والتي تستثمر وتدفع بمجموعة من خطط الإصلاح في مجموعة من المؤسسات ومنها:²

- مؤسسة الأسرة.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- المؤسسات المجتمعية والثقافية المؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسات السياسية.
- مؤسسات الإدارة العامة.

¹- محمود ،الدور التتموى للدولة فى مكافحة الفساد "، 31

²- محمود ،الدور التتموى للدولة فى مكافحة الفساد "، 31-32

ومن أجل تنفيذ خطة النزاهة أنشئ معهد النزاهة الماليزي سنة 2005، وقد أوكل لهذا المعهد مهمة ضمان ومتابعة عمليات التخطيط والتطبيق والتنسيق والمتابعة والتقييم المتعلقة بخطة النزاهة. كما أن المعهد أخذ على عاتقه ترسيخ ثقافة مكافحة الفساد من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية لتدعيم قيم النزاهة والشفافية في المنظمات العامة، بالإضافة إلى عقد العديد من جلسات ودوائر المناقشة التي جمعت بين المتخصصين من جانب وبعض العاملين في القطاع الخاص وذلك من أجل تعزيز ثقافة مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، كما عمل المعهد على إيجاد أدوات للتنسيق والمتابعة من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات مع المنظمات الدولية المعنية بالوقاية من الفساد.¹

مكتب الشكاوى العامة: أنشأته الحكومة لتلقي شكاوى المواطنين بخصوص أداء المنظمات العامة. وقد نظم هذا المكتب العديد من الزيارات على مستوى الدولة، كما تم تنظيم العديد من اللقاءات التي جمعت أعضاء هذه اللجنة برؤساء الهيئات الحكومية المعنية في موضوع شكاوى المواطنين. وقد ساهمت هذه الآلية بشكل كبير في تحسين مستوى الخدمات العامة، حيث أن تواجد مثل هذه الممارسة من شأنه تدعيم ثقة المواطن بالحكومة وتمد من قدرته على المساهمة في إيصال صوته للقائمين على صنع السياسات وبالتالي أن تقديم آرائهم لتقديم الخدمات أو تحسينها خاصة على مستوى بعض المناطق المحلية التي لم يكن لها القدرة على إيصال شكاواها.²

وضع مجموعة من البرامج التي تمكن الحكومة الماليزية من مواصلة جهودها لدعم التنمية والإصلاح المستدام اللذان يضمنان استمرار السعي نحو تنفيذ أهداف المخطط 2050 من جهة، و من جهة أخرى يشدد من توجه الدولة المستمر نحو القضاء على الفساد الذي أمنت ماليزيا أن وجوده من أهم المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية. ومن أهم تلك البرامج برنامج إعادة الهيكلة الحكومي Program Transformational Government والذي تبنته الحكومة عام 2010. والذي بدوره اندرج تحته مجموعة من الخطط أهمها Areas Results Key National وهي تلك الخطة التي ركزت العمل على ستة أهداف رئيسية وهي: تحسين مستويات الدخل والتقليل من معدلات الجريمة ومحاربة الفساد وتحسين عوائد العملية التعليمية والرقى بمستوى المعيشة للفئات والأسر الفقيرة وتحسين البنية التحتية والنقل في المناطق الحضرية³

- **حوكمة الشركات:** مع وضع الخطة الوطنية للنزاهة ومعهد النزاهة في ماليزيا و حددت الخطة الوطنية للنزاهة ومن بين أهداف الخطة الوطنية للنزاهة تعزيز حوكمة الشركات، معهد النزاهة الماليزي مسئول عن

¹- محمود ،" الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "، 32

²- محمود ،" الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "، 31

³- محمود ،" الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "، 36

تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة وتنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات لتشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد .

تفعيل الحوكمة الإلكترونية: توفر حكومة ماليزيا بوابات للجمهور تتيح له الحصول على معلومات عن المنظمات وعن مهام الإدارة العامة، وذلك من خلال مبادرات بوابة بيانات ماليزيا المفتوحة والمنديات المتخصصة مثل فرقة العمل الخاصة لتيسير نشاط الأعمال "بنك الأفكار". وقد اتخذت ماليزيا خطوات نحو تقديم الخدمات الإلكترونية باعتبارها وسيلة تبسيط وتحسين للإجراءات الإدارية وهي خطوات تقودها وحدة التحديث الإداري وتخطيط الإدارة في مكتب رئيس الوزراء . ويعالج مكتب الشكاوى العامة شكاوى المواطنين من الخدمات المدنية، بما في ذلك القرارات السلبية الصادرة عن المؤسسات العامة فيما يخص تقديم المعلومات ويعمل المكتب على التصدي لعدم الكفاءة الإدارية وعلى تبسيط عملية تقديم الخدمات العامة. وقد اخذت ماليزيا عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات الحكومية. وتشمل هذه التدابير استخدام جميع الوكالات الحكومية مؤشرات أداء رئيسية ذكر بعض النظراء أن تطبيق قوانين السرية الوطنية مثل قانون الأسرار الرسمية لعام 1972 يحد من إمكانية الاطلاع على المعلومات السرية الخاصة بالوكالات الحكومية ليس لدى ماليزيا أي تشريعات محددة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات. ويجري وضع خطط من أجل اعتماد قانون اتحادي بشأن حرية تداول المعلومات.¹

تضم البوابة الرسمية للحكومة الماليزية my Government على الانترنت وصلات إلى خدمات المناقصات الحكومية والخدمات الحكومية المختلفة كتوفر وصلات لتسهيل وصول رجال الأعمال المبادئ التوجيهية والنماذج الخاصة بالتسجيل والترخيص والتصاريح فضلا عن دفع الضرائب عبر الإنترنت كما ان هناك بوابة أخرى على الانترنت، ألا وهي نظام الدعم الإلكتروني الترخيص الأعمال (BLESS) وتقدم معلومات وتسهيلات للشركات لتقديم طلب للحصول على تصاريح أو تراخيص لبدء الأعمال التجارية تعمل مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة النافذة الواحدة التأسيس الأصل، وهي توفر شهادة تسجيل رقمية وفيرة من الخدمات الإلكترونية، وإعطاء الوثائق الجمركية على أساس الوقت المقدر الموصول بدلا من الوقت الفعلي للوصول في الحالات التي لا يطلب فيها التفتيش في شباط 2005، أنشأ البنك المركزي موقعا على شبكة الانترنت لتسهيل الاستجابة السريعة الجمهور والخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسائل ذات الصلة بالقطاع المالي كما أن لديه القدرة على تشجيع المخبرين للكشف عن الفساد في القطاع المالي تحتوي الصفحة الرئيسية للبنك على وصلات البوابة لمعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم معلومات مفيدة حول مناخ أعمال المؤسسات الماليزية الصغيرة والمتوسطة.²

¹ - الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 7

² - بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة"، 321

مشاركة المجتمع المدني: تشجع ماليزيا □شاركة العامة □ صنع القرارات عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الباب □فتوح والتواصل المنتظم ب□ الحكومة □اجتمع المدني ، □ا في ذلك إجراء مشاورات بشأن التشريعات المناهضة للفساد ، وفعالية لجنة مكافحة الفساد وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وإدخال □سينات على الخدمات المدنية بهدف القضاء على الفساد؛ ويستشار الجمهور فيما يخص إعداد □إيزانية¹.

رغم أن الحكومة الماليزية تشجع على اشراك المجتمع المدني في الوقاية من الفساد لكنها حدث من دوره وحرية من خلال النظام العام وقانون الشرطة وذلك بحجة الحفاظ على الأمن والنظام العام: إذ تعتبر التصاريح مطلوبة لجميع التجمعات العامة ويتأثر منح التصاريح في بعض الأحيان بالناحية السياسية ويمنح قانون الأمن الداخلي (ISA) الشرطة الحق في احتجاز أي شخص يعتبر تهديدا للأمن القومي لفترة تصل إلى شهرين، لذا تعتبر الموافقة الحكومية ضرورية من أجل تشكيل أية جمعية وبموجب القوانين الاتحادية يمكن للحكومة أن تمنع أو ترفض تسجيل أي من المنظمات غير الحكومية التي تنتقدها، علاوة على ذلك. الجماعات السياسية والمدنية المستقلة ليست مخولة بتشكيل الجمعيات أو التجمع بحرية في ماليزيا، وبالنسبة لتلك التي توجه النقد للبلد غالبا ما يتم قمعها من قبل الحكومة من خلال قوانين مثل قانون الجمعيات وقانون الأمن الداخلي، كثيرا ما تتجاهل الحكومة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني عند حدوث تضارب في المصالح وبالتالي غالبا ما تصاغ السياسات بصورة مستقلة من دون استشارة منظمات المجتمع المدني هذه. وفقا لمؤسسة فريدوم هاوس عام 2013، نظمت احتجاجات عامة ضخمة خلال عام 2007 بسبب الزيادة في فضائح الفساد على الرغم من حظر الشرطة لمثل هذه الاحتجاجات، قمعت الاحتجاجات ولكن تبين أن مجموعات المجتمع المدني لديها القدرة على تحريك الجمهور للعمل رغم التأكيدات بأن تقاليد المجتمع المدني ضعيفة في ماليزيا.²

الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة: هي الفرع الماليزي للمنظمة الدولية للشفافية، المنظمة غير الحكومية الرائدة في مكافحة الفساد في ماليزيا تشارك المنظمة في مجموعة من الأنشطة، مثل تنظيم جائزة النزاهة الوطنية وإطلاق دارة تان سري أزيان للنزاهة للماليزيين الشباب تدعو الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة المشاركة الماليزيين في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) وإصلاح الإطار القانوني لمكافحة الفساد وتيسير الوصول إلى المعلومات وأشياء أخرى كثيرة تتعاون الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مع مجموعة من المؤسسات العامة لمكافحة الفساد من بينها الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد، كان هناك مشروع يموله الاتحاد الأوروبي خاص بالحد من الفساد في مجال المشتريات العامة في الحكومة المحلية قيد التنفيذ حيث تتولى المنظمة الدولية للشفافية المسؤولية عن المشروع ساعدت الجمعية الماليزية

¹- الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 7

²- الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 7

لشفافية والنزاهة على إنتاج واحدة من النتائج، كتيبا لمكافحة الفساد في مجال المشتريات العامة في يناير سنة اولجات الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مشروعا بحثيا لإنشاء آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية بين الأحزاب السياسية أطلق على المشروع اسم مشروع كرينيس ماليزيا، وتتمثل أهدافه الرئيسية في التعرف على نقاط الضعف في تمويل الانتخابات العامة الحالية وإدخال إصلاحات من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.¹

وضعت ماليزيا بقيادة الرئيس السابق مهاتير محمد خطة خمسية 2013-2019 للسيطرة على الفساد الذي تقشى بين موظفي الحكومة. وتركز هذه الخطة على ستة مجالات مهمة في قطاعات الخدمة العامة منها المشتريات الحكومية وإنفاذ القانون وإدارة القطاع العام والقضاء والسياسة والأعمال وتلخصت في النقاط التالية :²

- وضع هيئة التدقيق الوطنية تحت اشراف البرلمان.
- تعزيز سلطة المجلس وتمكينه من إجبار الوزراء والموظفين المدنيين والمواطنين على المثول أمام لجان التحقيق لتقديم المعلومات والبيانات.
- إجراء تغييرات واسعة في عملية التعيين في المناصب الحكومية حيث يتطلب من المشرعين والوزراء وكبار المسؤولين الإعلان عن أصولهم المالية بشكل علني كما تم إدخال قوانين جديدة لتنظيم التمويل السياسي ومنع التدخل السياسي.
- وضعت الخطة قيودا في تعيين السياسيين في مناصب رؤساء أو أعضاء في المجالس القانونية والمؤسسات المملوكة للدولة والشركات الحكومية حسب مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية .
- مراجعة مدونة أخلاقيات القضاة وذلك لحظر القضاة من قبول التعيينات في الكيانات التجارية كما سيتم إنشاء محاكم لقضايا الفساد الأكثر تخصصا بحلول نهاية عام 2020 وذلك لوجود قضايا متراكمة عديدة.
- ووضعت هذه الخطة نتيجة قضية فساد التي أعترت الصندوق السيادي الماليزي، وضعت البلاد على خريطة الفساد العالمية حيث خضع الصندوق لتحقيقات بشأن غسل الأموال في ست دول على الأقل من بينها الولايات المتحدة وسويسرا.

¹- بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة"، 322

²- خطة خمسية للسيطرة على الفساد الحكومي في ماليزيا، غوغل، أطلع عليه يوم 02 جوان 2026

<https://www.aljarida.com/articles/1548750596267758800>

المطلب الثاني: ترتيب ماليزيا العالمي في مؤشرات الفساد

موقع ماليزيا في خريطة العالم للفساد: تصدر خريطة العالم للفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية، وهي تقسم دول العالم إلى عشرة فئات، وكل فئة تحمل لون خاص، فالفئة الأولى هي الدول الأقل فسادا والأكثر شفافية ومساءلة والتي تحصل على درجات تتراوح من 9 إلى 10 درجات وتحمل اللون الفاتح، والفئة الأخيرة هي فئة الدول الأكثر فسادا ورشوة، والتي تحصل على درجات تتراوح ما بين 0 إلى 0.9 وتحمل اللون الأحمر القاتم.

حيث سجلت ماليزيا 52 نقطة من 100 في مؤشر إدراك الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

متوسط مؤشر الفساد في ماليزيا كان 49.65 نقطة من سنة 1995 حتى سنة 2025، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق 53.20 نقطة في 1996 وأدنى مستوى قياسي 43 نقطة في 2011.¹

تبين خريطة العالم للفساد أن ماليزيا تعتبر من بين الدول النامية القليلة التي استطاعت ان تحقق نتائج مقبولة في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وقد صاغت العديد من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف.²

جدول 01 يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 1997 حتى سنة 2000

السنة	الترتيب
1997	32
1998	29
1999	32
2000	36

المصدر : محمد محمود ،الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد " دراسة حالة ماليزيا "،مجلة السياسة والاقتصاد، سنة 39،(2020)

¹- مؤشر الفساد في ماليزيا، غوغل، <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/corruption-index>

²- بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة"، 317

من خلال الجدول رقم 01 نجد المركز الذي كانت تشغله ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد الذي يشير إلى تدهور ترتيبها بشكل كبير بين الدول فوصلت إلى مراتب متدهورة حيث شهد العام 1997 وهو العام الذي واجهت فيه الدولة الماليزية الأزمة المالية الشهيرة حيث انتشرت القروض الرديئة أو منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد و هو ما دفع "بمهاثير" في ذلك الوقت ، لإعطاء صلاحيات اكبر للمصرف المركزي المالي للرقابة على أعمال المصارف و وضع قواعد جديدة للانتماء، كما أنه شهد إصدار قانون مكافحة الفساد الماليزي الذي سبقت وأن اشرنا اليه في دراستنا، والذي تسبب في مزيد من تقدم ترتيب الدولة في المؤشر ولكن لم يكن هذا التقدم بشكل واضح، وهو ما يعكس الوضع المتدهور للدولة وانتشار الفساد بها بالشكل الذي جعله ينعكس على نتائج المؤشر.¹

جدول 02 يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 2001 حتى سنة 2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الدول	91	102	133	146	159	163	180	180	180	178	183	176
الترتيب بين الدول	36	33	38	39	39	44	44	51	57	56	60	56
الدرجة	50	49	52	50	51	50	51	51	45	44	43	49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على International Transparency/

Corruption perception index | Malaysia

من خلال الجدول 02 ففي الفترة من 2003 - 2008 انتمت إلى الفئة الخامسة الملونة باللون البرتقالي الفاتح والتي تسجل درجات فوق المتوسط من 5.0/5.9 من أصل 10 نقاط، ثم تراجعت درجاتها بعد هذه الفترة.²

حيث حصلت على 5.2 درجة سنة 2003، وهي تعتبر أحسن نتيجة حصلت عليها في مجال مكافحة الفساد، واحتلت مراتب تراوحت بين 38 من بين 133 دولة سنة 2003 و 51 من بين 180 دولة سنة 2008، وتعتبر هذه النتائج جيدة ومشجعة وتعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحوكمة الشركات بشتى أنواعه.

¹- محمود ،"الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "39

²- بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة 317

لكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2012 عرفت تراجع نسبي في ترتيبها ضمن هذا المؤشر حيث تراجعت من 4.5 إلى 4.3 وبذلك احتلت المرتبة 56 سنة 2009 من أصل 180 دولة، والمرتبة 60 سنة 2011 من بين 183 دولة، وفي 2012 سجلت 49 من أصل 100 نقطة وحصلت على المرتبة 54 من بين 174 دولة ، وانتمت الى الفئة الملونة باللون البرتقالي الداكن والتي تنتمي إليها الدول التي تسجل درجات متوسطة في الشفافية ، ويرجع ذلك إلى بعض الممارسات التي عرفت ماليزيا في السنوات الأخيرة تورط بعض السياسيين والموظفين العموميين في فضائح الفساد.¹

جدول 03 يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 2013 حتى سنة 2025

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الدول	177	176	168	176	180	180	180	180	180	180	180	180	182
الترتيب بين الدول	53	52	54	56	63	62	53	57	62	62	58	57	54
النقطة	50	52	50	49	47	47	53	51	48	47	50	50	52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على International Transparency/ Corruption perception index | Malaysia

ومن خلال الجدول رقم 02 نرى أن السنوات المتتالية 2014 و 2015 و 2016 عادت إلى اللون البرتقالي الفاتح وهذا راجع إلى تنمية قدرات الجهات المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

وفي سنة 2018 حصلت ماليزيا على 47 درجة واحتلت المرتبة 53 نت بين 180 اين عرفت تراجعا في درجتها وفي هذه الفترة عرفت عودة مهاتير محمد للحكم في ماليزيا سنة 2018 كان عازما على اصلاح أخطاء الحكومة السابقة "نجيب عبد الرزاق" واستطاع محاربة العديد من مظاهر الفساد في ماليزيا، وخلال هذه الفترة قام بفتح أكثر الملفات والقضايا فسادا ، وهو الصندوق السيادي الماليزي الذي تقدر حجم الأموال المنهوبة منه بأكثر من 4.5 مليارات دولار، كما بدأ التحقيق مباشرة مع نجيب عبد الرزاق رئيس الوزراء السابق وزوجته وبعض أقاربه بتهم الفساد والتربح وتلقي رشاوى خارجية بلغ قيمتها

¹ - بن الطيب، "قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة 317

حوالي 681 مليون دولار. وفي السنة المالية 2019 عرفت تحسنا في مؤشر مدركات الفساد حيث تحسنت على 53 درجة.¹

وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ارتفعت درجة ماليزيا 52مقارنة بسنة 2024 التي تحسنت على درجة 50 واحتلت المرتبة الثالثة بين دول جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة وبروناي، ومن بين العوامل التي ساعدت ماليزيا في تحسن ترتيبها يشير إلى أن جهود مكافحة الفساد والاجراءات التنفيذية والالتزامات المتعلقة بالحوكمة وهذا ينظر اليه كخطوة الى الامام وليس كنقطة تحول نهائية.²

ومن بين العوامل التي ساهمت في تحسن النتيجة ادخال قانون المسؤولية المالية لسنة 2023 وتعديل قانون المدقق العام لسنة 1957 لتوسيع صلاحيات مدقق الحسابات العام على الشركات المرتبطة بالحكومة، واستمرار انفاذ القانون ضد كبار المسؤولين العموميين والنخب السياسية وتشريع قوانين جديدة كمشروع قانون المشتريات الحكومية وتعديلات على قانون حماية المبلغين لسنة 2025.³ وحسب ماجاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية وما قال رئيس الوزراء الماليزي الحالي داتوك سيري أنور إبراهيم أن تصبح ماليزيا من بين افضل 25 دولة في مؤشر مدركات الفساد بحلول عام 2033.

¹- محمود، " الدور التنموي للدولة فى مكافحة الفساد " ،36

² Malaysia's Corruption Perceptions Index ranking improves, score rises to 52 10 Feb 2026 [Malaysia's Corruption Perceptions Index ranking improves, score rises to 52 | The Star](#)

³ - Malaysia's Corruption Perceptions Index ranking improves, google

خلاصة الفصل:

الدرس الأكبر المستفاد من التجربة الماليزية هو الحفاظ على السلم والوحدة في ظل تعدد الأعراق واختلاف الديانات، فقد وعى الماليزيون للأحداث الدامية التي شهدتها ماليزيا في عام 1969 بين المواطنين الذين ينتمون للملايو والمواطنين من أصول صينية، والماليزيون منذ ذلك التاريخ وحتى الآن يعملون جاهدين من أجل تعزيز قيم المواطنة والشراكة والمحافظة على الوحدة الوطنية وعلى ماليزيا الموحدة، والشعار الذي يرفعه الجميع في ماليزيا اليوم هو الحفاظ على الوحدة والتنوع.

و النهوض الماليزي بدأ بتشخيص صادم لعلل الفرد والمجتمع الماليزي ونقد للنخبة الحاكمة من قبل الطبيب والسياسي المحنك والمفكر مهاتير محمد وكان الهدف من ذلك هو إحداث التغيير المرجو في المجتمع الماليزي.

وتجربة ماليزيا في مكافحة الفساد تركز على إشراك الجمهور من خلال ووضع اطار عملي مستدام تدعمه إرادة سياسية قوية والتزام من القادة حيث تم وضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة تقوم على الأسس التالية: التعليم التوعية الوقاية و الحوكمة كشف ومعاينة المتورطين في اشكال الفساد، لكن تحتاج بذل جهود اكبر لتصبح أكثر فعالية .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الفساد وآليات الوقاية منه وبناء على التجربة الماليزية يمكن استخلاص مجموعة من النتائج ومقترحات وآفاق الدراسة التي يمكن ان تستفيد منها الدول النامية للوقاية من الفساد و تحقيق التنمية المستدامة.

أولا نتائج الدراسة :

- استمرار التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاستجابة لتطلعات المواطنين ، يتم من خلال مكافحة الفساد في كافة المجالات، ولتحقيق هذه الاهداف لا بد أن يتسم عمل الدولة بالشفافية وأن يخضع القائمون على إدارتها للمساءلة وأن تتصف الدولة بالحكم الرشيد وهذه هي الشروط الاساسية لتحقيق التنمية والديمقراطية وفي ظل غياب هذه المفاهيم ينتشر الفساد ويستحيل مكافحته.
- أن النجاح الفعال في مكافحة الفساد لا يعتمد فقط على قوة القوانين، بل يتطلب أيضا قيادة قوية وتطوير ثقافة شاملة.
- إذ تعتبر مكافحة الفساد من القضايا الحيوية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة. فكلما كانت القيادة قوية وملزمة، زادت فرص تحقيق الإصلاحات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال الاقتصادية وبالمقابل فإن الفساد يعيق التنمية المستدامة ويؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية.
- إن بناء منظومة فعالة للوقاية من الفساد بكل أنواعه يتطلب إرادة جماعية تضع الإنسان في مركز العملية، وتؤمن بأن التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحققا في بيئة يسودها الفساد. ومن هنا، فإن كل اتفاقية أو تشريع دولي في هذا المجال ليس مجرد وثيقة قانونية، بل هو إعلان أخلاقي عن التزام العالم بمستقبل أكثر نزاهة وعدالة .
- إذا كانت هناك إرادة سياسية واضحة وصارمة، حتى في غياب نظام قوي، ستحدث الإصلاحات والتقدم نحو حوكمة أكثر كفاءة وشفافية. ولجنة مكافحة الفساد الماليزية تتبنى نهجا ثلاثي الأبعاد يشمل تعزيز التنفيذ الفعال، والوقاية الشاملة، والإدارة الفعالة.
- ومن أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية لمكافحة الفساد:
- إن العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات إستمرارها. الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلافات حقيقية في

مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة تجاوز الصراع بين التعدد العرقي، وعلاج هذه الاختلالات يكون بشكل سلس وهادئ وتدرجي. كل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي. وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية واعدة سواء في الجانب التنموي ومن جانب الوقاية من الفساد.

- وكان جوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية. والفكرة مبنية على أساس زيادة نصيب جميع الفئات، وإن كان بدرجات متفاوتة، وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم.

- ضرورة الأخذ بمبدأ التكامل بين دور الدولة ونظام السوق على أن تكون الدولة في تدخلها أكثر مراعاة للبعد الاجتماعي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية.

- الاهتمام بمنظومة التعليم في مختلف المراحل، على اعتبار أن الإنسان هو جوهر التنمية، مما يمكنه من تحقيق التنمية.

- ضرورة وجود حلول شاملة لمواجهة الفساد، حيث تتطلب هذه الحلول تعاوننا بين مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع العام والخاص. هذا التعاون يمكن أن يسهم في خلق بيئة أكثر شفافية ونزاهة.

- وتقدم التجربة الماليزية نموذجا جدير بالدراسة خاصة للدول النامية، حيث يمثل النموذج الماليزي في التنمية بشكل عام ومحاربة الفساد والتطوير الإداري بشكل خاص نموذجا خاصا قام على تفعيل منظومة القيم الروحية والأخلاقية والدينية التي يتمتع بها المجتمع، وجعلها منطلقا لتدعيم بناء الدولة والمجتمع أولا كوحدات متكاملة ومتجانسة رغم اختلافها. وجعلت من التنمية المستدامة هدفا رئيسيا لكل خطط التطوير التي تتبعها الدولة. وقد أوضحت التجربة الماليزية في محاربة الفساد عدم وجود استراتيجية أو آلية سهلة تستطيع من خلالها علاج ذلك الخلل المجتمعي والاقتصادي الذي يسبب تأكلا مستمرا لجهود التنمية ويحد من تحقيق عدالة التوزيع.

ثانيا مقترحات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل اليها تقدم الدراسة جملة من المقترحات القابلة للتنفيذ من خلال ثلاثة نقاط وهي :

- التركيز على آليات الوقاية من الفساد لا تستعمل كهدف اداري ، بل كشرط اساسي لتحسين الاستثمار، وترشيد الموارد .

- وتعزيز الثقة العامة وهذا ما تدعمه الدراسات التي تربط الفساد بتباطؤ التنمية المستدامة، وتدعو الى تضافر الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تظهر التجربة الماليزية أهمية الاصلاحات الوقائية المبكرة، والشفافية، والرقابة الادارية وتقليل التعقيد البيروقراطي.

ثالثا آفاق الدراسة:

على المستوى المنهجي، هذه الدراسة تقوم بإثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالفساد وآليات الوقاية منه ، وتوظيف المناهج والمقاربات العلمية في تحليل السياسات الوقائية المعتمدة في ماليزيا، وفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تقارن التجربة الماليزية بتجارب دول اخرى في مكافحة الفساد.

على المستوى الموضوعي، تتمثل في ابراز اهمية الانتقال من مكافحة الفساد بعد وقوعه الى التركيز على الوقاية منه قبل حدوثه ، التعرف على ابرز الاليات والمؤسسات الوقائية التي ساهمت في الحد من الفساد في ماليزيا وفهم العلاقة بين فعالية آليات الوقاية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .تسليط الضوء على دور التشريعات والمؤسسات الرقابية والتوعية المجتمعية في تعزيز النزاهة.

على المستوى التطبيقي، الاستفادة من عناصر النجاح في التجربة الماليزية وإمكانية تكيفها مع الواقع المحلي، تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتطوير سياسات الوقاية من الفساد .دعم جهود المؤسسات الحكومية والرقابية في تعزيز الشفافية والمساءلة .المساهمة في نشر ثقافة النزاهة والوقاية من الفساد داخل المؤسسات والمجتمع، تشجيع تبني برامج تدريبية وتوعوية مستوحاة من التجارب الدولية الناجحة، وعلى رأسها التجربة الماليزية .

مما سبق ذكره يمكن القول أنه أكثر شئ يجب الإلتزام به للوقاية من الفساد، هو القيم الأخلاقية ، التي يجب أن يلتزم بها الفرد لكي يتجنب الوقوع في ارتكاب جرائم الفساد، فالفساد في جوهره ظاهرة بشرية قبل أن يرتبط بالتشريعات وآليات حماية ووضع قوانين ضده ، فيجيب التقيد بالأخلاق وبالقيم المجتمعية ، قبل ان نحميها من الفساد بالقوانين الردعية، فقد يبدأ الفساد من المسؤولين وينتقل لعامة الأفراد ، لذا وجب على المسؤول أن يكون نزيه ولا يقوم بارتكاب جرائم الفساد ، والفرد يجب أن يتحلى بالأخلاق الجيدة ويتجنب الوقوع في ممارسة الفساد وهذه أحسن آلية للوقاية من الفساد ،أن البعد القيمي الأخلاقي يمنع الفرد مهما كانت صفته من ممارسة الفساد.

قائمة المراجع

المصادر باللغة العربية :

- 1- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع
- 2 - إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك ، 2004.

الكتب باللغة العربية:

- 1- إسماعيل، محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي (مفهومه وأبعاده المختلفة)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، سنة 2014
- 2- بدران، أحمد جابر، التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014.
- 3- توق، محي الدين شعبان، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2014
- 4- الجبوري، لؤي ابراهيم عبد الله ، جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لعام 2003 ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2023
- 5 -حجازي، أسماء، كتاب جماعي أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الافريقية-الواقع والتحديات-، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023
- 6- الزبيدي، محمد ابراهيم عبد الله ، الفساد الإداري وإستراتيجية مكافحة الإعلامية ، سنة 2017
- 7 - شبشابة، عبد الرزاق رمضان، الحوكمة (مدخل اداري لحوكمة الشركات ومكافحة الفساد الاداري والمالي) ، دار حميثرا للنشر، 2026
- 8- السبكي، هاني عيسى ، مكافحة الفساد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2017 ط 1.
- 9- الطعاني، محمد يوسف ، مكافحة الفساد التشخيص والعلاج من الألف إلى الياء ، دار الكتاب الثقافي
- 10- عبد المجيد، محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه صورته علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى، دار النهضة للنشر ،2013
- 11- عليّات، عيادة خالد ، الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الأردن- دار الخليج للنشر والتوزيع ،2020 .
- 12- غنيم، سامي محمد ، جرائم الفساد دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع ، سنة 2018.

- 13- فخر الدين، أيمن، جرائم الفساد ودور الذكاء الاصطناعي في مكافحته، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 2025
 - 14- الكبيسي، عامر خضير ، الجهود الدولية والعربية للوقاية من الفساد ومكافحته ،دار اليازوري للنشر والتوزيع،سنة 2025
 - 15- كافي، مصطفى يوسف ، الحوكمة والتنمية المستدامة ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2025
 - 16 - كافي ،مصطفى يوسف ،إقتصاديات البيئة، دار رسلان ، 2014
 - 17- كافي ،مصطفى ، الاصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار رسلان ، 2020
 - 18- مشاجع ،محمد علي ، التلفزيون والفساد "دور التلفزيون في مكافحة الفساد"، العربي للنشر والتوزيع ، سنة 2016
 - 19- نهار ابو سليم ،احمد محمود ،مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2010
- المجلات باللغة العربية:**
- 1- أبو قرين، عنتر عبد العال، وآخرون، "مؤشرات ومنهجية قياس الاستدامة في التنمية الإقليمية في الدول النامية: حالة إقليم شمال الصعيد بمصر"، Minia Journal of Engineering and Technology، العدد 33، 2014،
 - 2- إحسان علي عبد الحسين، "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد"،هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية ، قسم البحوث والدراسات، بدن بلد نشر ، ب د سن ،
 - 3- أحمد مجدي ،محمود عبد السلام ، " التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي"، المركز الديمقراطي العربي 2016
 - 4- بايزيد ،علي ، " التنمية المستدامة ،مفهومها ،أبعادها، مؤشراتها -حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي- "، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 06 ،العدد 02 ،سنة 202،
 - 5- بقدي ،كريمة ، " الآليات الدولية لمكافحة الفساد" ، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09 ، العدد 02 ، ديسمبر 2022
 - 6 - بوسته ،محمد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة "، مجلة أفاق للعلوم ، المجلد07 ، العدد 02 ، 2022
 - 7- بوسلمة، حكيمة ، " حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا نموذجاً"-مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، 2018

- 8- بن الطيب، علي، مهلول زكرياء ، " قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة" ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد :03 ، 2018
- 9- بوقرة، عبد المجيد، " التنوع العرقي والتنمية في دولة ما بعد الاستعمار، تجربة ماليزيا أنموذجاً"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد22 ، العدد03، 2023، 174
- 10- تالوتي، عثمان ، " الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد" ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 07 ، 2021 ،
- 11-حجام ،العربي ،سميحة طري ،"التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية" ، المجلد 06 العدد 02 ، 2019
- 12- حسام الدين ، إبراهيم محمد ، دوغان دليل جولتكين ، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجاً" ، Journal of Islamic and Humanities Studies ، العدد ، 02، 2021
- 13-رايس، فاطمة الزهراء، "دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد ، 02، 2023
- 14- رداد، خيس عبد الرحمن ، " المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة"، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت ليبيا، 2009
- 15-زاوية، رشيدة ، "أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر" ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد20 العدد 01 ، 2019
- 16-زتونى، محمد ، " التجربة التنموية الماليزية "، مجلة الرائد في الدراسات السياسات، المجلد 01 العدد 02 ، 2020
- 17- السيد خيرى، عبد الرؤف داود ، "الجامعات الخضراء والتنمية المستدامة" نحو جامعة مستدامة صديقة للبيئة- ب د ن م ن ، 2026 ،
- 18- شريط، كمال ، خلوفي سفيان ، " مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة "، مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال ،العدد 02 ، 2018.
- 19-صاطوري، الجودي ، "التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات"، مجلة الباحث ، العدد 16 ، سنة 2016
- 20-طايبي ، أمال ، "الحكم الراشد في الجزائر" ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد العاشر ، ب د ن ، -

- 21- طواهرية، منى ،عائشة قادة بن عبد الله ، " التجربة التنموية الماليزية : قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا" ، المجلد 05 العدد 02 ، سنة 2022.
- 22-طبيبي ،عيسى ،"أهم الآليات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد في البلاد الإسلامية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية جامعة زيان عاشور ، العدد التاسع ،
- 23- عمروش، أحسن، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، المجلد 13 العدد 01 سنة
- 24- العربي، العربي ، علي بوحزمة ، "التجربة الماليزية التنموية : دراسة تحليلية" ،مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06 ، العدد 03 ، 2020
- 25- غرادين، عبد الواحد ،"الخبرة الدولية في الإصلاح الاقتصادي و التمويل البديل: دراسة حالة ماليزية"،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 13 ، العدد 01 ، مارس 2025 ،
- 26 - قبها، محمود جودت ،ابراهيم حسن ابو جابر ،دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا : مهاتير محمد نموذجا ،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 06 العدد 15 ، 2022
- 27- كعبوش ، الحواس ،قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد مجلة مدارات سياسية، المجلد 01،العدد :01، 2017
- 28- لال ،المحجوب ، "إشكالية الفساد السياسي في ماليزيا : الواقع وأفاق الإصلاح" ،مجلة قضايا آسيوية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد 11 ،سنة 2022
- 29-لطرش، سمير ، "نموذج ماليزيا في التنمية" ، مجلة المعيار ، المجلد :26 ، العدد :04 ،:2022
- 30- محمد جواد ،بلقيس ، صلاح حسن حمود، " أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعولمة" ،مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد 69 ، الجزء 01 بدون سنة نشر
- 31-محمود حميد، هند ،" الفساد (تعريفه وخصائصه ،أسبابه مظاهره ، وطرق مكافحته) "، مجلة العلوم الساسية ، ب د م ن ، ب د س ن النهضة للنشر ، مصر ، 2013
- 32-محمد حماد ،عبد الله عبد الرحيم ،"تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان (دراسة تحليلية الفترة2010-2019م)" ،مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، المجلد التاسع عشر العدد 01 ، 2023
- 33- محمود ،محمد ،"الدور التتموى للدولة فى مكافحة الفساد " دراسة حالة ماليزيا "،مجلة السياسة والاقتصاد، سنة 2020

الأطروحات والرسائل:

1- مسعودة صرياك، طرق الوقاية من الفساد وأساليب مكافحته، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في الحقوق تخصص قانون جنائي ، جامعة باتنة 1 كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق السنة الجامعية: 2022-2023

المطبوعات الجامعية:

- 1- بن لمخيش أسماء، التنمية المستدامة ومكافحة الفساد، محاضرة أُلقيت على طلبة السنة الثانية جذع مشترك تخصص علوم ساسية ، السنة الجامعية 2017-2018 ، ص 04
 - 2- نبيل بويبية، ماهية التنمية والتنمية المستدامة - المفهوم والتطور - سنة الثانية، علوم سياسية جامعة جيجل سنة 2022
 - 3- العقون جلول، التنمية المستدامة ومكافحة الفساد، كليه العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 مطبوعة مقدمة لطلبة سنة ثانية جذع مشترك علوم سياسية تخصص علاقات دولية، السنة الدراسية 2021-2022
- الملتقيات:

- 1- بزاز حليمة ، آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ملتقى وطني حول ظاهرة وآليات مواجهة الفساد في الجزائر ، جامعة قسنطينة ، افريل 2021.
- المواقع الالكترونية باللغة العربية :

1- عالي وليد اعليوت، الفساد تعريفه أبعاده وطرق محاربته، تاريخ الإطلاع : 12 افريل 2026
<https://aqlame.com/node/32983>

2- مكتب الامم المتحدة المعني بالفساد ، سلسلة الوحدات الجامعية ، مكافحة الفساد ، أطلع عليه يوم 18 أفريل 2016
<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/effects-of-corruption.html>

3- أطلع عليه يوم 18 أفريل 2026 <https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-4/key-issues/preventing-public-sector>

4-تأثير الفساد على المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،أطلع عليه يوم 20 أفريل 2026

<https://arabpsychology.com/lesson>

أوغستو لوبيز كلاروس، ست إستراتيجيات لمكافحة الفساد، أطلع عليه يوم 18 أفريل 2026
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/six-strategies-fight-corruption>

5-ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ،اطلع عليه يوم 20 أفريل 2026
https://watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/developpement_permanant.pdf

6- التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، أطلع عليه يوم 21 أفريل 2026
<https://www.undp.org/ar/arab-states/>

https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/we
[developpement-durable.html](https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/we) b/les-objectifs-du-2026 أطلع عليه يوم 22 أفريل 2026

8- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أطلع عليه يوم 22 أفريل 2026.

https://www.unodc.org/romena/ar/SDG/sdg-16_promote_peaceful-inclusive-societies-for-sustainable-development--provide-access-to-justice-for-all-and-build-effective-accountable-and-inclusive-institutions-at-all-levels.html

9- حافظ بن عمر، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة العمل، الفقر البطالة كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس،

<https://asjp.cerist.dz/en/article>

10- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، أطلع عليه يوم 28 أفريل 2026
<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html>

11- أحمد محمد عبد الله ناصر، تجربة ماليزيا في الإصلاح ،أطلع عليه يوم 30 افريل 2026الإداري
<https://csr-yemen.com/articles/MalaysiaStudy>

12- عزيز أحمد سعدون، ماليزيا.. من التفرقة والإستعمار إلى الوحدة والإستقلال، أطلع عليه يوم 30 افريل 2026

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/8/27>

13-أطلع عليه يوم 02 ماي 2026

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

14- المركز التأسيسي للدراسات والبحوث ، أطلع عليه يوم 02 ماي 2026

<https://csr-yemen.com/articles/MalaysiaStudy>

15- الأمم المتحدة ، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فريق استعراض التنفيذ الدورة الثامنة المستأنفة، نوفمبر 2017

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries2>

16- مؤشر الفساد في ماليزيا ، أطلع عليه يوم 10 ماي 2026

<https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/corruption-index>

17- خطة خمسية للسيطرة على الفساد الحكومي في ماليزيا، أطلع عليه يوم 02 جوان 2026

<https://www.aljarida.com/articles/1548750596267758800>

المواقع الإلكترونية باللغة الإنجليزية:

1-Malaysia's Corruption Perceptions Index ranking improves, score rises to 52 10 Feb 2026

[Malaysia's Corruption Perceptions Index ranking improves, score rises to 52 | The Star](#)

الفهرس

أولا فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 01	يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 1997 حتى سنة 2000	88
الجدول رقم 02	يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 2001 حتى سنة 2012	89
الجدول رقم 03	يوضح ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد من سنة 2001 حتى سنة 2012	89

ثانيا فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	02
الفصل الأول الإطار النظري للفساد	10
المبحث الأول تعريف الفساد وأشكاله	11
المطلب الأول تعريف الفساد	11
المطلب الثاني أشكال الفساد	15
المبحث الثاني أنواع الفساد وأبعاده	18
المطلب الأول أنواع الفساد	18
المطلب الثاني أبعاد الفساد	23
المبحث الثالث آليات وادوات الوقاية من الفساد	26
المطلب الأول الآليات الدولية للوقاية من الفساد	26
المطلب الثاني الآليات الوطنية المؤسساتية للوقاية من الفساد	31
الفصل الثاني الابعاد المفاهيمية والنظرية للتنمية المستدامة واهميتها	40
المبحث الأول التنمية المستدامة : النشأة ، المفهوم والمبادئ	41
المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها	41

44	المطلب الثاني نشأة التنمية المستدامة
47	المبحث الثاني اهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها
47	المطلب الأول اهداف التنمية المستدامة
51	المطلب الثاني مؤشرات التنمية المستدامة
54	المبحث الثالث ابعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الرشيد
54	المطلب الأول أبعاد التنمية المستدامة
57	المطلب الثاني الحكم الرشدة وعلاقته بالتنمية المستدامة
64	الفصل الثالث التجربة الماليزية للوقاية من الفساد
65	المبحث الاول واقع المنظومة المجتمعية الماليزية قبل سياسات الاصلاح
65	المطلب الأول البعد المرفلوجي لدولة ماليزيا
66	المطلب الثاني التركيبة المجتمعية لماليزيا
70	المبحث الثاني سياسات الإصلاح ومكافحة الفساد وتشجيع التنمية في ماليزيا
70	المطلب الأول سياسات الإصلاح في ماليزيا ومكافحة الفساد
76	المطلب الثاني مسار التنمية في ماليزيا
79	المبحث الثالث آليات الوقاية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد في ماليزيا
79	المطلب الاول قوانين وهيئات مكافحة الفساد في ماليزيا
88	المطلب الثاني ترتيب ماليزيا العالمي في مؤشرات الفساد
94	الخاتمة
98	قائمة المصادر والمراجع
106	الفهرس
108	قائمة المختصرات
109	الملخص

قائمة المختصرات

المختصر	الدلالة الكاملة باللغة الانجليزية	المعنى باللغة العربية
PNUD	United Nations Development	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ACA	Anti Corruption Agency	الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد
MACC	The Malaysian Anti Corruption Commission	هيئة مكافحة الفساد الماليزية
BLESS	Electronic support system for work ordering	نظام الدعم الإلكتروني لترخيص الأعمال
GOPAC	Global Organisation of Parliamentarians Against Corruption	المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلا أن الفساد كظاهرة يمثل عقبة امام تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر آليات الوقاية منه سواء الدولية والوطنية المؤسساتية والقانونية من هيئات وطنية مستقلة والشفافية والرقمنة ودفع أجور كافية للأفراد وغيرها من الآليات الأخرى للوقاية من الفساد تعد من الأدوات الأساسية لخفض كلفة الفساد ودعم التنمية المستدامة مع دروس مستخلصة من التجربة الماليزية، وتتمحور إشكالياتها حول ما دور اليات الوقاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف نجحت ماليزيا للتصدي لظاهرة الفساد ؟.

وإعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لمعرفة متى بدأت الاتفاقيات الدولية لمنع الفساد وكذا احداث التي مرت بها ماليزيا من اجل تحقيق التنمية المستدامة وبداية مكافحة الفساد، وكذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف ظاهرة الفساد وابعادها واسبابها وأيضا تحليل التجربة الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والوقاية من الفساد.

وخلصت الدراسة إلا أن الفساد معيق للتنمية المستدامة ويؤثر سلبا على العدالة الإجتماعية وكفاءة انفاق الموارد ويعطل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، ولذا فكان من الضروري وضع آليات دولية لمكافحة الفساد والتي ألزمت الدول بوضع تدابير وقائية كالهيئات المستقلة ومدونات السلوك وغيرها من التدابير الوقائية ،وكذا وضع آليات وطنية مؤسساتية من تشريع وانفاذ للقانون في مجال الوقاية من الفساد وضرورة استقلال هيئات مكافحة الفساد وتزويدها بالموارد اللازمة ، وأيضا تحسين نظم الترقية والتوظيف على أساس الجدارة والكفاء ، وكان نجاح التجربة الماليزية بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية وأيضا لم تعتمد استراتيجية واحدة سهلة التنفيذ للوقاية من الفساد ونجاح هذه الاستراتيجيات تطلب إرادة سياسية مستمرة وتنفيذ فعال ومؤسسات رقابية مستقلة .

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية المستدامة، ماليزيا، آليات وقائية، الشفافية، الحوكمة، اتفاقية دولية.

Abstract :

This study argues that corruption, as a phenomenon, constitutes a significant obstacle to achieving sustainable development. Preventive mechanisms—whether international or national, institutional or legal—such as independent national bodies, transparency, digitalization, and adequate remuneration for employees, among other measures, are essential tools for reducing the costs of corruption and supporting sustainable development. Lessons drawn from the Malaysian experience are used to illustrate these points. The central research question is: What role do preventive mechanisms play in achieving the Sustainable Development Goals, and how did Malaysia succeed in confronting corruption?

The study employs a historical method to determine when international anti-corruption agreements began and to trace key events in Malaysia's path toward sustainable development and the initial stages of anti-corruption efforts. It also uses a descriptive-analytical approach to analyze and describe the phenomenon of corruption, its dimensions and causes, and to assess the Malaysian experience in attaining sustainable development and preventing corruption.

The study concludes that corruption impedes sustainable development, adversely affects social justice, undermines the efficient use of resources, and hinders the realization of the United Nations' Sustainable Development Goals. Consequently, international anti-corruption instruments that oblige states to adopt preventive measures—such as independent bodies and codes of conduct—are necessary. At the national level, institutional mechanisms, including legislation and law enforcement in the field of corruption prevention, the independence of anti-corruption agencies, and the provision of adequate resources, are essential. Improving recruitment and promotion systems based on merit and competence is also crucial. Malaysia's relative success is attributed to economic and institutional reforms and to eschewing reliance on a single, easily implemented strategy; rather, successful prevention required sustained political will, effective implementation, and independent oversight institutions.

Keywords: corruption, sustainable development, Malaysia, preventive mechanisms, international anti-corruption conventions, governa